أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية



دكتور عمرو عبد السميع

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى كل أساتذتي في الجامعـة

إلى كل أساتذتي في المهنـــة

إلى كل تلامذتي في الجامعـة

إلى كل تلامذتي في المهنـــة

مقدمة

يمرّ من فوّهة بندقية !

حين أخط هذه السطور - الآن - لا أكون بصدد إعلان مؤثر، أو إشهار درامى عن استكمال مجموعتى - المتواضعة - فى الحوار الصحفى، التى تمثل مشروعاً سياسياً / مهنياً، أنفقت فيه بعض أجمل سنى العمر.

فالمشروع لم ينته!

ولكننى - فقط - استكملت مجموعتى الأولى فيه.

وكل ما أطمح إليه - مهنياً أو سياسياً - أن يراه من يملكون ميزان الفحص ومعايير الرؤية النقدية، بوصفه بداية تصلح للتأسيس عليها، سواء من جانب المُحاور - ذاته - أو من جانب آخرين، وتصلح لتأكيد أهمية هذه الأداة المهنية، فى طرح دور الحوار بوصفه الوسيلة الإنسانية العبقرية لخلق الصلة، والبحث عن الحقيقة، وتوليد الأفكار، ونشر الثقافة، وتبادل الخبرات، والحفاظ على حيوية العقل فردياً - كان - أو جماعياً.

ثم إن المشروع المهنى لا ينتهى، لمجرد أنه عبر أو اخترق ساحات موضوعات مختلفة، أو سلك دروب أغراض متنوعة، فالمُحاور الصحفى ليس كالشاعر العربى القديم الذى يوصف شعره - تدليلاً على ثقل القيمة الفنية أو تأكيداً على اتساع مساحة الدور - بأنه غطى كل الأغراض المعروفة فى عصره من الهجاء، إلى الحماسة والفخر، إلى وصف الطبيعة، إلى المدح، وانتهاءً بالبكاء على الأطلال!

وإنما المحاور الصحفى هو من يسعى إلى أن يستمد مشروعه (السياسى) أهميته أو ثقله، من قدرته على خلق مجرى ينتظم حالات الحوار المفردة التى كان طرفاً فيها، أياً كانت طبيعة الموضوعات المطروحة، وأياً كانت نوعية الأشخاص المتحاورين.

وهذا المجرى لا يعنى شكلاً نظرياً متصوراً مسبقاً، يحشر فيه المحاور كل ثرثراته، محاولاً افتعال صلة. ومحاولاً الإيحاء بوجود رابطة!

فهذا نموذج يتوهم فيه الثبات، بينما الحوار علم وفن مبنى على الحركة، لا يتوقف فيه المحاور عن اكتشاف الصلات، وخلق الروابط، ودفع كل مجهوده فى اتجاه أن تخدم هذه الصلات والروابط - الحقيقية غير المفتعلة - هدفه الأساسى الأول.

إذن فوجود المجرى يعنى أن يحدد المحاور هدفه بوضوح لا غش فيه، ومنذ اللحظة الأولى لإقدامه على إنشاء حالة حوار، وأن يكون هذا الهدف مهموماً بالعصر، مهموماً بالوطن، مهموماً بالقارئ، ومهموماً بالمستقبل.

ثم إن المشروع السياسى، للحوار - انطلاقاً من كلمة الحوار ذاتها - ينبغى أن يبحث عن وسائل وأشكال يحقق بها تمثيل الأضداد والفرقاء تمثيلاً متوازناً إزاء القضية الواحدة، وألا يجعل هدفه أو مبتغاه هو إفحام طرف، أو إلغاء طرف، أو تحييد طرف، أو تجاهل طرف.

هو بحث عن مناطق الالتقاء، بأكثر منه تأكيدا على حقائق الاختلاف، طالما أن القضية هى وطن يعيش فيه الجميع مع الجميع، ويصوغ فيه الجميع مستقبلاً للجميع.

الاجتهاد الوطنى فى مشروع للحوار السياسى يقول - إذن - بوجوب إقرار صفة الوطنية على جميع الأطراف المشاركة فى الحوار.

ومن هذه البوابة لم أجد صعوبة فى أن تجتمع معى فصائل الأضداد فى الساحة المصرية، ولم أجد استحالة فى أن نصيغ - معاً - (كوداً) للحوار يعترف - بداية - بحقيقة المصلحة الوطنية المصرية، ويعترف - أخيراً - بحقيقة الانتماء

القومى العربى لمصر، ثم بين الحقيقتين تتنوع ألوان المواقف والآراء بتعدد ألوان الطيف، ولا ضرر ولا ضرار!

بل إن هذا التعدد - ذاته - أفصح - منذ اللحظة الأولى - عن جوانب اتفاق تكفى وزيادة لصياغة ملامح عقد اجتماعى وسياسى مصرى جديد، وتكفى وزيادة لصياغة اتفاق للحد الأقصى والحد الأدنى على أرض المصلحة الوطنية المصرية، وتحت سقف انتمائها القومى.

وأخيراً فإن تجربتى الذاتية - الصغيرة - فى إدارة مثل هذا الحوار، كانت تشى بمؤشرات إيجابية مشجعة بمقدار حرصى على عدم استسهالها، وبمقدار اقتناعى بضرورة عدم التهوين من شأن موضوعات الحوار، أو تصور الدخول إلى ساحاتها من دون أداء الواجب المنزلى، فى البحث والدراسة ومحاولة الفهم، فبغير هذا كله كان من الممكن أن يتحول مشهد الحوار إلى صورة حمقاء لأطراف تجتمع لتلوك بأفواهها، وتمضغ بأسنانها قطعا من اللُّبان لعدة ساعات، ثم يقذفها كل فم بعد انتهاء الحوار، توطئة لأن ينسى الجميع كل ما كان!

ومن هنا كانت الصعوبة الحقيقية (السياسية) لمشروع الحوار، ألا وهى إدراك وفهم الأبجديات السياسية والأيديولوجية لكل طرف، وإدراك وفهم الأرضية التى يتحرك منها كل فصيل، بل وإدراك وفهم التغيرات التى طرأت وتطرأ على هذه الأبجديات أو تلك الأرضيات.

ومن هنا - أيضاً - وجدتنى أخوض غمار هذا المشروع هياباً لا تياهاً.. متعلماً لا مستعلماً.. باحثاً عن الحقيقة لا مدعياً امتلاكها أو احتكارها.. متعرفا على هموم الوطن لا متحدثاً باسمه.. ملبياً لأشواق البسطاء فى المعرفة غير قانع بأن يكون كل دورهم هو التلقى لما تجود به النخبة عليهم من أفكار ومواقف جاهزة.

. . . .

إلى ذلك فالمحاور الصحفى - أيضاً - هو من يسعى إلى أن يستمد مشروعه (المهنى) أهميته أو ثقله، من قدرته على خلق المدلول الوظيفى، لقالب الحوار

الصحفى، مطوعاً أداة الحوار لخدمة الغرض الذى من أجله استعملها، وليس فى هذا - بالطبع - ادعاء لأفضلية غرض على آخر، وليس فى هذا - بالقطع - ادعاء لأولوية أسلوب على غيره، كما ليس فى هذا تنابذ بأنواع الحوارات - سواء كانت للمعلومات أو للرأى أو للشخصية، أو كانت مزيجاً من هذا كله، وأيضاً سواء كانت فردية أو جماعية - إلا بمقدار تحقيقها «للمستهدف» ، وإلا بمقدار أدائها «للوظيفة».

يرتبط بهذا - إلى أقصى حد - مسألة «الفورم» أو الشكل الفنى، والتى يجب ألا تطغى فيها رغبة المحاور فى استعراض مهاراته، وعرض ابتكاراته، على مضمون الحوار ذاته، بما قد يخدش الاستغراق المشترك من القارئ والمحاور والمتحاور، فيما يمكن تسميته «حالة الحوار»، أو «مزاج الحوار».

فالاستسلام لإغراء استعراض بهلوانيات الكتابة، والفورم، يعزل القارئ ويفصله عن حقه المشروع فى استطعام الطعوم، وتجريب التجارب، وفى أن يصبح طرفاً مشاركاً فى حالة الحوار، وطرفاً مندمجاً فى مزاجها.

وهذا الاستسلام ذاته، يؤدى - من جانب آخر - إلى استبعاد المتحاور من الظهور بحجم يساوى حجم رؤيته ورأيه، بل ويؤدى إلى استعباد هذا المتحاور ليصبح أسير الشكل الفنى العسفى الذى اعتبره المحاور قيمة لا تعلوها قيمة، ومأثرة تتجاوز كل المآثر!!

مرة أخرى، تحديد الهدف بوضوح - إذن - هو العاصم الحافظ لحق كل طرف من الأطراف المشاركة فى حالة الحوار، ودخول المحاور على خطوط النقاش بطرح التساؤلات، أو بإلقاء التعقيبات، أو بإذكاء المداخلات، أو بتقديم الردود، يجب أن يكون - فقط - لخدمة مستهدفه الأساسى من الحوار، وهنا يظهر دوره ويبين إسهامه بشكل طبيعى وتلقائى ووظيفى فى آن.

أما أن يجعل المحاور من ظهوره الشخصى هدفاً أسمى، فإن ذلك يمثل إضراراً بالقيمة السياسية أو الثقافية أو المهنية للحوار، فضلاً عن أنه يجسد حالة

من حالات النرجسية العميقة، التى تعنى بوضع الخطوط تحت الذات لتأكيد الحضور، بأكثر مما تعنى بإقرار حق الآخرين فى وضع الخطوط تحت الأفكار لتأكيد المعانى.

ثم إن مثل هذا التغليب للظهور الشخصى، ينفى الآخر ويحاصره، بما يحاصر ديمقراطية الحوار نفسها، وبما يُغيب هذه الديمقراطية وهى القيمة المتصورة الأولى لعملية الحوار ذاتها.

وأخيراً فإن مثل هذا التغليب للفورم على المضمون، وللظهور الشخصى، على أركان عملية الحوار الأخرى، يؤدى - تلقائياً - إلى تغليب معنى الصنعة والافتعال، على معنى الطبيعية والاسترسال، بما يصيب - فى مقتل - قيم الصدقية، والانقرائية لدى القارئ، ويحول عملية الحوار إلى خطاب عبثى فى الفراغ وإلى الفراغ.

....

ثم نأتى إلى نقطة أخرى مهمة، تتعلق بتحقيق مشروع الحوار لقيمة الاستمرارية، وهى القيمة التى ترتبط بعنصرين:

* **الأول:** هو قدرة الحوار على الصمود فى وجه متغير الزمن وفوارقه، وتتحقق هذه القدرة، بنجاح الحوار فى النفاذ إلى المنابع الفكرية والفلسفية الأصلية، التى يتخلق منها الموقف الآنى والعملى، لكل فصيل، أو كل طرف، بما يجعل من عملية الحوار رصداً للتغير على مستوى الفكر، بأكثر منها تدويناً للتغير على مستوى الحدث اليومى، وبحيث يستطيع المحاور - الذى يدرك هذه الحقيقة - أن يضمن تحول محاوراته إلى ما يشبه وثائق فكرية للتأريخ الاجتماعى والسياسى، الأمر الذى يضعها - بكل تشابكها وتعقيدها وقدرتها على الانتقال من كينونة الأفكار إلى صيرورتها والعكس - فى مرتبة أكثر أهمية من الوثائق الحدثية للتأريخ الاجتماعى والسياسى.

فالأولى تندر مصادرها، وقد يقتصر جزء مهم منها على تقصى السير الذاتية

لبعض المفكرين أو الفلاسفة أو السياسيين، من دون وضع اليد على شكل الأداء الفكرى لهم، والتغير فى مجراه، داخل إطار يجمعهم وفرقاء الرأى تجاه قضية بعينها فى لحظة بعينها، بينما الثانية تتعدد مصادرها وتتنوع بما يحيد ويحجب عامل الندرة.

والأولى تحتاج إلى دراسة طويلة فاحصة ومتعمقة، ورصد يُعمل التفكير والاستنباط عند نقطة حدهما الأقصى، بينما الثانية لا تحتاج أكثر من الانتقاء، والتدوين، والحفظ، والاستدعاء.

* والعنصر الثانى فى تحقيق الاستمرارية لمشروع الحوار الصحفى، هو قدرة هذا المشروع على تنويع مستويات أدائه، بين المستوى الفردى (الذى يجمع محاوراً ومتحاوراً فحسب)، وبين المستوى الجماعى (الذى يجمع محاوراً ومجموعة من المتحاورين).

إذ تظل النقطة الحاسمة - هنا - هى عجز أحد المستويين، أمام بعض القضايا، عن الوفاء بالتغطية الكاملة لجوانبها، وتلبية الاحتياج الداخلى لدى المحاور أو القارئ فى تبين وعرض ومناقشة عناصرها المتنوعة.

ومن ثم تفرض الضرورة الوظيفية - مرة أخرى - استعمال المستوى الآخر للحوار بغية بلوغ شكل أشمل من التناول، وأسلوب أعمق للعرض، وبما يجعل التساؤل حول قضايا الحوار وسيلة مستمرة، وأداة ناجحة لقياس التطور أو التغير الذى يطرأ على فكر النخبة.

....

بهذا المعنى أعود إلى ما بدأت به، وأقول إن مشروعى - المتواضع - للحوار لم ينته سياسياً ومهنياً باستكمال مجموعتى الأولى فيه، بل لعله اكتشف - من خلال الحركة وليس من خلال الثبات - مجموعة من معاملات الارتباط والصلات، تفتح أمامه آفاقاً بغير ما حدود ليُعمل أداته المهنية مرة ومرات، فى كل ما يرد على مجرى هدفه الأساسى من موضوعات أو أفكار.

أما هذا الكتاب «**أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية**» فهو اقتراب - بالحوار - لجمع الشهادات، ودراسة مواقف الأضداد، من حدث فرض الإرادة الوطنية بالحرب، ومن حدث التحول إلى حال السلام عبر الحرب، ومن حدث الانتقال إلى ممارسة الديمقراطية عبر الحرب أيضاً!

اقتراب - بالحوار - لفهم تلك الآلية الفريدة، التى ربطت المفاهيم الثلاثة ببعضها البعض، ولعل فى عملية الانتقال - هذه - إلى (السلام عبر الحرب)، وإلى (الديمقراطية عبر الحرب) ما يؤكد خصوصية الحالة المصرية إلى حد كبير، فليس بالضرورة - عبر التاريخ الإنسانى - أن تكون الحرب طريقاً إلى السلام، كما ليس بالضرورة - عبر ذات التاريخ - أن تكون الحرب طريقاً إلى الديمقراطية، إلا أن هذه الجدلية تحققت فى حالة الصراع المصرى مع إسرائيل، بحيث أصبح بإمكاننا القول بأن الطريق إلى السلام، والطريق إلى الديمقراطية، يمر - كلاهما - من فوهة بندقية!

كان التساؤل عما حدث فى الأيام الثقيلة من يونيو ١٩٦٧، باباً لنقاش وطنى عام حول تأثير غياب الإسهام الديمقراطى، فى كل ما جرى، وحول تأثير اتساع مفهوم الأمن ليشمل ما لا يجب أن يشمله، فى كل ما جرى، وحول تأثير غياب المشاركة الشعبية، ونشأة مراكز القوى، فى كل ما جرى.

وكان الشعور الذى تولد لدى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد الهزيمة - والذى عبر عنه فى مناقشات مغلقة ومفتوحة كثيرة - هو أن تحييد الجماهير، وإقصاءها عن المشاركة فى تشكيل القرار السياسى بالرأى - مهما كانت ثقتها فى الصفات الاستثنائية لكاريزما عبد الناصر، ومهما كان اقتناعها بسلامة وصحة الاختيار أو القصد الوطنى عند هذه الكاريزما - قد أسهم بشكل محسوس فى إضعاف مركز القيادة السياسية، أمام مراكز القوى التى مارست صراعاً على السلطة، استنزف قدرات هذا النظام، وعبث بمقدراته، ودفع به إلى هاوية الإخلال بأول واجبات أى نظام سياسى، ألا وهو الحفاظ على استقلال التراب الوطنى.

من جانب آخر فقد كان إصرار الرئيس عبد الناصر على بدء مراحل حرب الاستنزاف - مباشرة - بعد الهزيمة، هو تأكيد على أن التسوية لن تتحقق إلا برفض الأمر الواقع المترتب على نتيجة حرب ١٩٦٧، وأن رفض هذا الأمر الواقع لن يكون إلا - كما وصفه عبد الناصر - «فوق بحر من الدماء وتحت أفق مشتعل بالنار».

ثم كان رفض الرئيس الراحل أنور السادات لوثيقة الكتّاب والمثقفين التى رُفعت إليه قبيل ١٩٧٣، تأكيداً على معنى أن السلام لن يأتى إلا عبر الحرب، وأن فرض الإرادة الوطنية - فى الحالة المصرية - لن يتأتى بغير قتال، يحرك أوضاعاً، ويبدل قواعد الصراع.

فعل السادات هذا، بينما كان عشرات الألوف من الطلبة والعمال يتظاهرون فى أكبر ميادين القاهرة، ويرفعون مطلبين هما: الحرب والديمقراطية!

وعندما بدأت مصر مراحل التسوية السلمية للصراع، كانت الديمقراطية موضوعاً مطروحاً - بقوة - على جميع ساحاتها، بل وكانت مطروحة -أيضاً- فى رفض نهج التسوية من بعض الفصائل، أياً كانت درجة الضبط التى مارسها نظام السادات إزاءهم، وأياً كان التوسع فى استخدام أدوات القمع المادى للسلطة فى مواجهتهم.

وتظل المعركة حول الديمقراطية فى مصر، موضوعاً يتعلق بتوسيع الهامش الديمقراطى، وزيادة فاعلية النظام السياسى، بتحقيق تمثيله لكل قوى المجتمع المؤثرة، هذه المعركة التى اكتسبت أبعاداً جديدة، بانهيار الكتلة الشرقية، وبما فرضته حرب الخليج على المنطقة وأنظمتها من مؤثرات واسعة النطاق، ثم بما أدى إليه هذان العنصران من تأثير مباشر على عملية التسوية السلامية فى المنطقة.

العلاقة - إذن - بين الحرب والسلام والديمقراطية ليست فى حاجة إلى ما يؤكدها.

ولكن الاقتراب - بالحوار - من المفردات الثلاث، ثم من العلاقة التى تربط كل مفردة بالأخرى، كان ينطوى على مخاطر عديدة قد تؤثر على موضوعيته، كما قد تؤثر على ثبات التحليل وصدقه، بشأن ما انطوى عليه من حقائق أو آراء.

* فنحن - **أولاً** - بصدد التعامل مع حقائق فى حالة ديناميكية، تضيف التطورات لها - فى كل يوم - أبعاداً جديدة.

* ونحن - **ثانياً** - بصدد التعامل مع زمان يشهد تغييرات بحجم الثورة الفرنسية أو ربما أكبر، ويترك - فى كل يوم - تأثيرات هائلة على شكل منطقتنا، أو على شكل العلاقة بين الخارج والداخل فيها.

* ونحن - **ثالثاً** - بصدد التعامل مع شهادات حية لبعض الذين كانوا طرفاً فى مسرح أحداث الحرب والسلام، وهى شهادات لابد من تقويم حجم المؤثر الشخصى فيها.

* ونحن - **رابعاً** - بصدد التعامل مع بيئة ثقافية وفكرية، احترف فيها بعض المثقفين عمليات ترحال فكرى واسع النطاق، دافعهم - فى بعضها - كان انتهازية تبغى اللحاق بآخر عربة، فى آخر قطار، على آخر محطة، ومحرضهم - فى بعضها الآخر - كان محاولة التكيف مع شكل الزمن الجديد ومعطياته.

* ونحن - **خامساً** - بصدد مناقشة حالة فكرية، تعانى من غياب قدر معقول من الاتفاق على المفاهيم والتعريفات، بحيث يبدو كل فصيل سياسى، وكأنه اصطنع لنفسه لغة خاصة متكاملة الأركان.

* ونحن - **سادساً** - بصدد التعامل مع حالة لم يكتمل فيها الشكل الذى أفضى إليه خيار السلام، كما لم يستقر فيها الشكل الذى أفضى إليه خيار الديمقراطية.

* ونحن - **أخيراً** - بصدد التعامل مع نخبة فى حالة عناق حار مع هواجسها وظنونها، التى عكست نفسها فى سؤال واحد، طرحه علىَّ الكثيرون - فى كل لقاء حوار وبطرق متنوعة ومختلفة - وهو: «هل هذا الذى يقترب منى بالحوار معى أم ضدى» ؟!!

. . . .

وعلى الرغم من كل المخاطر، فقد وجدت نفسى أنحاز - بشدة - إلى خوض غمار تجربة الحوار حول المفردات الثلاث (الحرب - السلام - الديمقراطية) وحول العلاقة بينها.

* فقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يسهم فى بلورة الاتفاق العام حول المفاهيم والتعريفات، أو هو - بأضعف الإيمان - يسهم فى تحديد خريطة الاختلافات حول هذه المفاهيم والتعريفات.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يسهم فى بناء تراكم من الثقة بين الأطراف المشاركة فيه، بطريقة تؤدى إلى الإقرار باستبعاد الهواجس والظنون، أو - بأضعف الإيمان - تحجيم تأثيراتها.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يجب ألا يكتفى بمناقشة أوضاع تأسست سلفاً وأخذت شكلها، وإنما ينبغى أن يسهم فى بلورة هذه الأوضاع وتحقيق استقرارها، والمعاونة على الخروج بها من حالة السيولة التى تعانى منها وهى قيد التشكيل، أو - بأضعف الإيمان - التنبيه لمخاطر المستقبل، بأكثر من التفسير لعناصر الماضى.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل ضبط واختبار لحجم المؤثر الشخصى فى الشهادات الحية، والتى تكون المقارنة بينها وسيلة ناجعة لتحييد تأثيره، أو هو - بأضعف الإيمان - يحقق الاتفاق على صدقية الروايات التى تكررت بشكل واحد فى هذه الشهادات.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يساعد على (التحقق) من وجود آليات واقعية تربط بين الحقائق المتغيرة وهى فى حالة الحركة، بينما يكون رصد هذه الحقائق فى حالة الثبات مؤدياً إلى (تصبور) آليات ليست - بالضرورة - صادقة أو حقيقية، أو هو - بأضعف الإيمان - وسيلة لتأكيد أو نفى الرابطة بين هذه الحقائق، من دون القطع بالشكل الذى تأخذه هذه الرابطة فى الحالات المختلفة للحركة.

* وقد كنت - أخيراً - أرى أن الحوار - في ذاته - هو عامل يساعد في تفهم المؤثرات المباشرة التي تحدثها التغييرات التي يشهدها العالم - الآن - في شكل العلاقة بين الداخل والخارج في منطقتنا، وقت حدوث هذه التغييرات وأثنائها، بدلاً من أن تجد أداة الحوار نفسها - في سياق زمني لاحق - مطالبة بأن تتعامل مع نتائج من دون أن تبصر مقدماتها، أو تعلم - حتى - بوجودها.

أو - بأضعف الإيمان - وضع اليد على العناصر التي (تأثرت) بهذه التغييرات في شكل العلاقة بين الداخل والخارج في منطقتنا، من دون تحديد لشكل التأثير أو طبيعته.

....

كانت - هذه - هي المخاطر التي تحسبتُ لها، ثم كانت - هذه - هي المحفزات التي تشجعتُ بها.

ووجدتني طرفاً في حوار طويل.. طويل حول المفردات الثلاث (الحرب - السلام - الديمقراطية)، أتنقل - فيه - بين المستوى الفردي، والمستوى الجماعي، بحسب الحاجة، وبحسب الضرورة، وأكتشف فيه عند كل سطر، وفي كل لحظة، أن لديّ احتياجاً داخلياً كبيراً إلى التساؤل ... وإلى معاودة التساؤل.

* الحرب

تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الأول في بنائه، أو الضلع الأساسي في مثلثه.

وأولى المشكلات المتعلقة بالاقتراب - بالحوار - من حدث فرض الإرادة الوطنية بالحرب، كانت تحديد المدى الزمني لما يمكن تسميته حرباً.

فهل الحرب - التى يجب أن أقترب منها بالحوار - كانت تعنى معركة الأيام الستة عام ١٩٦٧؟

وهل الحرب - التى يجب أن أقترب منها بالحوار - كانت تعنى معركة أكتوبر ١٩٧٣ بدءاً بالضربة الجوية وانتهاءً بوقف إطلاق النار؟

فى إطار هذا الكتاب وسياقه، لم تكن هذه ولا تلك، وإنما كان المقصود، هو حالات القتال التى عاشتها مصر، وقتما كانت تمارس - بالنار - فرض إرادتها الوطنية سواء برفض الهزيمة، أو التصدى للعدوان، أو بالعبور إلى تحرير التراب الوطنى، وهى الفترات المتفرقة التى عاشتها البلاد منذ صباح ٥ يونيو ١٩٦٧، إلى مساء ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣.

فالهدف - هنا - هو دراسة الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، ودراسة الانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب) أيضاً.

واجتزاء متغير الحرب، أو تفتيته، أو تصنيف مراحل منه، أو ربطه بأشخاص، أو حصره فى نطاق أحداثه اليومية المدونة، يخل إخلالاً بيناً، بتماسك كل النتائج التى يمكن الوصول إليها - بطريق الحوار - عن الانتقال إلى السلام والديمقراطية من حال الحرب.

فلو أردنا - على سبيل المثال - أن نختزل حرب ١٩٧٣ إلى مشهد عبور قناة السويس، سنكون بصدد صورة لجيش عبقرى يعبر بأفراده ومدرعاته أكبر مانع مائى فى التاريخ، وهى أشبه بصورة القائد العبقرى هانيبال حين عبر بأفراد جيشه وأفياله الأربعين جبال الألب الإيطالية.

كل فى سياقه، وكل فى حجمه، كان عملاً استثنائياً غير مسبوق.

ولكن ما يبقى مؤثراً فى شكل التاريخ، وقسماته، ليس - فقط - المعجزة العسكرية، وإنما مجموعة الحقائق التى أقرتها هذه المعجزة، ومجموعة التأثيرات النفسية، والاجتماعية، والفكرية التى ترتبت عليها.

ومن هنا كان مسعى الحوار - فى هذا الكتاب - هو البحث عن هذه الحقائق، والتحليل لهذه التأثيرات، المتعلقة - خصوصاً - بالدفع فى طريق السلام، والمرتبطة - تحديداً - بالدفع فى طريق الديمقراطية.

كان على الحوار الصحفى أن يسعى إلى الإجابة على تساؤلات متعددة فى هذا الإطار، ومن أهمها:

* ما هى حدود التداخل، أو التقاطع بين القرار السياسى، والقرار التقنى العسكرى فى مراحل الحرب المختلفة؟

* ما هى العناصر والمؤسسات التى شاركت فى تشكيل القرار السياسى بالرأى فى مراحل الحرب المختلفة؟

* هل كان اختلاف القيادة السياسية مع أى عنصر من عناصر المؤسسة العسكرية - فى أى مرحلة من مراحل الحرب - مؤثراً على الحجم الذى أُعلن عن مدى إسهام هذه العناصر فى الإنجاز الفنى لحدث الحرب؟

* إلى أى مدى أثرت المتغيرات الدولية المختلفة، فى عملية الاستعداد للحرب، أو فى سير عملياتها؟

* هل كانت النتائج السياسية المترتبة على الحرب، مساوية لحجم الإنجاز العسكرى فيها؟

* إلى أى مدى تحسب تأثيرات الوضع الداخلى - بما يشتمل عليه من آراء سياسية وفكرية متعددة - عند اتخاذ قرار يتعلق بالحرب؟

* هل يمكن تسكين موضوع التعاون العسكرى العربى فى خانة الحقائق التى يمكن تقدير الموقف على أساسها بشأن الحرب؟

* إلى أى مدى اتضح وجود تصور للخطوة الثانية أو الثالثة -بعد الحرب- فى ذهن القيادة السياسية المصرية؟

* هل انتهت احتمالات الحرب - تماماً - بالمراحل التى وصلت إليها -الآن- التسوية السلامية للصراع فى المنطقة؟

* إلى أى مدى كان الموقف المصرى من الاتحاد السوفييتى يمثل رد فعل منطقى لمسلك موسكو إزاء المطالب المصرية الوطنية فى حسم الصراع العربى/ الإسرائيلى بالحرب؟

* ما هو شكل الأداء ونوع المناقشات فى غرفة العمليات أثناء حدث الحرب بين القيادات العسكرية، أو بين القيادة السياسية وبينهم؟

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكاراً. إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

* السلام

قضية تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الأوسط فى بنائه، أو الضلع الثانى فى مثلثه.

وبداية فإن معنى السلام يظل ملتبساً فى ذهن الكثيرين - حتى - من المثقفين المفكرين.

فهو يُطرح على مصر والمنطقة فارضاً التغيير فى الكثير من الثوابت التى كانت تبدو - لدى الجميع - أبدية.

وأهم هذه الثوابت هو مفهوم (العدو) ومفهوم (الصديق)، ونظراً لسيادة حالة الاستقطاب الحاد بين ثنائيات فى الفكر العربى، فقد فهمنا السلام بوصفه انتقالاً مباشراً وسريعاً من العداء المستعر، إلى الصداقة الحارة، من دون أن نعى أن هناك منطقة وسط كبيرة تتداخل فيها الألوان، وتتنوع فيها درجات حرارة العواطف، وأن الانتقال - فى هذه المنطقة الوسط - من خطوة إلى خطوة يتم وفق مصالح يتم حسابها بدقة، ووفق مقتضيات للأمن واعتبارات للانتماء القومى تتم دراستها بعناية.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام بعض التغييرات الشكلية، ذات الوزن الرمزى والنفسى الكبير، مثل تغيير السلام الوطنى المصرى، مصحوباً بالدعوة إلى تغيير العلم.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بهذه المسألة، إحساس بعض الفصائل السياسية، أن الانتقال إلى حال السلام يمثل ضياع الركيزة الأساسية التى بنت عليها شعارها السياسى، أو أسست عليها حركتها الفكرية، والتى كانت تُعتبر - بالنسبة لها - مبرر وجود كامل Raison d étre.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بهذه المسألة، أن الانتقال إلى حال السلام، جاء فى أعقاب حملة كبرى استخدمت فيها كل أنواع الدعايات، وكل أنواع غسيل المخ ضد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكل مفردات نظامه أو أفكاره أو عصره.

وبحيث بدا أن الانتقال إلى حال السلام هو عنصر من عناصر هذه الحملة، التى لم يكن لها من هم سوى إثبات خطأ الخيارات السياسية للرئيس عبد الناصر، وإدانة خطيئة الانتماء إليها أو الارتباط بها.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام - كذلك - سيادة مناخ الإدانة والاتهام بين التيارات السياسية والفكرية المصرية لفترة طويلة، والذى كان يصم البعض بأنهم عناصر الثورة المضادة، أو أعداء الشعب، فلما اختفت المبررات الموضوعية لمثل هذه الاتهامات، جاء السلام (بكل ملابسات الانتقال المباشر والسريع من حالة العداء المستعر إلى حالة الصداقة الحارة) ليمثل ساحة مثالية، يتبادل فيها الجميع الاتهامات مرة أخرى، وإن أخذت هذه الاتهامات أشكالاً جديدة، وصيغت من كلمات ومفردات جديدة أيضاً.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام، سيطرة مزاج الحنين إلى الماضى عند أصحاب كل التيارات الفكرية المصرية،

والذى يتبدى فى خليط غريب من الأغانى، والأفلام، والروايات، والذكريات الشخصية، وعناصر المشروع السياسى والاجتماعى والاقتصادى السائد فى هذا الماضى.

وهذا المزاج - فى ذاته - كان عنصراً من عناصر رفض التعامل مع الواقع، واشتراط خضوع هذا الواقع لقياسات الماضى وعناصر مشروعه، بغض النظر عن أن ما يُطرح فى سياق زمنى بعينه، ليس بالضرورة صالحاً لكل الأزمان، وأن ما يلتف الناس حوله فى وقت بالذات، ليس بالضرورة محققاً لالتفافهم فى كل الأوقات، وأن ما يستند إلى قيادة ملهمة، ليس بالضرورة قادراً على الاستناد إلى أى مجموعة من الأفراد - مهما كانت درجة سطحيتهم أو جهالتهم - لمجرد أنهم يرفعون نفس الشعارات، أو يغنون نفس الأغانى.

أو فى صياغة أخرى - لكل ذلك - فقد ساد مناخ يمكن وصفه بأنه مناخ التكفير والهجرة!

تكفير من يخرج على قياسات الماضى وشعاراته ومشروعه، ثم الهجرة إلى هذا الماضى، والاستغراق لخدر الانتماء إليه والعيش فى ظل مفرداته وعناصره.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام - أخيراً - امتداد زمن الصدام حول خيار السلام، بما سمح لأنصار كل معسكر أن يتخذوا مما أتت به الأحداث من وقائع، دليل صحة لأفكار هذا الطرف أو ذاك، وقد كانت حرب الخليج نموذجاً لوقائع من هذا الطراز، وكان اتفاق «غزة - أريحا أولاً» نموذجاً لوقائع من هذا الطراز، بل وكانت مذبحة المسجد الإبراهيمى الشهيرة - هى الأخرى - نموذجاً من هذا الطراز.

والمثير أن كل هذه الأحداث كانت تُقاس بمقاييس ترتبط بالماضى، وتُسقط على أشخاص لم يعد أى منهم طرفاً فى تشكيل الحاضر أو المستقبل - حتى - بالوجود البدنى، فصرنا نسمع عن مقارنات طويلة بين شخص صدام حسين وشخص الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تدليلاً على خطأ تحدى إرادة الغرب،

مع أن قائمة الفروق بين الرجلين وبين الموقفين كانت تتسع لآلاف العناصر، وليس لمئاتها أو عشراتها، وصرنا نسمع عن أن دخول الفلسطينيين إلى ساحة التسوية، يُعد انتصاراً لمنهج الرئيس الراحل أنور السادات ورؤيته، على الرغم من أن في هذا الطرح تحييداً لدور المئات من عناصر الضغط التي أسهمت في دخول الفلسطينيين إلى ساحة التسوية . . . وهكذا.

. . . .

وبالتالي فإن قضية السلام - هي الأخرى - كانت ساحة من الساحات التي اقتضت إعمال حالة الحوار فيها، بل بدت وكأنها واحدة من أكثر الساحات حاجة إلى الوصول لعناصر وفاق وطني حولها، أو بلوغ مشارف (حد أدنى / حد أقصى) من الاتفاق بشأنها.

وقد اقتضى هذا مني تحركاً في اتجاه مجموعة من الحوارات أخذت شكل حلقات النقاش، وتناولت قضايا السياسة الأميركية إزاء موضوع التسوية في المنطقة، والتطبيع وما إذا كان تطبيع دول، أو تطبيع مجتمعات، وآفاق المستقبل بعد اتفاق غزة - أريحا، ثم قضية السوق شرق أوسطية والهوية شرق أوسطية.

وقد وجدت نفسي - إزاء هذه القضايا الكبرى - أمام سلسلة من الأسئلة العامة، تفرعت أمام كل موضوع إلى قوائم تفصيلية من علامات الاستفهام التي تبحث عن إجابة وكان منها:

* ما هي خريطة القوى السياسية المصرية إزاء قضية السلام مشتملة الأسباب التي يبني الرافضون رفضهم عليها، والأسباب التي يبني القابلون قبولهم عليها؟

* ما هي الامتدادات الخارجية لمواقف القوى السياسية المصرية إزاء قضية السلام سواء كانت إقليمية أو دولية؟

* ما هي البدائل المحددة التي تطرحها قوى رفض السلام في مصر لخيار التسوية بالشكل الذي يُطرح به الآن؟

* ما هى العلاقات المباشرة وغير المباشرة التى تربط بين التسوية بشكلها الذى تطرح به الآن وبين شكل النتائج التى أفضت إليها الحرب؟

* ما هى نقاط التماس أو التقاطع بين قضية التسوية، وقضية الديمقراطية فى المجتمعات العربية؟

* ما هى محددات القبول بعناصر التسوية كما تُطرح الآن، من وجهة النظر الأمنية، وزاوية الانتماء القومى العربى لمصر؟

* ما هى حدود التشابه، أو التطابق، أو التمايز، أو التناقض بين الموقف الشعبى، وموقف النخبة المثقفة، وموقف الأنظمة العربية من قضية السلام فى المنطقة؟

* ما هى احتمالات تجدد الصراع - فى شكله المادى - فى المنطقة مستقبلاً؟

* ما هو معنى الصراع الحضارى، وما هو ثقل الكفايات العربية فى تحقيق أرجحية واضحة من خلال الانخراط فى مثل هذا اللون من الصراع؟

* ما هو تأثير بعض الأفكار التى تُطرح فى الغرب - الآن - عن صراع الحضارات فى زيادة هواجس بعض المفكرين العرب إزاء التسوية؟

* كيف يمكن حل الإشكاليات المتعلقة بضرورة تمثيل كل من العراق وتركيا وإيران فى أى شكل يتعلق ببناء تسوية دائمة فى المنطقة؟

. . . .

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكاراً، إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

* الديمقراطية

تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الثالث فى بنائه، أو الضلع الأخير فى مثلثه.

والكلمة منذ أن تلفظ بها «هيرودوت» قاصداً معناها الاصطلاحى - الذى ما زال شائعاً أى حكم الشعب - هى محور كل جدل طرفاه حاكم ومحكوم، وشعار كل نظام سياسى يطرح نفسه على الناس، والمثل الأعلى الذى تتطلع له كل الشعوب.

والديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بالحرب حين كانت مطلباً شعبياً أصر عليه الناس بعد هزيمة ١٩٦٧، وهى ترتبط بالحرب -أيضاً- حين كانت خياراً سياسياً طرحه النظام - بدرجة ما - على الشعب بعد ١٩٧٣، ضمن مجموعة خيارات سياسية واجتماعية واقتصادية أفصح عنها بعد هذه الحرب.

ثم إن الديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بالسلام حين أصبحت موضوعاً مزمناً للمقارنة بين سمات نظم الحكم المختلفة فى منطقتنا، بما فيها النظام الإسرائيلى.

وهى ترتبط بالسلام - أيضاً - إذا أخذنا فى الاعتبار المقولات الغربية المكثفة عن مدى الخطورة، التى تمثلها العناصر الأصولية (الرافضة للسلام) فى المجتمعات العربية، على استمرار واستقرار النظام أو النموذج الديمقراطى، واتساع هامش المشاركة عبره.

وأخيراً فإن الديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بكل المتغيرات الدولية المؤثرة مباشرة على منطقة نعيش فيها، وهى ترتبط بشكل إدارة علاقتنا بهذه المتغيرات على محور (التعاون) أو محور (الصراع).

فالديمقراطية تمثل البديل العالمى بعد انهيار الأبنية السياسية والأيديولوجية الجبارة ذات الطابع الماركسى والاشتراكى، وتمثل وسيلة القوة العظمى الواحدة -

المهيمنة على العالم أحادى القطبية - للتدخل فى الشئون الداخلية للدول والمجتمعات وتسييرها وفق ما ترى، وتمثل معياراً للرضاء من جانب هذه القوة المهيمنة العظمى حين تمنح، كما تمثل معياراً للسخط من جانب هذه القوة المهيمنة العظمى حين تمنع، وعلى جسر المنح والمنع هذا، أصبحت الديمقراطية هى الكلمة التى تتدفق - بسبب تحققها - المعونات والإمدادات، أو يفرض - بسبب غيابها - الحظر، والحصار، والتدخل.

بعبارة أخرى فقد أصبح توخى الديمقراطية، ورفع شعارها هو الذى يمنح هذا النظام السياسى أو ذاك شهادة حسن سير وسلوك معتمدة دولياً، إلا أن هذه الشهادات - كما علمتنا دروس الواقع - تُمنح وفق اعتبارات مبدئية أحياناً، ووفق اعتبارات مزاجية / مصلحية فى كثير من الأحيان.

ولقد أصبحت (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) كلمات السر الثلاث، تنفتح بها البوابات أمام أى نظام يريد أن يوصف بأنه «ديمقراطى»، شريطة أن تستعمل هذه الكلمات الثلاث وفق المنطوق والتفسير الغربى لها.

وتُطرح (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) على مصر - فى هذه الآونة - كمطلقات حتمية واجبة النفاذ من سعت طرحها، وأصبح لها فى بلادنا - فى هذه الآونة أيضاً - وكلاؤها التجاريون، الذين يتيهون على العالمين بحجم الأواصر والصلات التى تربطهم بـ«الشركة الأم»!

كما أصبح لها مفتشوها المنتشرون فى كل ساحات الوطن السياسية، والفكرية، والاقتصادية، يرصدون كل شاردة أو واردة تبدر من السلطة الوطنية، أو من الأحزاب السياسية، أو من التجمعات الفكرية مختلفة الدرجة والمستوى، ليحددوا ما إذا كانت تمثل انحرافاً عن الالتزام بالكلمات الثلاث - المطروحة كمطلقات حتمية - أم لا؟!، وبخاصة أن الالتزام بها هو التزام واجب النفاذ من سعت طرحه.

وفى غضون ذلك، كانت مجموعة من المطلقات الحتمية الأخرى، تأخذ

أوضاعها، وتحتل أماكنها على الساحة الفكرية والسياسية فى مصر، وكانت رموز التيار الدينى / السياسى، صاحبة النصيب الأكبر فى هذه المطلقات، وليس هذا - فحسب - بل إنها حاولت إدارة الجدل والمواجهة بينها وبين الغرب فى إطار المواجهة بين المطلقات الحتمية لكلا الطرفين.

فقد كانت قضية (الأصالة فى مواجهة التغريب) - مثلاً - هى إحدى الساحات المفضلة للتيار الدينى لمناقشة مفاهيم (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى)، وبحيث بدا أن هناك تعمداً واضحاً لسحب «الأصالة» إلى مواجهة مع القيم الثلاث: (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى)، مما أظهر النزوع إلى الأصالة وكأنه - فى حقيقته وجوهره - نزوع ضد الليبرالية، وتصد للمجتمع المدنى، ومواجهة لحقوق الإنسان بل إن النجاحات المتوالية التى حققها دعاة الأصالة، رافعو لواء الإسلام السياسى فى مؤسسات المجتمع المدنى من نقابات، واتحادات، وجمعيات، ونواد لأعضاء هيئات التدريس، لم تعد مجدية لإقناع الآخرين بقدرة هؤلاء الإسلاميين، على الانخراط فى إطار ديمقراطى حقيقى، وأنهم إذا ما وصلوا إلى الحكم، أو إلى السيطرة على الأوعية والمؤسسات السياسية أو شبه السياسية، النقابية أو شبه النقابية، فلا بد أنهم على الديمقراطية لمنقلبون.

فحقوق الإنسان، هى مفهوم غربى الأصل، يرتبط بالحاجة إلى توفير ضمانات للتطور الإنسانى، فى مواجهة القيود، وقد ركز هذا المفهوم على القيود الأساسية - فى المقام الأول - وعنى - بالتالى - بالحقوق المتعلقة بالحريات الفردية والعامة، لكنه تطور ليشمل كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترسخ هذا المفهوم منذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى إطار الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وأصبحت له معايير يقاس من خلالها مدى التزام الدول بحقوق الإنسان، والحق فى محاكمة عادلة، ومعاملة السجناء والمعتقلين، ومعاملة الأقليات، وحرية التنقل، وحق الاجتماع وتكوين الجمعيات، والحق فى التعليم.

ولعل الطريقة التى يتعامل بها دعاة الأصالة، رافعو لواء الإسلام السياسى، مع فكرة حقوق الإنسان تجسد مأزقهم الذى يظهرهم بمظهر المعادين لهذا المفهوم، كما تجسد إشكالية التناقض بين الشعار المعلن والسياسة الفعلية لديهم، فهم -حين يمس التعريف فكرة ديمقراطية المواطنة على أساس الجنس والدين- يتحفظون طارحين فكرة الخصوصية، وحين تتعلق مطالبهم بالحق فى محاكمة عادلة، وبمستوى معاملة السجناء والمعتقلين يلتصقون - بلا أى تحفظ - بمفهوم حقوق الإنسان، ويسعون إلى مخاطبة المنظمات والجمعيات فى كل بقاع الدنيا مطالبين بالتدخل، مطالبين بالحماية.

بل إنهم يقعون فى تناقض أكبر وأعمق، حين تتصدر مسألة حقوق الإنسان أولوياتهم، ثم ينخرطون فى معزوفة هائلة من التبرير لأعمال مسلحة ترفع الشعار الإسلامى، وتضر إضراراً مباشراً بأحد حقوق الإنسان العامة فى مصر، ألا وهو حق الحياة، وحق الأمان الشخصى.

ثم نأتى لمفهوم الليبرالية وهى فلسفة الحرية الفردية، أو - كما ترجمها أحمد لطفى السيد فى أول ترجمة عربية لها فى مطلع القرن الحالى - «مذهب الحريين»، وهى مشتقة من الكلمة اللاتينية (ليبرايس)، وكانت أول جماعة سياسية تتبنى هذه الفلسفة فى أسبانيا عام ١٨١٠، رغم أن الأفكار التى قامت عليها تعود إلى ما قبل ذلك بنحو قرنين، وأهم ما يميز هذه الفلسفة أنها لا تنتسب إلى مفكر بعينه أو تجربة دولة بذاتها، وإنما تطورت، من خلال إسهامات الكثيرين من الفلاسفة والعلماء، إضافة إلى مواثيق كبرى أبرزها الماجنا كارتا البريطانية، وإعلان استقلال الولايات المتحدة، والإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان، وجوهر الليبرالية هو تمجيد الفرد، باعتباره محور النظام السياسى، والنظر إلى السلطة على أنها أداة لتحقيق مصالحه، وضمان حرياته، فالفرد هو الغاية، وهدف الجماعة ينصب على إسعاده وإطلاق حرياته، لأن المصلحة العامة تعتبر حاصل جمع مصالح الأفراد.

ومرة أخرى يقع دعاة الأصالة رافعو لواء الإسلام السياسى، فى إشكالية

تناقض مع هذا المفهوم تظهرهم بمظهر المعادين له، فهم يطرحون مطلبا فى تمثيل سياسى لهم يعمل فى إطار ديمقراطى ليبرالى، ثم يشيرون إشارات - لا تخطئها العين - إلى أنهم سيطبقون مفهوماً آخر للديمقراطية إذا ما وصلوا للحكم!

أما مفهوم المجتمع المدنى، فعلى الرغم من تعدد تعريفاته، إلا أن هناك تعريفاً عاماً مقبولاً - على نطاق واسع - بشأنه، وهو أنه ذلك القسم من المجتمع الذى يتضمن النشاط الاجتماعى الطوعى المنظم، الذى يبدأ من حيث تنتهى الأسرة، وينتهى عندما تبدأ سلطة الدولة، وهو - بالتالى - يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة عن الدولة، والتى تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض مع النفع العام، ومن أهم تعبيراته النقابات والاتحادات، والجمعيات الاجتماعية، ويوجد خلاف حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية جزءاً منه، أم أنها تدخل فى دائرة نظام الحكم أو المجتمع السياسى، وتقوم منظمات المجتمع المدنى بممارسة ضغوط على الدول لمصلحة قطاعات من المجتمع، وبمراقبة أدائها ومساءلتها، لكن من دون الوصول إلى حد السعى لتقويض الدولة، أو انتزاع السلطة منها.

ومرة ثالثة يقع دعاة الأصالة رافعو لواء الإسلام السياسى، فى إشكالية تناقض مع هذا المفهوم تظهرهم بمظهر المعادين له، رغم أنهم أنشط القوى الحية فى المجتمع المصرى، عملاً فى إطار مؤسسات المجتمع المدنى، فهم يقبلون بالمفهوم ويتحركون عبر مؤسساته، ولكنهم - كما هو واضح من بياناتهم وإعلاناتهم الصادرة من هذه المؤسسات - لا يطرحون جانباً فكرة السعى لتقويض الدولة أو انتزاع السلطة منها.

. . . .

والحوار حول قضية الديمقراطية، أو كلمات السر الثلاث (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة الانتقائية التى تمارسها القوة المهيمنة العظمى فى العالم حين تتعرض لقضية الديمقراطية،

كما لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة التناقض الذى يقع فيه الأصوليون فى تعرضهم للقضية الأساسية، أو للقضايا الفرعية المنبثقة عنها، وهو أيضاً لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة كامل التبنى من بعض فصائل المثقفين والمفكرين المتأثرين بالفكر الغربى - للمطلقات الحتمية لهذا الفكر الغربى، فالخطورة التى يراها البعض فى تبنى الأصوليين لمرجعية ترتبط بالماضى، لا تقل عن الخطورة التى يجب أن نستشعرها، فى تبنى البعض الآخر لمرجعيات ترتبط بماض ليس ماضينا!

والخطورة التى يراها البعض فى إدارة الأصوليين للصراع مع أنصار الفكر الغربى من مواقع غير متكافئة، حين يستندون - مباشرة - للدين، على حين يستند الآخرون لفلسفات ونظريات وضعية، لا تقل عن الخطورة التى يجب أن نستشعرها إزاء إدارة بعض أنصار الفكر الغربى للصراع مع الأصوليين من مواقع شديدة الحساسية، حين يتعمدون إيذاء الشعور الدينى العام، ويقيمون جدلهم السياسى ليس على أساس الصراع مع جماعات سياسية ذات طابع دينى، ولكن على أساس الصراع مع الدين ذاته.

وبالتالى تصبح مهمة الحوار الذى يسعى إلى وطن يعيش فيه الجميع مع الجميع، ويصوغ فيه الجميع مستقبلاً للجميع، أن يفتح الباب أمام كل تيار من التيارات، بل وكل فصيل فى هذه التيارات، لأن يطرح مقولاته «التجديدية»، التى تخرج بهذه التيارات من أسر الدوائر المغلقة التى وجدت نفسها فيها، إلى دوائر أرحب، وإلى لقاءات أكثر.

ربما كانت إدانة العنف، واحدة من هذه الطرق التى تفضى إلى دوائر أرحب وربما كان احترام الخصوصية الثقافية واحداً من هذه الطرق، وربما كان توحيد المفاهيم والتعريفات واحداً من هذه الطرق، وربما كان التحرر من السلفية السياسية - لدى كل التيارات ولدى كل القوى الحية فى المجتمع - واحداً من هذه الطرق.

وكل هذه الحلول ليس لها أسلوب يسهل الوصول إليها سوى الحوار، فالحوار

- فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيكون مدرسة لتفريخ الكوادر الديمقراطية الجديدة، القادرة على تقديم صياغات جديدة لفكرها، تبتعد - كثيراً - عن المبارزات الفكرية التقليدية، التى أصبح لها رموزها ونجومها على كل جانب، والذين لا يستطيعون تحليل واستخلاص نتائج حوار مروا به، إلا بمقدار ما حصلوه من إفحام للطرف الآخر، أو إلغائه، أو تحييده، أو تجاهله.

كما أن الحوار - فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيساعد الجميع على إدراك حقيقة أن السلطة فى مصر، ليست هى الطرف المقصود بالصراع أو العداء، إذ أن السلطة فى مرحلة نمو اجتماعية - اقتصادية معينة يمر بها بلد من البلدان، قد تصبح تجسيداً لمعنى الوطنية أو القومية.

والضغط أو التضاغط مع هذه السلطة لا يكون بغرض إقصائها أو تدميرها، وإنما يكون بغرض الوصول إلى وفاق عام - معها - على بعض القيم والمعايير.

ومن هنا لا يجب أن يبدو الحوار وكأنه محاولة عزل أو إقصاء لقوة فكرية أو اجتماعية عن المشاركة فيه، كما لا يجب أن يبدو الحوار وكأنه محاولة عزل أو إقصاء للسلطة الوطنية عن التفاعل معه.

والحوار أخيراً - فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيخرج بالمجتمع كله من حالة مزاجية تقوم على الاستقطاب بين ثنائيات متناقضة (أصولى/ علمانى).. (ماركسى/ليبرالى).. (مع التاريخ/ ضد التاريخ)، وهى الحالة التى تدفع إلى مزيد من التقوقع والتخندق، من دون قدرة على تمثل وتفهم التطورات الفكرية عند كل طرف، بينما الحوار يدفع إلى هذا التمثل والتفهم، بما يحقق الاقتراب بدلاً من التنافر، وبما يسهل الخروج بالمجتمع من حالة الاستقطاب بين الثنائيات، ويدفع به للوصول إلى مشارف الوفاق الوطنى العام.

....

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكارا، إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما

يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

. . . .

وبعد فقد كانت - هذه - بعض ملامح محاولتى الصغيرة فى هذا الكتاب للاقتراب بالحوار، من علاقة تبادلية متحركة تربط بين أضلاع مثلث (الحرب - السلام - الديمقراطية)، هذا الحوار الذى يفتح الأبواب - ما زال - أمام عشرات الأسئلة، التى تحتاج - من جديد - أن نُعمل أدواتنا المهنية والفكرية فى قضاياه، التى تمثل هم الوطن، على حين تمثل إجاباتنا التى تتحصل، طريق هذا الوطن إلى المستقبل.

. . . .

وختاماً، فحين أخط هذه السطور - الآن - لا أكون بصدد إعلان مؤثر، أو إشهار درامى عن استكمال مجموعتى - المتواضعة - الأولى فى الحوار الصحفى، والتى تمثل مشروعاً سياسياً / مهنياً أنفقت فيه بعض أجمل سنى العمر.

ولكننى أكون بصدد التعبير عن إحساس عميق بالعرفان إلى كل. . كل هؤلاء المفكرين والسياسيين، والخبراء، والدبلوماسيين، الذين أعطونى من وقتهم وعلمهم كل هذه الساعات الطوال، استجابة لدعوة الحوار التى حملتها إليهم، وتمثلاً لفكرة هذا الحوار وروحه، وسعياً - بإخلاص وتفانٍ حقيقيين - إلى الإجابة على أسئلته، والتفكير فى قضاياه.

إحساس عميق بالعرفان يغمرنى تجاه كل . . كل هؤلاء الأساتذة - فى الجامعة وفى المهنة - الذين رعوا مشروعى للحوار بالتوجيه، وبالتنبيه، والذين مثلت دروسهم المعلمات - بالنسبة لى - مدداً جديداً من الإيمان بقدرات هذا الوطن، وبكفاياته البشرية، والذين كان هذا الكتاب صوتاً يرتد لندائهم: نداء الوطنية المصرية، ونداء الالتحاق بالعصر.

إحساس عميق بالعرفان يغمرنى إزاء كل . . كل هؤلاء القراء، الذين كانوا طرفاً محاوراً معى، يشاركون عبر رسائل البريد، والاتصالات الهاتفية، فى تشكيل مجرى الحوار، وفى تحديد أولوياته، ويلقون علىَّ الدرس تلو الدرس، عن فطرة وفطنة الشعب فى مصر، الصادرة عن إحساس عميق بالتاريخ، والمنطلقة من إدراك عميق للواقع، والمتطلعة بشوق عميق للمستقبل.

ثم أجدنى أمام إحساس كبير بالعرفان يغمرنى إزاء رحابة صدر القائمين على أمر صحيفة «الحياة» الدولية، ومجلة «الوسط» الدولية، اللتين نشرتا كل المادة التى يحتويها هذا الكتاب، وأتاحتا - لى - فرصة نادرة للوصول بهذا الحوار إلى مستهدفيه، عبر المنبر رفيع المستوى الذى تمثله كل منهما.

. . . .

بفضل هؤلاء جميعاً، وبفضلهم - فقط - تمكنت من بداية مشروعى للحوار، وبرعايتهم ومساندتهم دخلت إليه هياباً لا تياهاً. . متعلماً لا مستعلماً. . باحثاً عن الحقيقة لا مدعياً امتلاكها أو احتكارها. . متعرفاً على هموم الوطن لا متحدثاً باسمه. . ملبياً لأشواق البسطاء فى المعرفة، غير قانع بأن يكون كل دورهم هو التلقى لما تجود به النخبة - عليهم - من أفكار ومواقف جاهزة.

مصر الجديدة - القاهرة

٢٦ فبراير ١٩٩٤

د. عمرو عبد السميع

الحـــــرب

تمهيـــد

الجيش والناس

القوات المسلحة فى دول تمر بنفس مرحلة نمونا الاقتصادى الاجتماعى.

والقوات المسلحة فى مصر على وجه الخصوص.

أكبر كثيراً، بل وأهم كثيراً من أن تكون جهازاً منوطاً به الدفاع عن الحدود السياسية للدولة.. وهى أكبر كثيراً، بل وأهم كثيراً من أن تكون أداة من أدوات القهر المادى للسلطة.. ثم هى أكبر كثيرا، بل وأهم كثيراً من أن تكون أوليجاركية حاكمة تطلق على نفسها (المؤسسة) أحياناً، ويطلق عليها الآخرون (العسكر) أو (العسكرتاريا)!!

القوات المسلحة.. هى محور الوطنية المصرية، وأساس المشروع النهضوى، ومدرسة للناس، يتعلمون فيها معنى الارتباط أو الانتماء، إلى حد الاستشهاد من أجل فكرة رومانسية، ورمزية، إسمها (الوطن).. وإسمها (الشعب).. وإسمها (المستقبل للوطن وللشعب)!!

ولا عجب - إذن - فى أن تقترن محاولات ضرب الجيش المصرى فى التاريخ الحديث، بمحاولات ضرب المشروع التنموى أو المشروع النهضوى لمصر.

ولا عجب - أيضاً - فى أن تقترن محاولات ضرب الجيش المصرى فى التاريخ الحديث، بمحاولات ضرب المشروع القومى، أو المشروع الوحدوى للعالم العربى.

ولاعجب ـ كذلك ـ فى أن تقترن محاولات ضرب الجيش المصرى فى التاريخ الحديث، بمحاولات ضرب العناصر الأساسية، والأنساق الرئيسية التى تشكل قوام الشخصية المصرية، وحدودها، وتخومها.

والجيش المصرى كان فى رباط دائم، لأن البلد مستهدفة، والشعب مستهدف!

مستهدفون (بحقائق الجغرافيا) التى وضعتهم موضع القلب من منطقتهم وفرضت عليهم إلتزاماً يشبه القدر، بأن يضعوا الكتلة السكانية، والتراكم المعرفى، والتراث الحضارى الذين يمثلونهم فى مساندة قضايا هذه المنطقة، وفى دزء الأخطار التى تواجهها.

ومستهدفون (بحقائق التاريخ) التى تراكمت جيلاً بعد جيل فكونت قناعة تشبه اليقين فى نفوس أبناء الشعب العربى كله، بأنه من غير مصر فلا حديث عن عرب، بل ـ وبتحديد أكبر ـ أنه من غير جيش مصر فلا حديث عن حقوق عربية، ومن ثم فإن أى متربص بالمنطقة أو بناسها، يضعهم ـ تلقائياً ـ فى أول أولوياته حين يهجم.. وحين يغدر.. وحين يغتصب.

ثم هم مستهدفون (بحقائق التطور المتشابكة فى عالم اليوم)، لأنهم المثل الأعلى الكلاسيكى للدولة الحديثة فى مسرح تزاحم فيه واختلط ممثلو بطريركيات سياسية متخلفة، مع رموز سلطويات سياسية طاغية، مع نجوم شموليات سياسية مستبدة قاسية!

المنطقة تقبل بدور البلد ودور الشعب المصرى، وشعوب المنطقة ترتبط بدور البلد ودور الشعب المصرى، ولكن الكثير من أنظمة المنطقة يرى فيهم ويرى دورهم ـ فى ذاته وبشكل ميكانيكى ـ إشارة إدانة بالتنوير كاسحة لتخلف الآخرين، وطاقة رفض بالتسامح قاطعة، لتعصب الآخرين، وتيارات مواجهة بالحرية ساطعة لاستبداد الآخرين.

. . . .

ولم يكن سوى الجيش ممثلاً لمصر ومبلوراً لدورها على مستوى حقائق الجغرافيا، أو حقائق التاريخ، أو حقائق التطور المتشابكة فى عالم اليوم.

وبهذا المعنى فإنه كان - وباستمرار - فى رباط، كما كان - وباستمرار - يخوض اختباراً قاسياً يضعه وسط أتون الحرب، أو على شفيرها على مدى التاريخ المصرى المدون كله.

الحرب.. نقطة الحد الأقصى لصراع الإرادات بالحديد والنار، التى بلغها الجيش المصرى كثيراً، وانتصر كثيراً، وخانته الأقدار أو القيادات - عندها - كثيراً.

وفي هذا الجزء من «أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية» ننصرف إلى دراسة حدث الحرب ما بين ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣. وما ترتب عليه من نتائج سياسية ومن استثمار سياسى.

نبحث فى زواياه وفى عناصره ونحن ندرك معنى كلمة (الحرب) بالضبط، كما نعرف مدلول كلمة الجيش التى فى نظرنا أكبر - فى الحالة المصرية - من تعريفاتها التى ازدحمت بها كتب السياسة، وتنظيرات المنظرين.

فالجيش هو محور الوطنية، وأساس المشروع النهضوى، ومدرسة للناس يتعلمون فيها معنى الارتباط أو الانتماء، إلى حد الاستشهاد من أجل فكرة رومانسية ورمزية، إسمها: (الوطن)، وإسمها: (الشعب)، وإسمها: (المستقبل للوطن وللشعب).

الفريق أول محمد فوزى:

حرب الـ ١١٧٠ يوما!

* معركة ٦٧ بدأت في ٥ يونيو، وانتهت في ٨ أغسطس ١٩٧٠!

* سرب استطلاع جوى أمريكى (سى ١٧٠) أعطى إسرائيل صور كل الجبهات ليلة الحرب!

* ليبرتى نجحت تماماً في الشوشرة الميدانية على جهازين مصريين مركزيين أحدهما للفرقة الرابعة المدرعة الهجومية، وثانيهما لقيادة الدفاع الجوى!

* القوة الضاربة الهجومية للطيران المصرى (سوخوى - ٧) لم تشترك في حرب يونيو ولم تُدمر!

* القيادة السياسية انخدعت بمانشيتات الصحف عن حرب اليمن التى لم تكن مجالاً لاختبار دبابة أو طائرة!

* حرك المشير عبد الحكيم عامر الجيش المصرى أربعة تحركات ضخمة في سيناء قبل الحرب مما جعل قائد القوات البرية يسأل رسمياً: ما هو غرض القوات بالضبط؟

* لم ينظر عامر بطرف عينه للخطة (قاهر) المودعة في خزينة الدولة!

* عبد الناصر تراجع ثلاث مرات عن إقالة عبد الحكيم عامر في السنوات التى سبقت النكسة!

* التقارير العسكرية المرفوعة إلى عبد الناصر كانت محددة بشروط لا تجعله يعلم أى شىء!

* عبد الناصر بنى علاقته بموسكو - بعد الحرب - على إشعار السوفييت

أنهم مشاركون فى الهزيمة حتى يفتح صنبور التسليح على آخره!

* طلب منى عبد الناصر إزالة آثار العدوان بعد ثلاث سنوات من النكسة!

* كانت مصر تصدر - يومياً - قرارات بإنشاء عشرين وحدة جديدة فى قواتها المسلحة زمن حرب الاستنزاف!

* تضاعف حجم قوات الدفاع الجوى المصرى ٤٧ مرة فى ثلاث سنوات!

* حركة مايو ١٩٧١، قام بها السادات ليفصل الجيش عن السياسة، وأكملها بسحب تذاكر الانتخابات من الجنود!

* بريچنيف أرسل مصممى «السوخوى» و«الميج ٢١» إلى عبد الناصر فى القاهرة، ليقوما بإدخال التعديلات التى يريدها على الطائرتين.

* فكرة صناعة الميج - ٢٣ وُلدت على منضدة مباحثات عسكرية فى مصر!

* رحلات دايان إلى فيتنام اقتضت إرسال خبراء مصريين - أيضاً - لدراسة الحرب نفسها!

* لم يتعامل الأمريكان إلا مع (سام - ٢)، ثم فوجىء الإسرائيليون بقدرات (سام - ٣)!

* أجرينا «بروفة» هجوم جوى موسع على سيناء من العريش إلى القناة عام ١٩٧٠ بمائة طائرة قاذفة ومقاتلة!

(مارس - ١٩٩٢)

«على الرغم من مرور ثلاثين سنة - بالتمام والكمال - على معركة يونيو ١٩٦٧، إلا أنها تظل واحدة من أخطر المنعطفات فى تاريخ الأمة العربية ومصر، ومع كل معلومة تذاع عن هذه المعركة يكتمل وضع الظلال والألوان فى مشهد الدم والنار المروع.

إلا أن رواية الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية المصرى التالى لأحداث الحرب، تظل واحدة من أدق وأصدق الروايات، كما أن رؤيته - لها التى تتجاوز الأيام الستة للمعركة الأولى وتمتد حتى قرار وقف إطلاق النار بعد حرب الاستنزاف فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ - تصحح الكثير من جوانب الصورة.

وبين الرواية والرؤية امتد حوار طويل بينه وبيننا حول أحداث مشهد الدم والنار الذى مضى عليه ربع قرن بالتمام والكمال.

....

د. عمرو عبد السميع: بعد ثلاثين عاما.. مازالت نتائج حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل تثير التفكير مما يؤدى إلى كثرة الاجتهادات حول أسباب الهزيمة ومن أهمها:

* عدم الاستعداد للحرب استعداداً كافياً انطلاقاً من دراسة قوات إسرائيل وقدراتها.

* عدم تقدير طبيعة المعركة بشكل سليم.

* عدم حشد القوى العربية.

* اتجاه بعض القيادات العربية - وبخاصة عبدالناصر - للمناورة بالقوة دون معرفة متى وكيف يمكن استخدامها.

* تأثير حرب اليمن بالنسبة لدور القوات المصرية.

* فساد القيادة العسكرية المصرية.

* اعوجاج النظام السياسى فى مصر وسورية.

* الفارق الحضارى بين العرب وإسرائيل.

ماهو فى تقديركم التفسير الأدق لنتائج حرب ١٩٦٧ بين هذه التفسيرات؟

الفريق أول محمد فوزى: من الظلم الشديد أن نناقش أو ندرس معركة ١٩٦٧، على اعتبار أنها معركة وحيدة منفصلة، فمعركة يونيو بدأت يوم ٥ وانتهت يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠.

وحدث فى هذه المرحلة فاصل زمنى بسيط من التوقف عن القتال، لايذكره التاريخ، وهو لا يتجاوز ٢٠ يوما.

لا يجوز لأى باحث مدقق أن يفصل معركة يونيو ١٩٦٧ عن عواقبها التى سميت - فيما بعد - حرب الاستنزاف والتى استمرت ثلاث سنوات، وهذا ما يدحض مقولة موشيه دايان حين سمى معركة يونيو بحرب الستة أيام.

لقد أوقف إطلاق النار يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ إلا أن الحدث الكبير الذى جرى بعد ذلك كان يوم الأول من يوليو أى بعد عشرين يوماً، فى معركة أطلق عليها اسم رأس العش.

ربما يكون الرئيس عبد الناصر - نفسه - مسئولا عن خطأ الدلالات الذى شاع بتسمية حرب يونيو بحرب الستة أيام، لأنه ضخم التسمية بدلاً من أن يصفها بأنها هزيمة تكتيكية، أسماها نكسة، .وقد حدثته - فى هذه النقطة - شارحاً أن الشعوب لا تصل إلى درجة الكفاءة العسكرية إلا بعدما تواجه هزائم كثيرة تستوحى منها أسباب النصر، ولنا فى الامبراطورية البريطانية خير مثال على ذلك.

د. عمرو عبد السميع: وبماذا أجاب عليك؟

الفريق أول محمد فوزى: قال عبدالناصر: هذه التسمية موجهة للشعب، فقد خُدع بشكل لن يعاصره مرة أخرى، فى الأفق المنظور، عاش الشعب فى حلم أن يصل إلى تل أبيب- بحسب منطق عبدالحكيم عامر- ثم تدمرت قواته فى عدة ساعات، ومن هنا جاءت كلمة نكسة كتجاوب من عبد الناصر للانفعال الشعبى المصاحب لسقوط الحلم.

الولايات المتحدة الأمركية أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لتحقيق هدفين:

(١) إسقاط عبدالناصر ونظامه.

(٢) وقف عمليات التنمية الكبرى التى بدأها الشعب المصرى بعد عام ١٩٥٦.

وعلى الرغم من أن إسرائيل بحربها فى ١٩٦٧ آخذت الأرض، ودمرت القوات المسلحة للمصريين، إلا أن الأمرين لايحققان هزيمة عسكرية، لأن استسلام القوات المنهزمة وانكسار إرادة المقاتل هما اللذان ينهيان المعركة، وهو أمر لم يحدث بدليل أن نفس الجندى المصرى، بنفس السلاح كسب معركة مثالية بعد عشرين يوماً اسمها معركة رأس العش، ولم يكن شيء تغير - بعد - سوى عزل قيادة الجيش المصرى متمثلة فى عبدالحكيم عامر ومجيء شخص آخر مكانه هو الفريق فوزى.

لم يتحقق هدف أميركا وإسرائيل السياسى إذن.

د. عمرو عبد السميع: هل يمكن الاعتماد على كلمة مثل (تواطؤ أميركا وإسرائيل) فى توصيف ما حدث فى ١٩٦٧، وبخاصة فى الدراسات العلمية والتاريخية؟

الفريق أول محمد فوزى: أميركا أمدت إسرائيل بغطاء جوى يحمى سماءها، لتمكينها من استخدام قواتها الجوية كلها دفعة واحدة على الجبهة المصرية، وهو ما يعرفه العسكريون باسم المساعدة غير المباشرة، كما أمدت أميركا إسرائيل بسرب استطلاع جوى (سى -١٧٠) يعوض المعلومات الناقصة لدى إسرائيل عن

مصر وسورية والأردن، وكانت إمكانات هذا السرب الاستطلاعى الاستراتيجى قوية لأنه يملك التصوير الجوى ليلاً، بمعنى أنه أمد العدو بآخر المعلومات حتى ليلة الهجوم، وأضيف إلى ذلك ضمان خط الإمداد البحرى إلى إسرائيل طوال المعركة، وكذلك سفينة التجسس الأميركية «ليبرتى» التى انتقلت - فجأة - قبل المعركة بعشرة أيام من غرب أفريقية إلى شمال شرق بورسعيد لتقبع هناك مسيطرة ومشوشرة على المواصلات اللاسلكية الموجودة فى المنطقة، بما فيها محاور (القاهرة - تل أبيب)، أو (القاهرة - دمشق)، أو (القاهرة - عمان) ونجحت هذه السفينة (ميدانياً) فى أن تشوشر على جهازين مركزيين مهمين، أحدهما للفرقة الرابعة المصرية، وهى الفرقة الهجومية الوحيدة فى الجيش، والآخر لمركز رئاسة الطيران والدفاع الجوى فى «أبو صوير» (بجوار الإسماعيلية) بما جعل شاشات الرادار فيه بيضاء لا تظهر عليها أية أهداف.

وسأعود بكم إلى ما قبل الحرب لأبين الدوافع السياسية للحرب، لأن فى هذا ردا على جزء من سؤالك الكبير.

. . . .

كانت هناك تهديدات من إسرائيل إلى دمشق بعضها على لسان ليفى أشكول رئيس وزرائها، والبعض الآخر على لسان قادة عسكريين، وتصاعد تأثير هذه التهديدات، بالاعتبار الذى نظر به الاتحاد السوفييتى إليها، وكذلك بما تلقته مصر من بلغاريا من تأكيدات.

وقد أخذ عبدالناصر هذه التهديدات بجدية بوصفه زعيما للأمة العربية، وكان أكثر ما دفعه فى موقفه، طبيعته العاطفية تجاه كل ما يمس سورية، وبالذات بعد انفصال الوحدة عام ١٩٦١، لم يكن يريد أن يقطع الأمل فى الوحدة ولم يغير العلم، ولم يغير اسم دولة الوحدة حتى بعد الانفصال.

لكن هناك اعتباراً موضوعياً آخر جعل عبد الناصر يتحرك لمواجهة التهديدات

الإسرائيلية، وهو أن إسرائيل كانت قد فعلت الشيء نفسه فى عام ١٩٦٠، وألمحت إلى أنها تستطيع دخول دمشق خلال أربع ساعات.

وهنا اتصل عبدالناصر بعبدالحكيم عامر، وطلب منه إعلان التعبئة وحشد القوات فى سيناء، وكان أول سؤال توجه به عبدالناصر لقيادته العسكرية: «ماهو حال الطيران المصرى؟»، فجاءته الإجابة من قيادة القوات الجوية، بأن ظروف هذا السلاح - الذى تتم فيه وقتها عملية إحلال للطائرات القديمة بطائرات روسية حديثة - لاتسمح بالحركة أو المناورة أو ظهور أية فاعلية.

وهنا قرر عبد الناصر أن يستفيد سياسيا بالمناورة العسكرية وحشد القوات فى سيناء من دون دخول معركة، وبالتالى تم الحشد على خط الدفاع الأول، فى المنطقة ٣٨ (بيرتمادة/ القسيمة)، فتوقفت إسرائيل عن التهديد.

أما فى عام ١٩٦٧ فقد اختلف الأمر، وخُدع عبدالناصر بتقارير القيادة العسكرية، وبالذات تلك المتعلقة بقدرة الطيران، بل بلغ الأمر بالفريق أول محمد صدقى محمود قائد الطيران المصرى عام ١٩٦٧ القيام بدعوة الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر يوم ٢٥ مايو إلى قاعدة (أبو صوير) الجوية لمشاهدة قدرة وكفاءة الطيار المصرى على الطائرة (ميج ٢١) والتى تمكنه من الإقلاع بطائرته من الدشمة إلى السماء فى ثوان معدودة ثم ينتهى الـ SHOW بتصفيق حار، من دون أن يكون لهذا العرض مدلول حقيقى بالنسبة لقدرة هذا السلاح.

ولابد هنا من الإشارة إلى نقطة مهمة، ففى الوقت الذى خدعت القيادة العسكرية عبدالناصر بشأن استعدادات القوات الجوية، فإن القوة الضاربة الهجومية لهذا السلاح لم تكن قد دخلت الخدمة بعد، وهى المتمثلة فى ٥١ طائرة قاذفة مقاتلة سوخوى -٧، وكانت موزعة بين مخازن العامرية (غرب الاسكندرية) و(غرب القاهرة) وأنشاص فى (شرق القاهرة)، ولم يتم تركيب سوى خمس طائرات منها فقط!

د. عمرو عبد السميع: أيعنى هذا أن هذه القوة الضاربة للطيران المصرى لم تعمل فى حرب ١٩٦٧، ولم تُدمر بالتالى؟

الفريق أول محمد فوزى: لم تعمل .. ولم تضرب!

ولو عرف عبدالناصر بهذه الحقيقة قبل الحرب، لما كنا دخلنا المعركة أصلاً.

ودعنى أكمل - أيضاً - استرسالى فى إجابة سؤالك الأول فأقول، إن القيادة العسكرية المصرية أيضا كانت أبعد ما تكون عن المعرفة العسكرية، التى تمكنها من إدراك مدى القدرة القتالية والكفاءة لقواتها التى كانت غير مستعدة فى ذلك الوقت، ولم تصل إلى مستوى القتال مع إسرائيل.

ويضاف إلى ذلك أن القيادة السياسية والعسكرية المصرية انخدعتا إعلامياً بالمانشيتات الكبيرة عن حرب اليمن، ومدى قدرة وكفاءة القوات وسيطرتها.

حرب اليمن لم تكن تعتمد على دبابة أو طائرة، وليست مجالاً لاختبار هذين السلاحين الرئيسيين فكيف تسمونها حربا؟

ثم إن هذه الحرب بالنسبة لبعض القوات المصرية المسلحة أضرت للغاية بوضعها الاستراتيجى الذى بدا كرجل فتح ساقيه واضعاً إحداها فى باب المندب، والأخرى فى وادى النيل، ولذلك كان أول ما عملت عليه القيادة السياسية بعد تعيينى قائدا عاما للجيش المصرى هو عودة بقية القوات من اليمن. وهذا الوضع جعلنى أقول إن توقيت معركة يونيو ١٩٦٧ لم يكن مناسبا لنا.

لم يقم الطيران المصرى بعمليات فى اليمن إلا فى إطار الشحن الجوى الذى قامت بأغلبه طائرات «الإليوشن» الحديثة القادمة من الاتحاد السوفييتى، واشترك طيارون روس مع المصريين فى نقل آلاف الأطنان بهذه الطائرات الى «الحُديدة»، كما شاركت طائرات «الميغ ١٧» والقاذفات «تى يو -١٦» ببعض المهمات المحدودة.

وفوق هذه العوامل جميعاً - التى تشكل جوانب صورة ما حدث - فإن غياب التفاهم والتنسيق بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية كان عاملاً أساسياً، فإذا

كان الاتجاه السياسى للقيادة هو مواجهة أية تهديدات لدمشق، فإن واجب القيادة العسكرية أن تزيد من قدراتها إلى الحد الذى يمكنها من مساندته فى هدفه السياسى.

ثم ندخل فى نواح فنية فنقول: إن سياسات الأمة العربية - كما سُجلت فى مؤتمرات القمة - كانت دفاعية مبنية على منع اسرائيل من التوسع على حساب العرب، سواء بخصوص مشروع نهر الأردن أو غيره، بما يعنى أن القيادات العسكرية العربية مطالبة بترجمة هذا التوجه السياسى إلى بنود وخطط يتم تدريب الجنود وفقاً لها، وبالتالى كانت كل التدريبات والخطط المصرية دفاعية.

ومن هنا فإنه كان من المثير للإندهاش أن يقوم المشير عبد الحكيم عامر بعدما تلقى الأمر من القيادة السياسية فى ١٤ مايو عام ١٩٦٧، بتجهيز قواته فى سيناء فى أوضاع هجومية محدداً تكليفات لألوية وفرق مصرية للقيام بغارات هجومية على إسرائيل.

واقتضى هذا الأمر أن يدفع المشير الجيش إلى الأمام على قدر الإمكان، ليسند الوحدات التى ستنطلق من هذا الجيش للقيام بالغارات المطلوبة.

وهذا الأمر تمت مناقشته مع القيادة السياسية متأخراً أيام ٢٥ و٢٦ و٢٧ مايو حيث سأل عبد الناصر قائد قواته المشير عبد الحكيم عامر: «لماذا تقومون بتحركات هجومية؟ ألا تعرف أن سياسة مصر دفاعية؟»، وهنا تراجع المشير بسرعة طالباً إلغاء أوامره السابقة للقوات.

وترتب على هذا أن تحرك الجيش المصرى (٣٠٠ ألف مقاتل وقتها)، أربعة تحركات ميدانية ضخمة خلال ٢٠ يوماً، ما بين المحور الشمالى والمحور الجنوبى والأمام والخلف، بما دفع قائد القوات البرية «القائد العام للميدان» الفريق عبد المحسن كامل مرتجى أن يتقدم بسؤال رسمى إلى القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ٣ يونيو يقول: «ما هو الغرض المحدد للقوات بالضبط؟»، وقام اللواء أحمد إسماعيل رئيس أركان مرتجى - قائد القوات المصرية فيما بعد عام ١٩٧٣ - من

بير تماده فى الخطوط الأمامية ليذهب إلى هيئة العمليات حاملاً سؤال مرتجى الحائر!

والغريب أن القوات المسلحة المصرية عامى ١٩٦٤/ ١٩٦٥ - بعدما تحددت السياسة العسكرية العربية- بكونها دفاعية، أعدت خطة عسكرية ضخمة ومتقنة اسمها «قاهر» ثم أُدخلت بعض التعديلات عليها، وبعدها تم بصمها وإيداعها خزانة الدولة، وبالتالى كان من المعقول والطبيعى يوم ١٤/ ٥، بعد صدور الأمر السياسى بالتعبئة والحشد أن تخرج هذه الخطة للنور وتنفذ، ولكن عبد الحكيم عامر لم ينظر لهذه الخطة ولو بطرف عينه، وإنما دفع الوحدات وفق التخطيط الذى كان هو يراه هجومياً!

ويكمل الفريق أول محمد فوزى شرحه لأسباب هزيمة ٦٧ قائلاً:

ثم نأتى لنقطة المعلومات، فقد رفعت قنوات المعلومات عشرة تقارير للقيادة السياسية المصرية فى المدة ما بين ١٤ مايو إلى ٣ يونيو هى كلها من بنات أفكار واضعيها، بل لقد تضمنت هذه التقارير معلومات أسهمت فى خطأ التصور لدى القيادة العسكرية، ومن هذه المعلومات تقرير يقول: إن الطيران الإسرائيلى غير قادر على الوصول إلا لقناة السويس، بينما الواقع أن الطيران الإسرائيلى وصل إلى مطارات القاهرة وحتى إلى الأقصر فى أقصى جنوب مصر.

وتقرير آخر يقول: إن اسرائيل اندهشت من سرعة الحشد المصرى وقوته، والذى تم فى ٤٨ ساعة، وسوف تتراجع ولن تقدم على حرب.

وتقرير ثالث يقول: إن التعبئة والجهد الإسرائيلى مركز على المحور الجنوبى «تمادة - الكونتيللا - الشط»، مما دفع عبد الحكيم عامر لأن يضع ثلاثة أرباع القوات بما فيهم الفرقة الرابعة المدرعة فى المحور الجنوبى، وأعد ما يمكن تسميته - بالتعبير العسكرى - «منطقة قتل»، حاشداً فيها كل مدفعيته المضادة للدبابات وصواريخه منتظرا الهجوم الإسرائيلى الذى لم يأت على المحور الجنوبى كما توقعت تقارير المعلومات وإنما جاء على المحور الشمالى وبمقدمة متواضعة تتمثل

فى لواء مدرع من ثلاثين دبابة وصل منها الى شاطئ القناة ١٣ دبابة!!

د. عمرو عبد السميع: إذن لم تحارب القوات المسلحة المصرية تقريبا؟

الفريق أول محمد فوزى: بل واكتملت المهزلة بطبيعة ضربة الطيران الإسرائيلى نفسها، فقد ظلت إسرائيل تتدرب لعشرة أعوام على الخطة، التى تعتمد على التشكيل من ناحية البحر إلى شاطئ سيناء الشمالى بطريقة فاجأت القيادة المصرية بخاصة إذا وضعنا فى الاعتبار عامل التشويش الإليكترونى للسفينة ليبرتى، مما جعل الطيران الإسرائيلى يظهر فوق المطارات المصرية دون إنذار من أحد، وإضافة إلى ذلك فقدنا الإنذار الاستراتيجى من عجلون فجر نفس اليوم لتستكمل عناصر المفاجأة.

المشير فوق

د. عمرو عبد السميع: ما هو مدى قدرة أجهزة الدفاع الجوى - وقتها - على التصدى المباشر للطيران الاسرائيلى دون حاجة إلى إنذار مبكر؟

الفريق أول محمد فوزى: حتى هذا لم يك ممكنا لأن المشير كان فى طائرة مع بعض قيادات الجيش، وكان هناك تقييد للدفاع الجوى يمنع إطلاق النار!!

على أية حال، أصدر المشير قراره بالانسحاب صباح يوم ٦ يونيو إلى القوات فى شرم الشيخ ثم إلى بقية القوات بعد ظهر اليوم نفسه.

وقد صدر هذا الأمر باللاسلكى، وتم التقاطه بواسطة إسرائيل التى عرفت منه أن المعركة انتهت ولم يبق لها سوى التطهير.

كان المنظر مروعاً يصفه الفريق عبد المحسن كامل مرتجى قائد الجبهة فى كلامه عن حادثة واحدة موحية للغاية، حين ذهبت وحدات الشرطة العسكرية إليه تسأله: «إنت قاعد ليه؟ القوات انسحبت».

إلى هذا الحد وصل فقدان السيطرة فى الميدان، فقائد الجبهة لا يعلم أن قواته انسحبت!

أسلوب الانسحاب - بهذا الشكل - هو الذى أحدث الخسائر فى القوات المصرية، وليس القتال.

وقد حاول المشير أن يوقف تقدم القوات الإسرائيلية عند المضايق ولكنه فشل لأن الوقت فات، ولم يتذكرنى الرجل كرئيس لأركانه إلا فى نهاية الحرب، بعدما مضت كل الفترة السابقة دون تكلفتى بأى عمل ميدانى.

كلفنى ساعتها بالذهاب إلى مقر قيادة القوات فى الإسماعيلية على الشاطئ الغربى للقناة، لإبلاغها بضرورة بقاء الفرقة الرابعة المدرعة فى المضايق لتحقيق فكرة المشير. وعندما وصلت كانت هذه الفرقة قد انسحبت فعلاً، ولما أبلغت القيادة برغبة المشير، ثار الضباط وعاملونى معاملة سيئة وكأنى - بالأمر الذى حملته - أنتمى لجيش آخر!!

واتصل الفريق مرتجى بالمشير وأبلغه أن الوقت فات وانسحبت الفرقة الرابعة، فأمرنى بالعودة.

وفى طريق عودتى تتابعت مشاهد الانهيار أمام عينى، ورأيت مناظر تقشعر لها الأبدان.

كل هذا كان خطأ إسناد قيادة القوات المسلحة الى عبد الحكيم عامر، الذى ما كان يصلح ولا كضابط أمن للثورة فى سنواتها الأولى من ٥٢-١٩٥٥ فى أقصى تقدير.

د. عمرو عبد السميع: مع ما ذكرت عن عبدالحكيم عامر.. ما الذى أبقاه طوال هذه السنوات فوق قيادة الجيش المصرى؟

الفريق أول محمد فوزى: الرد بسيط.. ومؤسف!

حب عبد الناصر وثقته الكاملة فى عبد الحكيم عامر جعلته يمتنع عن إصدار قرارات حاسمة ضده، وقد تكرر هذا الموقف ثلاث مرات، الأولى بعد معركة ١٩٥٦، والثانية بعد الانفصال ١٩٦١، والثالثة والأخيرة عام ١٩٦٢ فى حادثة

مجلس الرئاسة التى أراد فيها عبد الناصر إعادة تنظيم الجيش، فاستقال عامر استقالة تتكلم عن الديمقراطية وغيابها، من دون أن يكون لهذا الموضوع علاقة بسبب الاستقالة الحقيقى، وهو رغبة عبد الناصر فى إعادة تنظيم الجيش.

د.عمرو عبد السميع: كنت رئيساً لأركان عبد الحكيم عامر، فلماذا لم تحاول الاتصال بالقيادة السياسية لإيضاح ما آلت إليه الأمور فى القوات المسلحة المصرية؟

الفريق أول محمد فوزى: لم يكن مسموحا لرئيس الأركان الاتصال بالقيادة السياسية مباشرة.

د. عمرو عبد السميع: هل لفت نظرك فى غرفة القيادة أثناء حرب ١٩٦٧ مشاهد تفيد انهيار القيادة العسكرية بعد النتائج الأولية للحرب؟

الفريق أول محمد فوزى: فى ثالث أيام الحرب اتصل شمس بدران وزير الحربية بعبد الناصر صائحاً: «الحق عبدالحكيم عامر»، ويجىء عبد الناصر للقيادة، ويدخل إلى غرفة عامر ليجده منهاراً، فيجلس معه بعض الوقت ثم يخرج فى قمة الضيق والحزن.

كان منظر عبد الحكيم عامر بعد أول أيام الحرب غريباً، عيناه حمراوان، يضع قدمه كعادته على كرسى، وكثيرا ما كان يصرخ فيمن حوله.

فقدت القيادة العسكرية اتزانها نتيجة أملها الكبير فى الطيران المصرى، ثم انهيار هذه الآمال بعد الضربة الأولى.

ومن ضمن الحقائق الرهيبة التى تعكسها هذه الفترة أن التقارير العسكرية التى ترفع من القيادة إلى عبد الناصر كانت محدودة بالشروط الآتية:

١- لابد أن يطلع عليها أولاً صلاح نصر مدير المخابرات العامة، أو شمس بدران وزير الحربية، أو عباس رضوان وزير الداخلية.

٢- أن تتضمن معلومات تتعلق بأمن الدولة أو أمن القوات المسلحة، أو

معلومات تتعلق باستراتيجية الدولة من دون أن تكون بها أية إشارات عن قدرات القوات المسلحة.

وإذا ترجمنا هذا الكلام، فسنجد أنه يعنى أن عبد الحكيم عامر نجح فى حصار جمال عبد الناصر بعيداً عن شئون الدفاع والقوات المسلحة، وهذا ما دفع عبد الناصر إلى تمرير مشروع إلى مجلس رئاسة القوات المسلحة عام ١٩٦٢ ينص على أن يكون تعيين قائد الفرقة وقائد اللواء بواسطة مجلس الرئاسة وليس بواسطة عبد الحكيم عامر، وهنا خبط المشير على المنضدة وترك الجلسة فجأة، وقدم إستقالته إلى الرئيس ثم سافر إلى مرسى مطروح للانتجاع، والغريب أنه بنى استقالته على أساس غياب الديمقراطية التى لم يكن مؤمناً بها أبداً، وليس على السبب الحقيقى وهو محاولة عبد الناصر سحب البساط من تحت قدميه فى القوات المسلحة.

وهنا لم يتمسك عبد الناصر بقراره - لدواعى التوازنات - وأعاد صلاحيات عبد الحكيم كما هى.

جرانيت

د. عمرو عبد السميع: إلى أى مدى تتفق مع فكرة الحرب الدفاعية والحرب الهجومية التى شاعت فى مجال تحديد الفارق بين حربى ٦٧، ٧٣ من المنظور العربى؟

الفريق أول محمد فوزى: التخطيط الذى كان موضوعا لإزالة آثار العدوان، بالتعاون مع سورية عام ١٩٧٠، كان هجومياً من خلال الخطة (جرانيت- ١) والتى تعمد إلى تحقيق الهدف السياسى بالقوة.

كان هذا الهدف صادراً من مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ والذى حضره عبد الناصر، واختلف هذا التخطيط عن أحداث حرب ١٩٧٣ بسبب تغيير الهدف من تحرير سيناء فى الخطة (جرانيت- ١) إلى الوصول للمضايق فى الخطة (جرانيت- ٢) المعدلة (بدر)، فقد كان الهدف من

توجيهات أنور السادات إلى القوات - أكثر من مرة - أن ينجح الجيش المصرى فى أخذ شبر شرق قناة السويس، ثم يقوم - هو - بحل الباقى عن طريق السياسة، وبالتالى كان عبور قناة السويس عام ١٩٧٣ عملية فنية رائعة نقلت الدفاع من غرب قناة السويس إلى شرقها، ولكنها لم تكن هجومية.

د. عمرو عبد السميع: تتفاوت التقديرات العربية لحجم الدور الذى قام به الاتحاد السوفييتى عشية وخلال حرب ١٩٦٧.. ما هو تقييمك فى هذا المجال، وأى الأوصاف التالية أكثر دقة فى تكييف السلوك السوفييتى:

١ - خُدع من الولايات المتحدة.

٢ - خدع عبد الناصر.

٣ - عجز عن التدخل؟

الفريق أول محمد فوزى: موقف الاتحاد السوفييتى يدخل - هنا - فى احتمال العجز عن التدخل، أى أنه نبه ولم نستجب إلى التنبيه.

لم يطلب أحد من الاتحاد السوفييتى شيئا، وخانه أو تقاعس، كان كل هم مصر هو الحصول على أسلحة، ويصح أن يعطيها الروس نصيحة عسكرية، أو إنذارا، أو معلومات عن الموقف العام العالمى.

جاء عبد الناصر بعد ١٩٦٧، وأراد أن يفهم السوفييت أنهم مشاركون فى الهزيمة، كى يستطيع أن يفتح لمصر صنبور الأسلحة، وبالفعل جاءت هذه الأسلحة ومجاناً، وأصبح الاتحاد السوفييتى ملتزماً برفع القدرة الدفاعية للشعب المصرى، ثم كان تعاون الاتحاد السوفييتى بالخبراء - على مستوى الجيش العامل - واستجابته إلى طلبات مصر، بل وأعطى الروس لمصر أولوية ورعاية عسكرية أفضل من أى دولة من دول حلف وارسو.

كنا نحن الذين استفدنا من الاتحاد السوفييتى وليس الاتحاد السوفييتى هو الذى استفاد منا.

د. عمرو عبد السميع: ورد فى حديثك مسألة تسبيب استقالة عبد الحكيم عامر عام ١٩٦٢ بغياب الديمقراطية، والحقيقة أن بعض المراقبين يرى أن توافر نوع من الديمقراطية فى إسرائيل، وغياب هذه الديمقراطية فى مصر وسورية والأردن كان من العوامل التى أدت إلى نتائج ١٩٦٧، هل تجد أن هناك أسباباً لهذا الاعتقاد؟

الفريق أول محمد فوزى: المبدأ سليم، لكن إجمالى الوضع المصرى كان ينفى وجود علامات يمكن أن تؤدى إلى نصر بدلاً من الهزيمة.

الأسلوب الديكتاتورى هو أساس بناء أى دولة ناشئة، ولكن بعدما تكبر هذه الدولة وتستقر يمكن أن تتجه إلى الديموقراطية النموذجية.

نعود إلى ١٩٦٧

د. عمرو عبد السميع: ما الذى دفع عبد الناصر إلى التصعيد فى ١٩٦٧ من دون استعداد كاف للحرب؟، وهل كان هناك اعتقاد جدى بإمكان تعرض سورية لضربة خصوصا وأن شمس بدران - وزير الحربية الأسبق - فى محاكمته بعد النكسة أشار إلى أنك أُوفدت إلى الجبهة السورية قبل الحرب لتبين مدى جدية التهديد الإسرائيلى فأشرت إلى أن هذا التهديد غير صحيح وأنه لا توجد حشود إسرائيلية؟، وكيف وازن عبد الناصر بين اعتبار أن هناك حشوداً وبين تقرير رئيس أركانه الذى يقول: لا حشود؟، وعلى ضوء أية معايير رجح الاعتبار الأول؟

الفريق أول محمد فوزى: فهم شمس بدران تقريرى بأفق قاصر، فكلمة «حشود بنية الضرب» تقتصر على تفقدى للجبهة، واستبعادى للهجوم الإسرائيلى كان بناء على حجم القوات الإسرائيلية المحدود الموجود على الجبهة السورية - ليس ١٣ لواء كما كان يتردد -، ولكن عامل الضرب الأساسى المستخدم فى الحرب كان الطيران، وأنا لم أتكلم فى تقريرى عن الطيران لأننى لم أره.

عبد الناصر نفسه قال فى هذا الشأن: «تقرير فوزى نفى الحشد البرى، ولكنه

لم ينف النية، ونفى الحشد البرى ولكنه لم ينف قدرة الطيران».

بيانات على شفيق

د. عمرو عبد السميع: امتنعت إسرائيل خلال اليوم الأول للحرب عن إذاعة أى بيان عسكرى، وعلى الرغم من أنه كان لديها الكثير مما يرفع الروح المعنوية لشعبها فإنها ألزمت المتحدثين العسكريين الصمت طوال يوم ٥ يونيو فى الوقت الذى كانت الإذاعات العربية تذيع فيه أكاذيب كثيرة جداً، ما هو تفسيركم لهذا القرار ومغزاه من الناحية العسكرية؟

الفريق أول محمد فوزى: التقليد العسكرى المعمول به عالمياً هو عدم صدور البيانات قبل التأكد من نتيجة الضرب، وتقارير الاستطلاع الجوى الإسرائيلية التى أظهرت تأثير الضربة الجوية لم تصل إلى القيادة الإسرائيلية إلا يوم ٨ يونيو، وبالتالى كان تصرف إسرائيل سليما، نحن فقط الذين وقعنا فى غرام إطلاق البيانات.

د. عمرو عبد السميع: من الذى كان يكتب هذه البيانات المصرية؟

الفريق أول محمد فوزى: على شفيق صفوت مدير مكتب المشير عامر.

د. عمرو عبد السميع: بناء على معلومات أم محض تأليف؟

الفريق أول محمد فوزى: نتيجة أخطاء فى الإحصاء ودقته، بمعنى أن طائرة إسرائيلية تظهر فى مجال الضرب لأربعة مواقع، وعند تعرضها للنيران تتخلص من خزان وقود - مثلاً - فيتصور قائد المنطقة أنها سقطت، وقبل التأكد من سقوطها تبلغ الأربعة مواقع أن كلاً منها أسقطها، فتسجل فى المعلومات كأن أربع طائرات سقطت بينما الذى سقط هو خزان وقود واحد!

د. عمرو عبد السميع: ما تفسيرك لقرار الأردن بالمشاركة فى الحرب على الرغم من الرسالة الإسرائيلية للملك حسين صبيحة يوم الحرب بأنه لن يتعرض لأذى فى حال عدم التدخل، وإلا فعليه أن يتحمل عاقبته؟

الفريق أول محمد فوزى: عندما نعود الى الخلف والى يوم ٣١ مايو ١٩٦٧ - بالتحديد - سنجد أن الملك حسين هبط قائداً طائرته فى مطار القاهرة، مرتدياً زيه الرسمى، ووقع اتفاقية دفاع مشترك مع مصر، ثم جاء طاهر يحيى رئيس وزراء العراق ووقع اتفاقية مماثلة يوم ٣ يونيو، والواقع أن مثل هذه الاتفاقيات لا تنفع على الإطلاق، قبل المعركة بستة أيام أو ثلاثة أيام، لأن المدة لا تسمح حتى بتحريك أية قوات.

الملك حسين أراد من خلال هذا الموقف أن يكسب مكسباً سياسياً مع التسليم بأنه لايحب - أصلا - الدخول مع إسرائيل فى معركة عسكرية لأن مواجهته الكبيرة مكشوفة، وقدرة الدفاع الجوى والطيران عنده ضعيفة جداً، ومع ذلك فقد راهن الملك على ما يعتقده الموقف الأقوى ليحقق من ورائه كسباً سياسياً.

الاستئناف والاستنزاف

د. عمرو عبد السميع: كان التطور الإسرائيلى إبان حرب ١٩٦٧ قائماً على النظرية «الكلاوتزفيتزية» القائلة بأن تدمير القوات المسلحة لأمة ما يجردها من الدرع، ويفرض عليها الخضوع لإرادة الخصم: هل تعتقدون أن هذا التصور الإسرائيلى تحقق فى النهاية أم فشل؟ وعلى ضوء استئناف القتال بعد عشرين يوما من الحرب كيف سارت عملية إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، واتصالاً بهذا إعادة صياغة شكل النظام السياسى للدولة، كل هذا فى إطار استغلال للاستقطاب الدولى بين القوتين العظميين لتحقيق المصالح المصرية؟

الفريق أول محمد فوزى: إسرائيل لم تنجح فى هدفها - كما أوضحت فى بداية هذا الحديث الطويل - ووفقاً لأفكار كلاوتزفيتز، إلا أن القسم الثانى من سؤالك يدفعنى إلى مدخل واجب عن استئناف القتال، وهو ذلك الاجتماع الذى جمعنى بالرئيس عبد الناصر فى الساعة السابعة من بعد ظهر يوم ١١ يونيو ١٩٦٧، وهو الاجتماع الذى أعقب مكالمة هاتفية يعرض فيها علىّ منصب القائد العام للقوات، فلما قبلت أذاع البيان فى الإذاعة، واستدعانى لموعد فى السابعة مساء ليعطينى التوجيه السياسى والعسكرى.

وقلت للرئيس يومها: إننى مؤمن بأن الجندى المصرى من أفضل المقاتلين، وإننا لم نتح له فرصة للقتال، وإننى مؤمن بأن القيم والأخلاق والمثل هى الأشياء التى تسهل لنا النجاح فى مهمة إعادة البناء، وأن الماديات من السهل إصلاحها وبناؤها أكثر من بناء الإنسان.

بينما أكد لى عبد الناصر أن مهمتى هى إعادة تنظيم وبناء وتدريب وتسليح القوات المسلحة المصرية، وجعلها قادرة لتحقيق الهدف السياسى وهو «إزالة آثار العدوان».

ثم قال لى فجأة: فى مدة محدودة؟

فسألته: كم تبلغ هذه المدة فى تصوركم؟

وهنا أجاب: ثلاث سنوات.

وأضاف عبد الناصر: أنه لا يريد - حتى - الثلاث سنوات أن تكون فترة راحة للعدو، تمكنه من هضم سيناء التى ابتلعها، وأنه يريد أن تكون الأرض المصرية جحيماً على الجندى الإسرائيلى.

وأوضحت للرئيس عبد الناصر أننى بعد أن أتلقى منه التلقين السياسى، لا أحب أن يتدخل أحد فى عملى الفنى فأفاد بأنه يعرف هذا عنى منذ زمن.

فى نهاية المقابلة أشار عبد الناصر إلى أن موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلى، لن يتركنى أبنى القوات المسلحة ببساطة، فهو صاحب تصريح «إن القدرة القتالية لن تقوم للجيش المصرى إلا بعد ١٥-٢٠ سنة».

وقد كتبت تصريح دايان هذا على ورقة تحت زجاج مكتبى، وظللت أطالعها كل يوم فى الصباح لأشعر أننى وجهاً لوجه أمام هذا الخصم غير المرئى.

ثم تأتى عملية إعادة بناء الجيش التى أقمتها على أساس أخلاقى، يتدخل فيه القائد العام بالتركيز على قيمة معينة «لا غش» أو «لا كذب»، - مثلا بما يستتبعه ذلك من تحقيق هذه القيمة فى نواح فنية وإدارية.

وأعلنت رفضى للجندى الأمى، وخضت معركة كبيرة لإدخال الجندى المؤهل علمياً ليصبح صلب الجيش، وكنت قد طرحت ذلك على مجلس رئاسة القوات المسلحة قبل النكسة ورفض جميع القادة، وأفهم بعضهم عبد الناصر أن الجندى المؤهل هو الذى سيحمل أفكاراً من المجتمع المدنى قد تسهم فى تحريك ثورة فى الجيش والإضرار بأمن القوات المسلحة، ولكننى نجحت فى إدخال ٩٨ فى المئة من خريجى الجامعات المصرية بعد أن اصبحت قائداً عاماً، واشترطت ألا يعمل هؤلاء إلا فى التشكيلات الميدانية.

*** أول طلقة**

ويستأنف الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق حديثه فيقول: كان التوجيه من عبد الناصر قاطعاً بإنجاز إعادة بناء القوات المسلحة فى مدة زمنية محددة، ونظراً لأننى كنت أتوقع ألا يسمح الإسرائيليون لنا بهذا العمل فى هدوء فقد كنت حريصاً على ألا نشتبك معهم فى الأيام الأولى بعد الحرب، وأصدرت أمراً بضبط النفس، وعدم إطلاق أية طلقة يوم ١١ يونيو، ولكن أثناء اجتماعى مع عبد الناصر مساء اليوم نفسه أطلق جندى مصرى النار على مجندة إسرائيلية تسبح مع زميل لها على شاطئ القناة فأرداها قتيلة لأنه لم يتحمل الاستفزاز وكان المفترض - وفقا للقانون العسكرى - أن أحول الجندى إلى محكمة عسكرية، ولكننى- تليفونيا وليس بأمر مكتوب - طلبت من قائده أن «يُفَوت» المسألة، وأمرت بترقية الجندى إلى رتبة عريف.

د. عمرو عبد السميع: وصلنا إلى بدايات حرب الاستنزاف، ما الذى ميز هذه المرحلة باعتبار ما أوضحته من أنها استئناف طبيعى لمعركة ١٩٦٧؟

الفريق أول محمد فوزى: سيجعل التاريخ هذه المرحلة فاصلاً ما بين الاستسلام لإسرائيل، وبين المواجهة والصمود والتحدى، الثلاثة ألفاظ التى أصبحت مراحل لحرب الاستنزاف.

أخذت إسرائيل سيناء فبنت للمرة الأولى خطاً دفاعياً على حافة القناة الشرقية

لمسافة ١٧٠ كيلو مترا، يقابلها من الجانب الآخر حشد القوات المصرية التى شُكلت لتكون جيشين ميدانيين للمرة الاولى على الضفة الغربية، ويفصلهما ١٨٠ - ٢٠٠ متراً (عرض قناة السويس).

وقد أتاح هذا الوضع العسكرى لكل جندى مقاتل فى الجبهة أن يرى العدو ويحس به، أن يواجهه وأن يصطدم به ويقاتله.

هذه أول مواجهة بين القوات المصرية والاسرائيلية، لم تتح فى معركة يونيو ولا فى معركة ١٩٥٦ وربما حدثت فى بعض مراحل ١٩٤٨ فى المجدل والفالوجا.

وأتاح هذا الوضع إعطاء الفرصة للجندى المقاتل المصرى أن يقاتل عدوه - التقليدى - الإسرائيلى للمرة الأولى، وبعدما كان تنفيذ السياسة العسكرية محصوراً فى القائد العام، وقواد الإدارات المتخصصة، أطلقت يد الجندى فى إعطائه مساحة للمبادرة الفردية.

بدأت الاشتباكات بالفرد - كما ذكرت - ثم الجماعة ثم الفصيلة، ثم السرية، وتلا ذلك مستوى الكتيبة عام ١٩٧٠، وأتاح ذلك لكل جندى، حظ التدريب على القتال الفعلى مع العدو، بدءاً بعبور قناة السويس سباحة مع حمل السلاح، إلى التسلل للخطوط الاسرائيلية ثم مهاجمة المواقع التى يتمركز فيها العدو، وأعلنت شعاراً للقوات المسلحة وقتها يقول «اقتل الجندى الإسرائيلى أينما كان».

وقد ساعدت هذه العمليات فى تأهيل الأفراد تأهيلاً كاملاً للمهمات التى ستوكل إليهم فى حرب التحرير، واختصرت الزمن بمعدلات قياسية لأنها زادت قدرات الجنود الأفراد بشكل لم يكن التدريب - فى جو سلمى - خلف الخطوط يحققه.

وهناك أيضاً - بعد نفسى حققته هذه العمليات، وهو إزالة الخوف من نفس الجندى المصرى تجاه الجندى الإسرائيلى، الذى كان حريصاً على تعلم بعض

الكلمات العربية يرددها حال وقوعه في الأسر وهى: «لا تقتلنى أنا جاويش فى الكانتين (المقصف)»!!

وكذلك أسهمت هذه العمليات فى تعزيز المعلومات عن المواقع الإسرائيلية، وهى معلومات ما كانت تتاح للجيش المصرى قبل ذلك لأنها تتعلق بطبع الجندى الإسرائيلى ومزاجه ومعنوياته، ثم بعد ذلك بحجم الوحدات الإسرائيلية وطبيعتها.

تدرب الجندى المصرى على البقاء لفترات طويلة خلف الخطوط الإسرائيلية، من دون أن يكون معه سوى سلاحه الشخصى، وزمزمية مياه، وبعض التمر الجاف، وكذلك خليط من مسحوق الذرة اسمه «الدشيشة» تعلمه المصريون من مقاتلى القبائل اليمنية فى حرب اليمن.

لم تكن طريقة «الموزاييك» من صور الاستطلاع الجوى معروفة لدينا قبل ١٩٧٠، وبالتالى كانت المعلومات التى تصل إلينا بواسطة سكوب محدود للاستطلاع الجوى، أو بواسطة نظارة الميدان معلومات محدودة تعوضها النظرة المباشرة للجندى الذى يقوم بالعبور.

وفى بداية فترة الاستنزاف حدثت ثلاث بطولات كبيرة، أولها برية فى معركة رأس العش، والثانية جوية فى هجوم الطيران المصرى ببعض الطائرات التى كانت فى المخازن، ولم تُدمر فى يونيو على المواقع الإسرائيلية يومى ١٤ و١٥ يوليو عام ١٩٦٧، ثم الثالثة وهى بحرية فى نجاح الزوارق المصرية الصاروخية فى إغراق المدمرة (إيلات) أمام ساحل بورسعيد فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٧.

حرب الاستنزاف تضمنت أياماً خالدة تحول أحدها إلى يوم القوات البحرية وهو يوم إغراق إيلات، والآخر إلى يوم قوات الدفاع الجوى وهو يوم ٣٠ يونيو ١٩٧٠، والذى عُرف بيوم إسقاط الطائرات الفانتوم بعد استكمال بناء حائط الصواريخ المصرى.

فى أثناء ذلك كانت الإمدادات السوفييتية تنهمر وعمليات إعادة التنظيم

للقوات المسلحة مستمرة، ووصل الأمر إلى أن رئيس هيئة التنظيم والتسليح فى الجيش المصرى كان يصدر - يومياً - ما بين عشرين إلى اثنين وعشرين قراراً بإنشاء وحدات جديدة فى الجيش.

ومن هنا لا يندهش المرء حين يعرف أن قوات الدفاع الجوى المصرية - على سبيل المثال فى زمن حرب الاستنزاف - تضاعف حجمها ٤٧ مرة!

ولكى أعطيك فكرة عن حجم القوات المسلحة وقتها، أن الرئيس عبد الناصر كان مذهولاً حين عرف من رئيس هيئة تنظيم الجيش، أن القوات المسلحة أصبحت تخرج سنوياً عشرين ألف سائق على مركبات متنوعة من دبابة إلى مدرعة إلى جرار إلى حاملة جنود.

ولعل أسهل المهمات كانت بناء القوات البحرية، فهى من الأصل ضخمة ولم تضرب فى معركة يونيو وكانت المهمة الأساسية - بالنسبة لهذا السلاح - هى رفع الكفاءة والتدريب المتواصل وجاءت الفرصة المناسبة بالاتفاق مع المجموعة الخامسة السوفييتية الموجودة فى البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى عناصر من البحرية السورية لتتكون وحدة تدريبية مشتركة، وليصبح الحوض الشرقى للبحر المتوسط بأكمله ميدان مناورة للثلاث قوى.

*** مستشارون لا خبراء**

ويضيف الفريق أول محمد فوزى: وترد فى هذه المرحلة - أيضاً - قضية الخبراء الروس، وحقيقة الأمر أننا يجب أن نفرق هنا بين كلمة (خبير) وكلمة (مستشار)، فالخبراء لم يزد عددهم فى يوم من الأيام عن ٣٠٠ فرد، بينما وصل عدد المستشارين إلى سبعة آلاف، وكنا نتعاقد مع الخبير بواسطة وزارة التجارة الخارجية السوفييتية، بحيث يحصل على راتبه من مصر والذى لم يزد على ١٩٢ جنيها شهرياً، أما المستشارون فيحصلون على رواتبهم من موسكو، فى شكل مصروف جيب، ولم يكلفونا سوى الطعام الذى كنا نقدمه لهم مع الجنود إذا كانوا جنوداً، ومع الضباط إذا كانوا ضباطاً، وكذلك عدد ثلاثة أفرولات (حلة

قتال) وطاقية، وقايش (حزام)، وبيادة (حذاء عسكرى)، وبعد فترة تساءل الجانب السوفييتى، كيف يكون ضباطهم وجنودهم شغالين فى وحدات قواتنا من دون أن نسمح لهم بحمل أى سلاح، وهنا أجبتهم «ليس عندى طبنجات» فأرسل الجانب السوفييتى طبنجات لأفراده مجاناً.

لقد استفدنا من الخبراء استفادة كاملة، والتعالى لا ينفع فى الحرب، وحتى - أنا - تعلمت منهم وقد حرص السوفييت على أن يرسلوا رتباً أعلى للعمل تحت إمرة رتب مصرية أقل، حتى يضمنوا الانضباط فى عملية نقل الخبرة، فإذا كان قائد الوحدة المصرية برتبة مقدم كانوا يرسلون مستشاراً بما يعادل رتبة عقيد ليعمل تحت إمرة المقدم المصرى.

د. عمرو عبد السميع: ما هو أهم ما تعلمت من الخبراء السوفييت شخصياً؟

الفريق أول محمد فوزى: إشارتهم إلى النقص الحادث فى التشريعات العسكرية المصرية التى تحدد الاختصاصات فى الدولة زمن الحرب، وقد جمعت ملاحظاتهم ثم اطلعت على التشريعات الهندية واليوغوسلافية المشابهة وخرجت بأول تشريع عرض على عبد الناصر، ووافق عليه ثم طرحناه على مجلس الأمة (البرلمان المصرى وقتها) باسم «قانون أسلوب الدفاع عن الدولة والقيادة والسيطرة على القوات المسلحة» وهو القانون الذى يحدد - للمرة الأولى - الاختصاصات والسلطات الخاصة للقيادة العسكرية العليا (جمال عبد الناصر) والقيادة العسكرية العامة (قائد الجيش) وصدر طبقا لهذا القانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨.

وعند ما تقرأ المذكرة التفسيرية لهذا القانون تجد أنها تحليل أمين لما حدث فى ٥ يونيو لأن الجناية العسكرية وقت الميدان لم تكن مغطاة بقانون، وبالتالى لم تستطع هيئة المحكمة التى حاكمت قادة حرب يونيو أن تصدر أحكاماً إلا تجاه ما أسمته إهمالا، وهى الأحكام التى رفضها الشعب فى شكل مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨.

* السياسة ضرورية

د. عمرو عبد السميع: قلت إن الجندى المصرى كان ينطلق فى حرب الاستنزاف من التوجيه السياسى للدولة، كيف استطعت تحقيق ذلك مع الحفاظ

على مقولة نظام عبد الناصر الصارمة بعدم تسييس الجيش؟

الفريق أول محمد فوزى: أنشأنا نظاماً تعليمياً داخل هيئة التوجيه المعنوى للقوات المسلحة، يقوم على إعداد الجندى طبقا لفكرة أنه يسعى عسكريا لخدمة الهدف السياسى للدولة، وبالتالى لا بد للمقاتل أن يفهم سياسة البلد، وذلك تحقيقا لشعار (لماذا نقاتل؟) وهذا معنى سياسى وطنى وليس حزبيا.

ومن هذا المنطلق حين اختلفنا مع السادات عندما تولى الحكم كان أول قرار يصدره يوم الجمعة الموافق ١٤ مايو ١٩٧١ هو فصل العسكرية عن السياسة إذ أن الفريق فوزى - من وجهة نظره - كان يريد أن يقوم بانقلاب.

وتم السادات هذا الإجراء بسحب تذاكر الانتخاب من الجنود، فإذا كان الجندى جاء إلى القوات المسلحة ليؤدى خدمة وطنية مدتها ثلاث سنوات فكيف أحرمه من حقه التشريعى الموجود فى دستور الدولة؟

لقد كان دافع طرح القضية هو وضع الأشياء فى حجمها الطبيعى فقد سألنى بعض الجنود والضباط فى اللقاءات، ما دمت دربت الجنود ولقنتها مستوى عاليا من التوعية السياسية والعسكرية، لماذا - إذن - لا نشارك فى حكم الدولة؟ وبخاصة أن هذا النظام معمول به فى الاتحاد السوفييتى.

وهنا تجرأت وطرحت الموضوع على الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً: «أعطنا سدس مقاعد اللجنة المركزية يا ريس»، فقال: «ولماذا السدس؟» فأجبته: «لأن تعداد القوات المسلحة بلغ مليونا وعدد الناخبين المقيدين فى جداول الانتخابات وقتها ستة ملايين، وبالتالى يكون لنا سدس المقاعد»!

وهنا ضحك عبد الناصر قائلاً: «أنتم معكم الرئيس أم أنك لا تعتبرنى ممثلاً للقوات المسلحة؟».

عبد الناصر أراد «تفويت» الموضوع لأنه يعلم أنه لم يأت من فراغ، فقد ذهب عبد الناصر بنفسه إلى إحدى جلسات مجلس السوفييت الأعلى أثناء إحدى زياراته لموسكو وجلس فى «لوج» خاص، وكان هدفه التعرف على كيفية صدور

القرار فى الاتحاد السوفييتى، ليساعده ذلك فى محادثاته مع قادة الكرملين، وشاهد هناك ١٥١٧ بنى آدم يصوتون على سياسات وقرارات الدولة، وشاهد ضمنهم فى أحد أركان القاعة الكبرى مجموعة من ضباط وجنود جيش الاتحاد السوفييتى بملابسهم الرسمية يصوتون أيضاً، لأنهم منتخبون من قواعدهم، إلا أن الظروف العامة والمزاج أن الرئيس لم يكن ميالاً لهذا الأمر فسعى - كما قلت - إلى الرد الديبلوماسى الذى ذكرته.

*** الخروج من الحصار!**

د. عمرو عبد السميع: كيف كانت متابعات عبد الناصر لتطور الأداء الفنى للقوات المسلحة زمن حرب الاستنزاف؟

الفريق أول محمد فوزى: كان عبد الناصر - كما سبق وقلت لك - محاصراً قبل ١٩٦٧ فى كل ما يتعلق بالمعلومات عن القوات المسلحة وبالتالى كان من الضرورى أن يبذل جهداً مضاعفاً فى استيعاب كل المراحل الفنية التى تتم فى عملية إعادة بناء القوات المسلحة وبالتفصيل.

كان الحصول على السلاح هو إحدى الأولويات الكبرى، ولكن ذلك ما كان ليحدث لو أننا لم نقاتل، فقد كان الروس - ساعتها - سيعتقدون أننا سنجنح إلى حل سلمى لا علاقة له بالقتال، ومن جهة أخرى فحين تفتح موسكو صنبور التسليح على آخره كما كان عبد الناصر يطلب، فإن عينها ستظل مفتوحة علينا وسنواجه بسؤال لماذا تريدون سلاحاً ما دام عندكم فى المخازن كذا وكذا.

تابع عبد الناصر استعواض القوات المسلحة لأسلحتها، والتى أضيفت إليها أسلحة حديثة لم تدخل الميدان قبل ذلك، منها طائرات ومعدات حديثة أمدنا بها حلف وارسو مجاناً، وزاد تجاوب السوفييت لطلباتنا بعد ما شعروا بسرعة المقاتل المصرى ـ الفرد ـ فى استيعاب السلاح الحديث، واستخدامه أمام خبرائهم وفى وجودهم، وأضرب فى هذا مثل الأجهزة الأليكترونية فى قوات الدفاع الجوى والطيران، التى دفعتنى إلى تجنيد جميع خريجى كليات الهندسة وبالتكليف

المباشر فى هذه الأسلحة ليستوعبوا فى البداية فترة تأهيل مدتها خمسة أيام فى الكلية الفنية العسكرية ثم تصل المعدات فتدخل إلى الميدان مباشرة من الأسكندرية إلى الجبهة ليدربهم عليها المستشار السوفييتى فى خمسة أيام، ويتدرب بعد ذلك تدريباً عملياً عليها لعشرة أيام، وقد أدى ذلك إلى أن قال بريجينيف للرئيس عبد الناصر: «إننى مندهش من قدرة الفرد المقاتل المصرى على استيعاب تكنولوجيا حديثة كهذه فى زمن لا يتجاوز عشرين يوماً».

. . . .

د. عمرو عبد السميع: صاحب حرب الاستنزاف عمليات تجييش شعبية. . هل كان الغرض منها سياسياً أم أن لها أهمية عسكرية فعلاً؟

الفريق أول محمد فوزى: عرضت فى كلامى إلى أن حرب الاستنزاف كانت أول عملية تربط الشعب المصرى مع القوات المسلحة، وقد كان للشعب مبادرته فى ٩ و١٠ يونيو حين رفض الهزيمة وأجبر عبدالناصر على العدول عن استقالته ومن ثم أعلن الرئيس الهدف السياسى للجماهير بشكل واضح وهو: «إزالة آثار العدوان»، وهذا الوضع هو ما يجعلنى أقول، إن الشعب بدءا من هذه النقطة اشترك مع القوات المسلحة فى تحقيق الهدف السياسى، ولم يجلس على البلاجات تحت الشماسى كما حدث فى يونيو ١٩٦٧.

ويضاف إلى هذا أننى ضممت إلى القوات المسلحة كل المواطنين القابلين للقتال.

ورأيت أن هذا الجهد يمكن إكماله بتشكيل ما يسمى (قوات الدفاع الشعبى) وفيها أعهد إلى العمال والفلاحين بحماية أربعة آلاف هدف حيوى فى قلب الجمهورية.

وقمنا بتدريب العمال والفلاحين تدريباً أولياً على استخدام الرشاشات والقنابل اليدوية بعد الغارة الإسرائيلية الناجحة على قناطر نجع حمادى، وظهر

تأثير هذا العامل حين أحبطت قوات الدفاع الشعبى هجوماً إسرائيلياً بالهليكوبتر على محطة بترول فى طريق القاهرة - السويس بإطلاق الهاونات حول الطائرات المغيرة.

وتطور هذا الهدف أكثر، عند بناء حائط الصواريخ فى مواجهة غارات العمق الإسرائيلية، حين وضعت يدى كقائد عام للقوات المسلحة على كل محاجر الرمل والزلط وإنتاج مصر من الأسمنت لمدة أربعين يوما لإنجاز دشم الصواريخ، واستخدمت فى هذه العملية عمال ٢٣ شركة قطاع عام مقاولات، وأيضا شركات القطاع الخاص وعندما لم تكف أعداد العمال لإنجاز المهمة دفعنا بالعاملات النساء لينضممن إلى هذا العمل وفى مشهد واحد سال دم العمال المدنيين، مع دماء رجال الجيش وأيضاً دماء المستشارين السوفييت حتى تم إنجاز الخط.

وتسببت مسألة غارات العمق ضد مصانع أبى زعبل ومدرسة بحر البقر وعمليات ضرب المدنيين فى أن يطلب عبدالناصر منى التصعيد، والذى تم فى مرحلة (التصدى) من يناير إلى أغسطس ١٩٧٠ والتى شهدت إسقاط الطائرات الإسرائيلية وانتهاء أسطورة الفانتوم، كما شهدت أعلى مستوى للتلاحم بين الشعب والجيش.

*** أنا ورياض!**

ويضيف الفريق أول محمد فوزى: تميزت هذه الفترة (١٩٦٧-١٩٧٠) بدرجة رفيعة من التنسيق بين الأداء السياسى والأداء العسكرى للدولة، فكنت أنتظر يومياً مكالمة من محمود رياض وزير الخارجية ليعطينى تلقينا عن الوضع السياسى وتطورات الجهود مع الأمم المتحدة أو أطراف الأزمة، وأنا أعطيه ملخصاً لشكل العمليات والأداء العسكرى، وساعدنا على التنسيق أننا زملاء منذ كنا فى الكلية الحربية فى دفعة واحدة.

وقد ترك شكل الأداء المصرى فى هذه المرحلة - سياسياً وعسكرياً - أثره،

حين لاحظت أننى فى أى زيارة لبلد عربى أُجاب إلى أى مطالب من أى نوع.

وقد أضيف فى تعرضى لهذا البعد السياسى، أن إحدى نتائج حرب الاستنزاف كانت التعجيل بثورتى السودان فى مايو ١٩٦٩، وليبيا فى الأول من سبتمبر ١٩٦٩.

وكان رد الفعل الاستراتيجى لهاتين الثورتين هو، أن مسرح العمليات اتسع من جبهة قناة السويس ليشمل ليبيا والسودان، فنقلت الكلية البحرية إلى طبرق، والكلية الحربية إلى وادى حلفا، والطيران - تحت التدريب - إلى قاعدة جمال عبدالناصر فى ليبيا، وأضفت إلى ذلك إنشاء مطار كبير للقاذفات الاستراتيجية فى وادى سيدنا (٣٧ كيلو متراً شمال الخرطوم).

وإضافة إلى ذلك سعينا إلى الحصول على بعض الأسلحة الغربية عن طريق ليبيا مثل طائرات الميراج على أساس أن تكون الاحتياطى الهجومى للقوة الجوية المصرية فى معركة التحرير، وإن كان لم يتم الاستفادة الكاملة بهذا السرب فى حرب أكتوبر لاختلاف استجابة الماكينات ما بين النظام الغربى للميراج والنظام الشرقى للدفاع الجوى فى مصر، والذى جعل من سرب الميراج سرباً منفصلاً يعمل على محور بورسعيد فقط.

وكانت النتيجة لكل ما أرويه، هى أن حرب الاستنزاف أحدثت فى الجانب الإسرائيلى خسائر أكبر مما نزل به فى حربى ٤٨ و٥٦ مجتمعتين، وهذا ما دفع جولدا مائير يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ بعد وقف إطلاق النار أن تقول: اليوم انتهى اللحن الحزين الذى كنت أسمعه من راديو إسرائيل كل صباح، وكانت تقصد كشف الخسائر البشرية اليومى الذى تذيعه الإذاعة!

وسيظل درس هذه الحرب بالنسبة لى هو أنك لا يمكن أن تجلس إلى مائدة مفاوضات مع طرف يتمسك بالقوة وأنت تتمسك بالسلام، لأن هذا يعنى الاستسلام.

لذلك كانت ممارستنا للقوة فى حرب السنوات الثلاث هى التى تعدنا لحل

سياسى، وبلغنا فى هذه الممارسة للقوة حداً هائلاً، ومنها حدث على مستوى عال من الأهمية هو قيام القوات الجوية المصرية فى عام ١٩٧٠ بهجوم جوى موسع اشتركت فيه ثلاثة ألوية من الطيران بحجم مائة طائرة قاذفة ومقاتلة لضرب المراكز الاحتياطية الإسرائيلية ومخازن الأسلحة من العريش وحتى قناة السويس، وجرى هذا الهجوم الرهيب بعمق ١٢٠ كيلو مترا تبدأ من القواعد الجوية التى أقلعت منها طائراتنا فى (أبوصوير) و(صان الحجر) و(بلبيس) و(القطامية) وتنتهى عند العريش.

وشجعنا هذا الهجوم على رفع مستوى الطلبات من الاتحاد السوفييتى ودهش الروس من طلباتنا بإدخال تعديلات فنية بماكينات معينة، كانوا يتصورون أنها أسرار لا يعرف عنها أحد شيئا.

*** تقنيات الحرب!**

د. عمرو عبد السميع: هل كان السلاح الشرقى يتجاوب مع المطالب العسكرية المصرية فى هذه المرحلة؟

الفريق أول محمد فوزى: مواصفات السلاح دوماً تتوافق مع طبيعة المهمة الموكلة لهذا السلاح والمطلوب منه إنجازها، ونظراً لأن استراتيجية القوات المسلحة المصرية قبل ٦٧ - كما ذكرت - كانت دفاعية فقد كان السلاح الشرقى بمواصفاته كفئًا لها، ولكن بعد ٦٧ وعلى ضوء الاعتبارات الجغرافية التى نتجت عنها بطول المسافة المفترض التحرك عليها، والاعتبارات العسكرية - الفنية - المترتبة أيضاً على الوضع الجديد والتى تجعل استراتيجية القوات المسلحة المصرية مبنية على الهجوم تجاوباً مع الهدف السياسى للدولة، فقد أصبح السلاح الشرقى التقليدى قاصراً عنها، مما أدى إلى أن نطالب الاتحاد السوفييتى بإلحاح بالحصول على أسلحة هجومية وبالذات فى مجال الطيران.

وهنا أرسل ليونيد بريجنيف عام ١٩٦٩ إلى عبدالناصر فى القاهرة مصممى الطائرتين «سوخوى» و«ميج -٢١»، للتعرف على مطالب الجانب المصرى فى

تطوير سلاحهم الجوى، وجلسنا على منضدة مباحثات تضم بعض الخبراء والمستشارين السوفييت والمصممين، والسفير السوفييتى فى مصر، وجمال عبدالناصر وأنا وأيضا أمين وزارة الدفاع أحمد نوح (الذى أصبح فيما بعد وزيرا للطيران المدنى)، وكان من أهم الخبراء العسكريين المصريين فى مجال تصميم الطائرات ومازلت أذكر أنه كان يعمل بيده عام ١٩٤٨ فى تعديل الطائرة الانجليزية «برستول» المستخدمة فى مصر.

واقتنع المصممان السوفييتيان - على منضدة المباحثات - بأن الطائرات الروسية المستخدمة فى مصر تعجز عن تحقيق الاستراتيجية المصرية فى تلك المرحلة، وولدت فى الجلسة نفسها فكرة صناعة طائرة سوفييتية جديدة مقاتلة / قاذفة تفى بالغرض وهى «الميج -٢٣» بحيث تعتمد فى تصميمها على ماكينتين يمكناها من الطيران لمسافة طويلة.

ولكن الجانب المصرى طرح فكرة مؤداها، أن صناعة هذه الطائرة واختبارها - ميدانياً - أمر يحتاج إلى وقت، وبالتالى ما المانع من تطوير خصائص الطائرات السوفييتية الموجودة فعلاً لدى مصر؟

*** وتجاوب السوفييت.**

وهنا طرحنا مطالبنا على النحو التالى:

١- تركيب موتور جديد للطائرة (الميج -٢١) لتكتسب مرونة وسرعة أكبر وكان اسم الموتور الجديد "R "011.

٢- تركيب خزانات احتياطية للميج/ ٢١ والميج/ ١٧ لزيادة المدى.

٣- تعديل تسليح الطائرتين ليصبح هجوميا بحق.

وتجاوب السوفييت فى كل المطالب، بما يجعلنى أقول إننا حصلنا بهذا - تقريباً- على طائرتين جديدتين بخواص مختلفة، وقد رفضت تغيير اسم الطائرتين وظللت أستخدم اسم «ميج/ ٢١» معدل، أو «ميج/ ١٧» معدل.

وكان الهدف من التعديل السماح للطيران المصرى بالوصول إلى قلب إسرائيل وضربها ثم الهبوط فى دمشق (مسافة ٩٠٠ كيلو متراً» لأن الطائرات السورية لم تكن عُدلت، ولكى أقوم باختبار قدرة الطائرات المصرية بعد تعديلها على تحقيق هذا الهدف، وقفت فى قاعدة غرب القاهرة لأشاهد وصول الطائرات المصرية المعدلة من مطار أسوان ثم عودتها إلى قواعدها الأصلية بما يساوى هذه المسافة وأكثر.

واقتضت هذه الخطة تطوير التعاون العسكرى المصرى - السورى وبخاصة بعد صعود ترويكا نور الدين الأتاسى إلى الحكم، وذلك بعقد اتفاقيتى دفاع مشترك، ودفاع جوى عام ١٩٦٩ مع الرئيس عبد الناصر.

ولم تكن عملية التطوير هذه مجانية، فخلال عمليات التدريب لرفع كفاءة القوات الجوية المصرية فقدتُ طائرات وفُقد طيارون، وكنت مصراً على أن يكون الطيار مصرياً وليس روسياً، ومن ثم باتت هناك ضرورة على رفع مستواه مهما كانت التكلفة والتضحيات.

* **العم سام ٧:**

ويواصل محمد فوزى روايته للأحداث قائلاً: من جانب آخر كان لابد من ضمان عمل القوات المصرية فى ظل حماية حقيقية من الطيران الاسرائيلى.

ومن هنا كانت ضرورة تطوير سلاح الدفاع الجوى المصرى بالصواريخ المضادة للطائرات.

وقد كانت حرب فيتنام مسرح مباراة بين الطيران الأميركى والصواريخ السوفييتية، واستخدمت فيها العمليات الإليكترونية على نطاق محدود، ومن ثم واجهت القاذفات الأميركية "B - 52"صواريخ سام «٢» وسام «٢» المعدل فى الساحة الفيتنامية، وتعرفت على قدراتها بالفعل، وكانت رحلة موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلى الشهيرة إلى فيتنام بهدف دراسة هذه المواجهة على الطبيعة، وقمنا نحن من جانبنا أيضا بإرسال خبراء إلى هناك للقيام بالدراسة نفسها.

ولكننا كنا بدأنا فى مصر من خلال مفاوضات طويلة مع الجانب السوفييتى فى الحصول على أنواع أكثر تطوراً من الصواريخ المضادة للطائرات وهى سام (٣)، وسام (٦)، وسام (٧)، وهى أنواع لم يكن الأمريكان يعرفون كيفية الشوشرة عليها.

ولم تستخدم مصر سام (٦) إلا فى معركة العبور، بينما استخدمت سام (٣) وسام (٧) فى حرب الاستنزاف لإسقاط الطائرات الإسرائيلية فى مفاجأة تكتيكية حار فيها الأميركان والإسرائيليون.

د. عمرو عبد السميع: ما هى حقائق الاستخدام المصرى لسام (٣) فى تحقيق المفاجأة التكتيكية؟

الفريق أول محمد فوزى: اعتاد الإسرائيليون البحث عن نقاط ضعف فى خريطة الرادار المصرية، لكى ينفذوا منها بالطيران ثم يضربوا مؤخرة القوات، أو مواقع فى العمق، فبدأ المصريون يجربون إقامة كمائن للطائرات الاسرائيلية، وكان أن اختار الإسرائيليون ٧ مواقع ليس فيها صواريخ لينفذوا منها ويقوموا بمهماتهم، وقبل هجومهم يوم ٣٠ يونيو عام ١٩٧٠، كان المصريون قد تعرفوا على الثغرات التى اعتاد الإسرائيليون النفاذ منها، وقاموا بتحريك بطاريات الصواريخ لملئها، وعندما ظهر الطيران الاسرائيلى صبيحة يوم ٣٠، فتحت بطاريات الصواريخ المصرية المضادة للطائرات نيرانها فيما يسمى «الستار» بالتعبير العسكرى، وفى المواقع السبعة نفسها التى اعتاد العدو المرور فيها أسقطنا يومها ١٣ طائرة، وتم أسر خمسة طيارين إسرائيليين للمرة الأولى، ضمنهم قائد السرب واسمه ديفيد.

وكان أول طلب لجولدا مائير فى مفاوضات فك الاشتباك عام ١٩٧٤ بعد حرب أكتوبر، هو فك أسر الكابتن ديفيد، وطيارى سربه بالإضافة إلى الطيارين الإسرائيليين الأسرى فى حرب أكتوبر ذاتها.

كل هذه الأحداث دفعت إسرائيل للاتصال بأميركا من أجل وقف إطلاق

النار، ومن ثم كانت مبادرة روجرز بعد معارك الصواريخ، وإن كان قام بزيارة قبلها للمنطقة عام ٦٩ استكمالا لجهود أندرسون مع محمود رياض عام ١٩٦٨ والتى كانت تعرض على مصر الانسحاب الكامل من سيناء وحدها فى مقابل وقف إطلاق النار، إلا أن عبد الناصر أبلغهم أن الجولان والضفة الغربية والقدس قبل سيناء.

كان الوصول إلى روجرز مقترناً بثلاث نقاط أصر عليها عبد الناصر منذ ٦٧ وهى:

١- الأراضى العربية كلها وليس الأرض المصرية.

٢- وقف القتال ليس نهائيا وإنما محدداً بمدة إن لم تصل فيها المفاوضات إلى شىء نستأنف القتال.

٣- لا مفاوضات مباشرة.

ولم يكن عبد الناصر يستطيع ذلك بعد ٦٧ إلا بمعارك الدم والنار التى استمرت ثلاث سنوات، وهى المعارك التى لم ينصفها أنور السادات ولم يعترف بأنها غيرت وجه تاريخ المنطقة، فكان فى كل خطبه السياسية يقفز من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ دون ذكر لحرب الاستنزاف، هذه الحرب التى أعادت إسرائيل مرة أخرى لموقف الدفاع والتحصن خلف خط بارليف، بعدما كانت خرجت عن استراتيجيتها الدفاعية للمرة الأولى فى حرب ١٩٦٧.

هزيمة المخطط الأميركى - الإسرائيلى حول تغيير خريطة المنطقة بعد ١٩٦٧ من خلال مواجهات حرب الاستنزاف جعلت الاثنين مقتنعين بأن السلام هو الهدف الذى يجب أن يسعيا إليه وليس الحرب.

د. عمرو عبد السميع: هل أنصف أحد -على المستوى الرسمى فى مصر- حرب الثلاث سنوات؟

الفريق أول محمد فوزى: الرئيس حسنى مبارك هو أول من أنصف هذه الحرب، حين سمح بالنشر عنها، وسمح بظهور مذكراتى فى شكل كتاب مزيلاً

التعنت السائد، والذى أسسه السادات حين عمل على تجاهل هذه الحقبة وعدم ذكرها مطلقا.

كان مبارك ينطلق من فكرة وطنية مؤداها أن الحقيقة ستذاع ولو بعد نصف قرن، وأن ملايين المصريين يعرفون حقيقة التضحيات فى هذه الفترة، وأن تجاهل حرب الاستنزاف سيتيح للطرف الإسرائيلى أن يملأ الدنيا بحكايات وهمية يملأ بها فراغ السكوت المصرى.

.. ..

وبهذه الكلمات أنهى الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية المصرى والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق رسم مشاهد لوحة الدم والنار التى بدأت ذات صباح حزين فى حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

** على هامش الحوار:

رسالة من الفريق أول محمد فوزى

«عزيزى الدكتور/ عمرو عبد السميع

تحية وأشواقا.. وبعد

فقد رأيت أن أبعث إليك بهذه الرسالة التى تحوى بعض الإضافات الفنية على مادة حوارنا الممتاز، وأرجو أن ترفقها به عند النشر.

مع خالص تحياتى»

١٩٩٢/٣/٢٩.

بدأ التخطيط للعمليات الحربية لاستعادة سيناء بالقوة حتى الحدود الشرقية لمصر بعد أن اتضح الهدف السياسى والعسكرى للقوات المسلحة المصرية عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ مباشرة.

وظهر من التخطيط الابتدائى حجم القوات المسلحة الجديدة المطلوبة لتحقيق الهدف السياسى والعسكرى لمصر وبدأنا بناء وتكوين وإعداد التشكيلات الجديدة - برية وجوية ودفاعاً جوياً - على أسس علمية واضحة بحيث تكون متوازنة مع برنامج تدريب وتسليح هذه التشكيلات على أن تصل قدراتها القتالية بهذا الحجم المطلوب خلال ثلاث سنوات فقط إلى مستوى قتالى يسمح للقائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس عبد الناصر أن يصدر توجيهاته بالاستعداد للقتال لاستعادة سيناء بالقوة.

وبعد إتمام الجانب السياسى فى التعاون المشترك مع القوات المسلحة السورية لاستعادة الجولان فى وقت واحد مع سيناء طبقا لاتفاقية عبد الناصر/ الأتاسى الموقعة فى نوفمبر ١٩٦٩ حيث كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى حالة التوازن مع العدو الإسرائيلى فى القوة العددية وفى التسليح وفى الكفاءة القتالية عدا بعض النقص فى المعدات للدفاع الجوى والطيارين.

وحتى منتصف عام ١٩٧٠ كانت القوات المصرية والسورية قد وصلتا الى درجة من التفوق النسبى على إسرائيل وبخاصة بعد إنجاز اتفاقية يناير ١٩٧٠ الشهيرة، واتفاقية يوليو ١٩٧٠ تسمح لهما وهما تحت قيادة عسكرية واحدة أن يقوما فى وقت واحد بعمليات عسكرية برية مدبرة وعمليات جوية مشتركة ومنسقة بين الجبهتين: الشمالية «الجولان» والجنوبية الغربية «قناة السويس».

وكان العرض الأخير لفكرة الخطة «جرانيت الهجومية» ممثلة فى ١٤ خريطة قرار للجيوش الميدانية وجبهة الجولان كذا خرائط قرارات الإدارات والأسلحة التخصيصية جاهزة للعرض النهائى على الرئيس جمال عبد الناصر والذى كان يمارس ويطلع على تطورات خطط العمليات كل ثلاثة شهور منذ عام ١٩٦٨ وذلك فى مرسى مطروح فى منتصف سبتمبر ١٩٧٠ حيث أذن لى بضرورة استعداد القوات المسلحة المصرية والسورية للقيام بالعمليات الحربية المدبرة فى ميعاد غايته نهاية الثلاثة أشهر لوقف إطلاق النار المؤقت والتى كانت تنتهى فى ٧/ ١١/ ١٩٧٠، وكان تقدير الرئيس عبد الناصر الزمنى بحضور الزميل محمود رياض وزير الخارجية وقتئذ أن توقيت معركة استعادة الارض المغتصبة بالقوة لا يصح أن يتجاوز ربيع عام ١٩٧١.

وكان رحيل الزعيم عبد الناصر فى ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ إيذانا بوقف أى نشاط حربى، وبعد تولى الفريق أول محمد أحمد صادق قيادة القوات المسلحة استمرت فكرة الخطة جرانيت قائمة واعتمدت أهدافها السياسية والعسكرية وأضيف إليها بعض التعديلات الطفيفة وسميت «جرانيت ١» و«جرانيت ٢ المعدلة».

وعند بدء العمليات الحربية فى الجبهتين المصرية والسورية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ العاشر من رمضان ١٣٩٣ برزت على حائط غرفة العمليات الرئيسة (الغرفة ١٠) خريطة قرار العمليات الحربية على جبهة قناة السويس معتمدة من الفريق أول أحمد إسماعيل على ومصدقا عليها من الرئيس السادات بعنوان «خطة العمليات الجوية لجبهة قناة السويس جرانيت ٢ المعدلة» وأضيف إليها بين قوسين (بدر) تيمنا بتوقيت المعركة فى شهر رمضان المعظم.

وهكذا طبقت القوات المسلحة المصرية خطة العمليات الحربية «جرانيت» التى اعتمد فكرتها الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠.

د. مراد غالب

الباحث عن الحقيقة !!

* همس سيمينوف فى أذنى «سيضربونكم» قبل عدوان ١٩٦٧ بشهر كامل!

* بعد إغلاق تيران كانت موسكو بادية الانزعاج وأبلغتنا بضرورة تفويت فرصة لجوء إسرائيل لحل عسكرى!

* شمس بدران نقل إلى القاهرة انطباعاً غير دقيق عن زيارته لموسكو قبل العدوان مستغلا كلمة مجاملة من الماريشال جريتشكو!

* فى ٦ يونيو جاءتنى من مصر طلبات يستحيل على السوفيت تنفيذها مثل اشتراك طيارين روس فى المعارك!

* قال جريتشكو: «لو أطلقت كل دبابة مصرية طلقة واحدة لتغيرت نتيجة حرب ١٩٦٧»!

* اكتشف المواطنون السوفيت أن الكثير من نجوم المجتمع يهود بعد ما حشدهم الحزب الشيوعى فى اجتماع لمحاولة احتواء الحملة ضد العلاقات العربية - السوفيتية.

* كان جروميكو يعطى الحل السياسى أولوية أولى بينما كان جريتشكو ميالا للثأر لكرامة العسكرية السوفيتية!

* أكد الفريق محمد فوزى أن مصر وسورية كانتا متفوقتين عسكرياً فى عام ١٩٧١!

* أرادت إسرائيل بسرقة الرادار المصرى وضرب نجع حمادى أن توجه رسالة سيكولوجية إلى موسكو!

* فى زيارته السرية إلى موسكو قال عبد الناصر: «سأستقيل إذا لم تجب مطالب التسليح. فليس عبد الناصر الذى يقبل التفاوض مع إسرائيل»!

* تغيرت لهجة السادات مع السوفييت من النقيض إلى النقيض بمجرد أن أصبح رئيساً للجمهورية.

* فوجئ السادات وغضب حين طلب بادجورنى عقد المعاهدة مع مصر فقلت له: «ياريس هذا امتحان».

* قال لى أحد أعضاء المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى: «لماذا حدد السادات ٧ يوليو ١٩٧٢ موعداً لطرد الخبراء.. أهو عيد قومى فى مصر؟».

* بعد قرار طرد الخبراء استقبلنا بريجنيف فى الكرملين والدموع فى عينيه وقال: «ماذا فعلنا بكم حتى تتسببوا لنا فى كل هذا.. لقد كنا نخفى موتانا على الجبهة فى مصر عن أعين الشعب الروسى حتى نستمر فى أداء دورنا تجاهكم»!

* عندما طرد السادات الخبراء، قال لى الفريق صادق: «الدور علىّ»!.

* وافق السوفييت قبل طرد الخبراء بثلاثة اشهر على منح مصر سلاحاً للردع هو صواريخ «سكود»!.

* أعطى رئيس الأركان السوفييتى للسادات صور الاستعداد الإسرائيلى للثغرة قبل حدوثها!.

* قال لى بعض المسئولين الأمريكيين: «كيف أحسست بمجرد أن عينك السادات وزيراً للخارجية أنه ينوى إنهاء العلاقة مع السوفييت»؟!.

(يناير ١٩٩٢)

في الثامنة من صباح السادس من يونيو ١٩٦٧ ، كان الدكتور مراد غالب سفير الجمهورية العربية المتحدة في موسكو، يخطو - في عجالة - عبر البهو المؤدى إلى الباب الخارجى لمبنى السفارة المصرية العتيق القابع فى شارع «الجرتسينا»، المسمى باسم أحد كبار الكتاب السوفيت.

أمام الدرج توقفت سيارة داكنة سوفيتية الصنع من طراز «شايكا» وهو النوع الذى أصبحت السفارة المصرية تستخدمه، بعد العربات (الزيم) وهى سوفيتية أيضاً، ثم العربات الأميركية (شيفروليه)، وأخيراً (شايكا) السوفياتية واسمها يعنى (سيجال).

دخل الدكتور مراد إلى السيارة التى يرفرف على مقدمتها علم الجمهورية العربية المتحدة بألوانه الثلاثة الأحمر والأبيض والأسود، وتتوسطه نجمتان ترمزان إلى الوحدة المصرية - السورية التى كانت.

ارتسمت علامات القلق والهم العميق على وجه الدكتور مراد، وسرح ينظر عبر زجاج نافذة السيارة وكأنه لا يعرف موسكو، العاصمة التى أمضى فيها أربعة عشر عاما، ديبلوماسياً يمثل بلاده فى أهم الحواضر العالمية التى تتعامل معها.

لم يلتفت مراد غالب إلى منظر النسوة العجائز، اللاتى يقمن بأعمال النظافة فى شوارع العاصمة السوفيتية، ولا منظر البراعم الجديدة وهى تشق طريقها للحياة بإصرار فوق أفرع أشجار المدينة - كعادتها - فى يونيو من كل عام، ولم يلحظ الجندى الذى أفسح الطريق بحزم للسيارة الديبلوماسية وقد ارتسم على وجهه تعبير جليدى لاحياة فيه.

مرت الدقائق الأربع التى استغرقتها السيارة «الشايكا» فى قطع الطريق بين مبنى السفارة المصرية ومبنى الكرملين العتيد -الكائن على بعد كيلو مترين- على الدكتور مراد وكأنها أربعة أعوام، كانت صور كثيرة تتراءى وتتتابع فى مخيلته عن أحداث الأسبوعين السابقين.

كلمة سيمينوف نائب وزير الخارجية السوفييتى التى أسر بها فى أذن الدكتور غالب قبل شهر كانت تطن فى رأسه كنحلة لا تهدأ ولا تعتزم الرحيل:

«سيضربونكم.. الاحتكارات النفطية العالمية غير راضية عن سلوككم فى المنطقة.. سيضربونكم»!!

عبرت السيارة أمام المبنى التاريخى للكرملين بينما كانت الشمس تعكس أشعتها بحدة على قبابه المذهبة.. وتوقفت الشايكا أمام درج يؤدى إلى مبنى إدارى مهيب.

وفى دقيقتين كان أحد الموظفين يفتح باباً كبيراً من خشب الجوز ليجد الدكتور غالب نفسه أمام أليكسى كاسيجن رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى، الذى قابله بوجه ممتقع تختلط فى ملامحه مشاعر الغضب والحزن.. وبصوت واهن تمتم: «دكتور غالب.. لقد سقطت العريش صباح اليوم»!

....

ولنبدأ حوارنا من البداية..

د. عمرو عبد السميع: مازالت هناك فصول غير واضحة فى قصة العلاقات المصرية - السوفياتية.. وبالذات الفصل الخاص بالدور السوفييتى بعد حرب ١٩٦٧، وذلك المتعلق - أيضاً - بالخلافات بين السادات وموسكو؟

الدكتور غالب.. هل آن الأوان لتروى لنا بعض ما تعرفه عن هذين الفصلين؟

د. مراد غالب: قبل ٦٧، شهدت حركة تحرير الشعوب انحساراً كبيراً وبالذات فى عامى ٦٥ و١٩٦٦، واختفى من فوق خشبة المسرح السياسى زعماء هم نجوم ورموز هذه الحركة مثل كوامى نكروما فى غانا واحمد بن بلله، فى الجزائر وأحمد سوكارنو فى أندونيسيا.

أما عن مصر فكانت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية قد بدأت فى التدهور منذ ١٩٦٥، وبدا الرئيس ليندون جونسون، وكأنه قد عقد العزم على المضى بهذا التدهور إلى نهايته.

عند هذه النقطة (المفصل) كان الهجوم قد بدأ على حركة تحرير الشعوب وبالتالى على الوجود السوفييتى فى العالم الثالث، وأضيف إلى هذا تصاعد القصف فى فيتنام وحصار الصين إلى حد كبير.

ووسط هذه الظروف شهدت دمشق تغييراً سياسياً مهماً، وصفه المراقبون بأنه جنوح إلى اليسار، وتولت الحكم ترويكا سورية بزعامة نور الدين الأتاسى.

وبعيداً.. بعيداً عن الشاطئ المطل على الأطلنطى، كان هناك فى الولايات المتحدة من يفكرون -بدأب- لضرب نوعية الأنظمة التى أصبحت موجودة فى

الشرق الأوسط، مثل النظام المصرى والنظام السورى، كجزء من تصفية حركة تحرير الشعوب وضرب النفوذ السوفييتى فى المنطقة.

وسار السيناريو الأميركى فى طريقه المرسوم.. قطع المعونات عن مصر، ثم شروط أربعة قدموها بواسطة سفيرهم فى القاهرة إلى الرئيس عبد الناصر، وأعادوا تقديمها بواسطة مبعوثين كثيرين.. وتشمل الشروط الأربعة:

١- أن تقبع مصر داخل حدودها وتكف عن التحرك باسم القومية العربية.

٢- تحديد حجم وتسليح القوات المسلحة المصرية.

٣- حق التفتيش على المنشآت الذرية المصرية.

٤- الصلح مع إسرائيل.

وتتابعت الأحداث، لتبدأ بتحرش إسرائيل تجاه سورية، ثم معركة إسقاط الطائرات الشهيرة فوق سورية، وأخيراً الحشود الإسرائيلية فى مواجهة الجولان.

قبل هذا كله وأثناءه كان السوفييت دائمى التحذير لنا من نوايا غربية عدوانية تجاهنا.

د. عمرو عبد السميع: هل أبلغوكم بهذا رسميا؟

د. مراد غالب: فى مثل هذه الأمور لا يلجأ السوفييت إلى الطرق المتعارف عليها فى الإفصاح عما تعتقده قيادتهم العليا، ولكنهم يعمدون إلى تمرير الرسائل غير الرسمية.. وأذكر - قبل شهر من عدوان ١٩٦٧ - أن سيمينوف نائب وزير الخارجية السوفييتى انتحى بى جانباً فى إحدى حفلات الاستقبال فى مقر سفارة عربية فى موسكو، وهمس فى أذنى: «انتبهوا.. سيضربونكم.. الاحتكارات النفطية العالمية غير راضية عن سلوككم فى المنطقة.. سيضربونكم».

ولفت انتباهى بعد هذه الواقعة أن سيمينوف تعمد تكرارها أمام عدد كبير من

المبعوثين المصريين، والموظفين الذين كان يلقاهم بكثرة، فقد كان لمصر فى موسكو مكاتب كثيرة أحدها للسد العالى، والآخر للعلاقات التجارية، ومكتب للمشتروات العسكرية، ومكتب للتصنيع، يشرف على كل المشاريع الصناعية المصرية - السوفيتية، بالإضافة إلى مكاتب الملحقين العسكريين، باختصار كان لمصر مجلس وزراء مصغر فى موسكو، وكان إبلاغ الرسائل فى كثير من الأحيان يتم بشكل غير مباشر كما فعل سيمينوف.

تتابعت - بعد ذلك - الأحداث وبدأت الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية، ثم أغلقت مصر مضايق تيران، وجاء إلى موسكو السيد شمس بدران وزير الحربية موفداً من الرئيس عبد الناصر، والتقى بكاسيجن رئيس الوزراء، والماريشال جريتشكو وزير الدفاع، وفى هذا الاجتماع أبدى السوفييت انزعاجاً شديداً من إغلاق مضايق تيران، وأخبروا بدران أن على مصر أن تحافظ على مكاسبها، وتنجح فى تفويت الفرصة للتدخل العسكرى، بأن تتراجع عن خطوة إغلاق المضايق وتحريك قواتها إلى الحدود، كان كاسيجن هو الذى يوجه هذه الملاحظات - مباشرة - لشمس بدران، حتى أن الماريشال جريتشكو لاحظ أن جو الزيارة كان كئيباً ربما أكثر من اللازم، وقد يكون محبطاً للمصريين، فقال لشمس بدران، وهو يقوم بتوصيله إلى باب الطائرة: «نحن معكم»، وعاد شمس إلى القاهرة ليتجاهل كل ما سمعه من كاسيجن، وينقل إلى القيادة الانطباع الهوائى الذى تركته فى ذهنه عبارة جريتشكو المجاملة عند باب الطائرة!

(يسرح طويلاً).. عموماً كانت فترة السنتين اللتين سبقتا عدوان يونيو، غريبة جداً فى تاريخ مصر، وترك النزاع والصراع بين مؤسسة الرئاسة بقيادة عبد الناصر، والمؤسسة العسكرية بقيادة عبد الحكيم عامر، آثاراً بالغة السوء على طريقة إدارة الأزمات، وإدارة العلاقات الدولية، وحتى أثناء العدوان كادت تحدث قطيعة بين مصر والسوفيت بسبب أن القيادة العسكرية التى فقدت أعصابها، أرادت تحميل السوفييت كل مسئولية الكارثة، وعلى الرغم من ذلك جاءتنى فى السادس من يونيو فى الصباح الباكر - قبل اجتماعى بكاسيجن - قائمة طلبات

مستحيلة التنفيذ يرجح أن القيادة العسكرية كانت وراءها، مثل طلب باشتراك طيارين سوفيت فى المعركة، وبالطبع كانت نتيجة تقديم هذه الطلبات إلى رئيس الوزراء السوفيتى، أن استمعت إلى محاضرة طويلة عن أن دور موسكو ينحصر فى مراقبة الأسطول السادس الأميركى فى البحر المتوسط والتحرك إلى جواره لمنعه من التدخل فى العمليات.

إلا أن كاسيجن لم تفته المناسبة - وهو يوجه حديثه - لى - بحزن وأن يتساءل عن حقيقة الاستعدادات المصرية للحرب، وعن هذا الكلام الذى استمع إليه طوال أسبوعين من الجانب المصرى، ختاماً بما سمعه شخصيا من شمس بدران وزير الحربية، والذى يفيد أن مصر مستعدة للمواجهة، وما زالت صورة كاسيجن ترتسم فى ذهنى وهو يهز رأسه مطرقاً إلى لوح البللور الذى يغطى مكتبه ويتساءل: «أى استعداد»!

د. عمرو عبد السميع: ألا ترى معى أن لهجة التوبيخ السوفييتية - هذه - بدأت مبكرا أكثر من اللازم؟

د. مراد غالب: لم يكن توبيخا ولكنه تعبير عن تألمهم الشديد مما يجرى، كانت الهزيمة المصرية، بشكل غير مباشر هزيمة لهم.

عاصفة من التساؤلات اجتاحت موسكو بعدما انقشع الدخان، وظهرت نتيجة الحرب، وما زلت أذكر مقولة جريتشكو لى -فى التعليق على نتيجة الحرب- والتى رددت صداها أعمدة الكرملين الرخامية:

«لو أن كل دبابة مصرية أطلقت طلقة واحدة لتغيرت نتيجة الحرب»!!

لقد عانت القيادة السوفييتية من حملة انتقادات عنيفة داخل موسكو بمقدار ما عانينا نحن من انتقادات القيادة السوفيتية.

كان الجميع يتساءلون: «ما هؤلاء العرب الذين نتحالف معهم؟».

د. عمرو عبد السميع: فى مجتمع تعبوى MOBILIZED مثل الاتحاد السوفييتى لا أعتقد إلا أن مثل هذا الاتجاه كان مدفوعاً بقوة ما، هل توافق؟

د. مراد غالب: ما أرويه لك، هو ما حدث بحذافيره، الهجوم على القيادة السوفييتية بعد حرب ٦٧، كان بشعاً، حتى من داخل الحزب الشيوعى نفسه، ونشطت الدعاية الصهيونية واليهودية بشكل كبير وغير مسبوق أيضا داخل الاتحاد السوفيتى.

حتى سائقو التاكسى كانوا يرفضون ركوب أى عربى، لأنهم يرون أن العرب كحلفاء خذلوهم خذلاناً كبيراً، وشاركوا فى تحطيم سمعة العسكرية السوفيتية.

وما كان من القيادة السوفييتية سوى أنها أنزلت الحزب بقياداتها، ووزارة الخارجية بقيادتها لجمع يهود الاتحاد السوفييتى فى مؤتمر كبير عقد فى أغسطس ١٩٦٧، لكى يشرحوا لماذا انهزم العرب؟ وما هى أسباب حرص القيادة على استمرار التحالف مع العرب؟!

وقد أصاب هذا الاجتماع المواطنين السوفييت بالذهول، لأنهم اكتشفوا - للمرة الأولى - أن الكثير ممن يعتبرهم المجتمع السوفييتى نجوماً ورموزاً هم من اليهود، شخصيات مهمة وخطيرة، مثل «بليس كايانا» راقصة الباليه المعجزة، و«ديميشتسل» نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى، ومجموعة من أكبر أطباء وكتاب وفنانى روسيا.

وفى هذا الاجتماع أطلقت التجمعات اليهودية عدداً من النظريات الغريبة، وبدا أن الاتحاد السوفيتى - من أقصاه إلى أقصاه - يعيش حالة مساجلة سياسية حول نتيجة الحرب العربية - الإسرائيلية، كان اليهود يقولون: إن المصريين لم يحاربوا أبداً، وحتى - تاريخياً- كانت انتصاراتهم العسكرية على يد المماليك، أو على يد محمد على، بينما كان الشعب المصرى منفذاً فقط!!

ونظريات أخرى- ما أنزل الله بها من سلطان - تتردد فى جنبات هذا الاجتماع وفى اجتماعات أخرى تلته.

هذا بينما بدأت فى مصر حملة تمثل جانباً آخر من جوانب المساجلة، وتتحدث عن بلادة السلاح السوفييتى وتخلفه، وتنتقل الكرة إلى الملعب

السوفييتى فتسمع من يقول: إن الفيتناميين يقاتلون بالسلاح الروسى، والكوريين حاربوا بأسلحة سوفيتية، والصينيين تصدوا لجيوش الحلفاء بقيادة الجنرال ماك آرثر وأوقفوها حتى أنه فكر فى ضرب الصين بالقنابل الذرية.

ورأيت أن الأمور تتطور فى غير صالح العلاقات المصرية - السوفيتية، وبخاصة أن ليس لدينا مصدر آخر للحصول على السلاح، فكتبت مذكرة إلى رئاسة الجمهورية فى مصر أطالب فيها بوقف هذه الحملات، بينما كانت القيادة السوفييتية تحاول - من جانبها - احتواء الموقف فى موسكو لأنها تعى مصالحها الحيوية فى المنطقة، إلا أن الحركة السوفييتية ظلت محكومة بمعادلة مؤداها السعى فى كل المجالات - سياسياً وعسكرياً - بما لا يؤدى إلى مواجهة أميركية - سوفيتية.

د. عمرو عبد السميع: منذ الحرب وحتى وفاة الرئيس عبد الناصر دارت العلاقات بين مصر والسوفيت فى أطر آلية طرفها الأول مطالبات مصرية بالسلاح، وطرفها الثانى ردود سوفيتية إيجابية أو سلبية على هذه المطالبات، ما هى الفكرة التى كانت تحكم طبيعة الاستجابة السوفييتية لمصر فى هذه المرحلة؟

د. مراد غالب: كان السوفييت يكررون - وبالذات جريتشكو- أن هناك حاجة إلى وقت بين هزيمة عسكرية، ومواجهة عسكرية أخرى يتحتم الانتصار فيها.

وكانوا متخوفين من أى هزيمة أخرى، فأى هزيمة ثانية هى - بالنسبة لهم - كارثة لا يمكن تداركها.

وبالتالى أعطى السوفييت بعد ١٩٦٧ للحركة السياسية والديبلوماسية أولوية أولى، ولذلك فى كل جلسات المحادثات الرئاسية مع السوفيت، كانت الترويكا الروسية (بريجنيف- بادجورنى -كاسيجن) تستمع إلى طلبات عبد الناصر على الساحة العسكرية، ثم يطالبون بأن يبدأ الكلام - أولاً - على الساحة السياسية، ويرون أنه وفقاً لتقدير الموقف على الساحة الديبلوماسية، ستكون استجابتهم للطلبات العسكرية.

وربما كان أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتى هو أكثر الميالين إلى الحل السياسى، بينما كان جريتشكو ميالاً إلى الحل العسكرى باعتباره يمثل ثأراً للعسكرية السوفييتية الجريحة.

على أى حال مضت عمليات تزويد العرب بالأسلحة فى شكل دعم قدراتهم الدفاعية، ثم تطوير هذه القدرات لتصبح هجومية حتى أن الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية المصرى السابق قال لى: «إن مصر وسورية أصبحتا متفوقتين من الناحية العسكرية عام ١٩٧١».

وفى هذا السياق كان الصمود المصرى المبكر فى معارك رأس العش، ثم فى إغراق المدمرة إيلات يقابل بتقدير كبير فى موسكو، بما أشعر إسرائيل بأن هدفها بعد الحرب مباشرة ينبغى أن يكون توجيه رسالة سيكولوجية إلى الاتحاد السوفييتى هدفها إفقاد الثقة فى مصر كقوة عسكرية، ومن ثم كانت عملية سرقة الرادار المصرى من منطقة البحر الأحمر، ثم تسلل طائرة إسرائيلية إلى نجع حمادى فى صعيد مصر، وضرب قناطرها هى عمليات مدروسة تستهدف نفسية السوفييت أكثر مما تستهدف نفسية المصريين.

د. عمرو عبد السميع: أدى اختلاف زاوية الرؤية إلى ما يشبه الصدام بين عبد الناصر والسوفيت فى جلسات المحادثات ومنها زيارته الأخيرة، هل لك أن تحكى بعض فصول من هذا؟

د. مراد غالب: كانت زيارات عبد الناصر للاتحاد السوفييتى - عموما - والتى بدأت من مايو ١٩٥٨ وانتهت بزيارته فى يوليو ١٩٧٠، تتحول إلى ساحات مناقشة للمطالب المصرية من كل الزوايا، وكثيراً ما شهد مقر إقامة الرئيس المصرى - الذى كان الكرملين فى أول زيارة، ثم بيوت الضيافة على تلال لينين المطلة على جامعة موسكو فى الزيارات الأخرى - خلية عمل تجهز الأوراق المصرية التى تطرح فى أول جلسة بعد ذلك فى قاعة الاجتماعات الكبيرة بالطابق الثانى فى الكرملين.

أما عن الاصطدام فربما كان منه ما أفصح عنه الرئيس عبد الناصر فى زيارته الأخيرة حين غضب من تباطؤ السوفييت فى الموافقة على إمداده بما سمى وقتها سلاح الردع حين قال: «إذا سارت الأمور على هذا النحو. . سأستقيل. . فليس عبد الناصر الذى يقبل التفاوض مع إسرائيل»!!

وبعدها أمدت موسكو مصر بأربع طائرات (ميج ٢٥) تعمل عليها أطقم سوفيتية، وكذلك محطات التشويش الإليكترونية على الرادارات الإسرائيلية.

وفى هذه الزيارة أيضا أبلغ عبد الناصر موسكو بأنه سيوافق على مبادرة روجرز ولم تكن هذه وسيلة للضغط على السوفيات تعبيراً عن الصدام، كما يحاول البعض أن يصورها، ولكنها كانت عملاً تكتيكيا ذكياً يُمكن مصر من تحريك حائط دفاعاتها الجوية إلى شاطىء القناة، واستكمال تدريب الأطقم المصرية لتحل محل الأطقم السوفييتية العاملة عليها.

أما أخطر زيارات عبد الناصر إلى موسكو فكانت الزيارة السرية التى قام بها فى يناير من عام ١٩٧٠، وفيها قبل السوفييت أن يوجدوا بأنفسهم كخبراء مع أسلحة الدفاع الجوى التى منحوها لمصر.

ولقد تابعت - بنفسى- بعد هذه الزيارة حجم الجهد الديبلوماسى الذى اضطرت موسكو إليه مع أميركا والغرب لشرح موضوع ذهاب الخبراء إلى مصر.

د. عمرو عبد السميع: هل حدث تأخير فى الجداول الزمنية لاستلام مصر للسلاح السوفيتى؟

د. مراد غالب: كانت متابعاتى لهذا الأمر بناء على تكليفات شخصية من الرئيس عبد الناصر، ولم أشعر أن هناك تأخيراً فى شىء.

د. عمرو عبد السميع: هل شعرت - فى وقت من الأوقات- أن عبد الناصر كان متعجلاً أكثر من اللازم؟

د. مراد غالب: فى مراحل كثيرة كان متعجلاً، ويريد أن يسرع بالعملية

العسكرية، على حين كانت القيادة السوفييتية مترددة، وخائفة من الاندفاع فى هذا الاتجاه، بما يحجب إمكان التسوية السياسية.

د. عمرو عبد السميع: هل تمايزت النظرة إلى العلاقات مع مصر داخل عناصر القيادة السوفييتية نفسها؟

د. مراد غالب: القيادة السوفييتية - كلها - كانت تنظر إلى العلاقة مع مصر باعتبارها واحدة من الأسس الاستراتيجية للسياسة السوفيتية، ولكن الرؤى كانت تتمايز بحسب موقع كل فرد داخل القيادة السوفيتية، فكاسيجن - مثلاً- رجل تكنوقراطى مؤمن للغاية بأهمية العلاقات الأميركية - السوفيتية، أما بريچنيف فهو الذى كنت ألجأ له فى أى طلب عسكرى لتلافى تأثيرات السياسيين مثل جروميكو، وحتى حين كنت أقصد الماريشال جريتشكو بطلب جديد كان ينصحنى بالحصول على موافقة بريجنيف مباشرة!

د. عمرو عبد السميع: كيف كان تصرفك إزاء الاحتكاكات التى تولدت داخل الجيش المصرى مع الخبراء السوفيت؟

د. مراد غالب: كان لدى السوفييت- فى البداية - تقدير متواضع لقدرات العسكرية المصرية وولد هذا قدرا كبيراً من الاحتكاك مع الضباط والقادة المصريين، وكان السوفييت فى هذا - متأثرين إلى حد كبير بحملة المساجلات الضخمة التى تعرض لها المجتمع الروسى بعد الهزيمة العربية وكذلك حملة المنظمات اليهودية على العسكرية المصرية.

وقد تدخلت لدى الجانبين (المصرى والسوفييتى) لوقف هذا الاحتكاك وكان لدى جريتشكو حرص كبير عليه إلى أن تم احتواء الموقف وبدأ السوفييت يدركون - مع الوقت - حقيقة القدرة العسكرية للمقاتل المصرى.

. . . .

و«عبر شرفة منزله الزجاجية المطلة على ملاعب الغولف بنادى الجزيرة الرياضى المصرى بحى الزمالك (حى الارستقراطية المصرية) سرح الدكتور مراد غالب طويلاً قبل أن يصب لنا الشاى فى طاقم من البورسلين الإنجليزى الأبيض

المنقوش بورود صغيرة وردية وخضراء. بينما غطت الأريكة التى نجلس عليها مفارش شعبية روسية بألوان حمراء وبيضاء وسوداء، وعلت الحائط خلفنا ثلاث أيقونات أرثوذكسية روسية، وبدا الرجل وكأنه يتذكر أمراً مؤلماً، فقد كان على وشك أن يبدأ معنا مرحلة جديدة من حواره الطويل عن علاقته بالسادات وعلاقة السادات بالسوفييت.

همس الدكتور مراد: «بعد أن أصبحت وزيرا للخارجية عام ١٩٧١ استدعانى ذات مرة إلى منزله، ففوجئت بوجود السفير السوفييتى سيرجى فينوجرادوف، وإذا بالرئيس السادات يقول للسفير: لقد عينت رجلكم وزيراً للخارجية، وفزعت من هول الموقف، لكننى انتظرت حتى انصرف السفير وقلت للرئيس: لا ينبغى - بروتوكولياً - أن يستدعى وزير الخارجية ليحضر اجتماعاً مع سفير، ثم كيف يمكن فهم حكاية (رجلكم) هذه، فهذا أمر لا يحترمونه ثم إنه يغضبنى.. فضحك السادت قائلاً: «إنكم معتادون على طريقة عبد الناصر، ولكن كل شيخ وله طريقة!!».

ويضيف مراد غالب: «ربما كانت هذه الحكاية مثلا على استخدام السادات لتكتيكات صغيرة وكثيرة، لم يكن يعلم بحقيقتها سواه فى إدارته للعلاقة مع السوفييت، بل ومع معاونيه أيضاً».

د. عمرو عبد السميع: كيف كان موقف الاتحاد السوفييتى من فكرة عقد معاهدة التعاون والصداقة مع مصر فى يوليو ١٩٧١؟

د. مراد غالب: بعد أن قام السادات بحركة ١٥ مايو عام ١٩٧١ كان قلق كبير يعترى موسكو، وكانت فكرة عقد المعاهدة مع مصر هى امتحان القيادة الجديدة، فيما إذا كانت على استعداد للمضى فى علاقة التحالف مع روسيا.

والكلام عن مجموعة على صبرى بوصفها مجموعة رجال موسكو فى مصر، هو كلام سخيف رددته بعض الدوائر فى القاهرة، إلا أن الاتحاد السوفييتى لم يكن ينظر اليهم بهذه الصيغة، وإنما - فقط- كانوا رجالَ الحكم فى مصر الذين

يُعرفون باتجاهاتهم.

د. عمرو عبد السميع: أكانت موسكو مهتمة فى ذلك الأوان بتصنيف رجال الحكم فى مصر؟

د. مراد غالب: طبيعى... هذا ليس شيئا قاصرا على الاتحاد السوفييتى، فهكذا الإنجليز، وهكذا الفرنسيين والأميركان.

د. عمرو عبد السميع: ألم تر موسكو أن رجال الحكم الذين تحسبهم متحمسين للعلاقات المصرية - السوفيتية من مجموعة على صبرى ليس لهم أية أرضية جماهيرية فى مصر؟

د. مراد غالب: موضوع الشعبية أو الجماهيرية ينبغى النظر إليه بطريقة أخرى، فالمسئول وهو فى الحكم له شعبيته الضخمة أما وهو خارج الحكم فالموضوع يختلف، وانظر إلي السادات نفسه لقد حقق شعبيته وهو فى الحكم ولكن لدى طبقات وشرائح معينة.. وهكذا.

د. عمرو عبد السميع: كيف كان رد فعل السادات لطلب موسكو عقد المعاهدة؟

د. مراد غالب: حين جلس الرئيس نيكولاى بادجورنى - وجهاً لوجه - أمام السادات على مائدة المحادثات فى القاهرة فى يوليو ١٩٧١، كانت أولى كلماته هى أنه يحمل طلب اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بعقد معاهدة تعاون وصداقة مع مصر، وبُهت السادات وإن كان واصل استماعه لبادجورنى وهو يهز رأسه، وأحس بأن السوفييت غير مطمئنين إليه بعد حركة مايو ١٩٧١ التى أقصى فيها على صبرى ورجاله.

وفى مداولات الوفد المصرى عقب جلسة المحادثات الأولى، بدا السادات غاضباً جداً من الطلب السوفييتى، ونظر لى طالباً التعليق، فقلت له: «يا ريس هذا امتحان.. ولا بد أن ننظر إليه على هذا الأساس، لأن هذه المعاهدة بين قوة عظمى ودولة صغيرة هى عمل غير متكافىء، إلا أنه يعكس عدم اطمئنان موسكو»، ووافق السادات.

وبالطبع حدثت ردة فعل سلبية فى مصر لعقد هذه المعاهدة، حتى أننى اضطررت إلى إلقاء محاضرة فى المخابرات العامة المصرية بدعوة من المشير أحمد إسماعيل الذى كان مشرفاً على الجهاز وقتها، أمام مجموعة من السفراء المصريين فى محاولة للتفسير.

وفى محاضرتى قلت: «إذا شققتم قلبى فأنا ضد هذه المعاهدة تماما، ولكن ماذا نفعل؟ ليس لدينا مخرج آخر، وليس لدينا مصدر آخر للتسليح، وليس لدينا وسيلة أخرى لإدارة صراعنا مع إسرائيل سياسياً وعسكرياً».

د. عمرو عبد السميع: ولكن على الرغم من عقد هذه المعاهدة غير المتكافئة بناء على طلب الاتحاد السوفييتى، فقد ظلت العلاقة بين موسكو والسادات تسودها شكوك كبيرة.. لماذا؟

د. مراد غالب: الشكوك كانت أكبر جداً من جانب السادات، وفى جلسات محادثات مع السوفييت كان يتحدث إليهم بمنتهى العصبية والعنف، حتى أن أحد معاونى بريجنيف قال لى: «نحن غير معتادين على ذلك، لقد كنا نجلس إلى عبد الناصر ونتحاور حوار الند للند، بكلام واضح وبروح الجنتلمان.. ولكن يبدو أن المسألة اختلفت الآن»؟

د. عمرو عبد السميع: ألم تكن هناك ضرورة لانفعال السادات وغضبه على السوفييت؟

د. مراد غالب: إطلاقاً، لقد بدا كمن يريد أن يفتعل خلافاً.

د. عمرو عبد السميع: لكن الرئيس السادات كان جزءا من القيادة الحاكمة أيام عبد الناصر وحضر معه جلسات محادثات كثيرة مع السوفييت، فهل كان أداؤه وقتها بنفس العصبية التى تتكلم عنها؟

د. مراد غالب: أبداً، لقد كان لطيفا للغاية، حتى أن عبد الناصر عينه مسئولا عن الاتصال مع الجانب السوفييتى فى مصر، بوصفه من أكثر رجاله حماساً للعلاقات المصرية - السوفييتية، ومن أكثر رجاله لطفاً مع الجانب السوفييتى.

وعندما كان السادات رئيسا لمجلس الأمة (برلمان الوحدة أيام عبد الناصر) قام بزيارة لموسكو، وهناك بادره نيكيتا خروشوف رئيس الوزراء وزعيم الحزب الشيوعى بمحاضرة طويلة عن أكذوبة الوحدة العربية وأكذوبة القومية، من زاوية نظرية أيديولوجية ماركسية، واستمع السادات لهذا الكلام دون أن ينبس ببنت شفه، ثم بعد أن عاد إلى القاهرة، أبلغ فى المطار أن الرئيس عبد الناصر يود أن يراه فوراً، وبمجرد أن دخل أنور السادات على عبد الناصر، فوجىء بأنه يعلم كل شىء عما قاله خروشوف له، وعنفه تعنيفاً شديداً لأنه لم يرد، موضحاً أن الكياسة لا تكون فى مثل هذه الأمور!!

وبعد هذا اللقاء العاصف شكا لى السادات قائلا: «وماذا كنت أفعل.. لقد كان فى جيبى طلبات تسليح، ولو أحدثت توتراً ربما ما كنت حصلت على موافقة».

فأجبته: «كان من الممكن أن ترد بحزم دون إثارة أزمة، فالرئيس عبد الناصر نفسه - عند اللزوم - كان يدخل معهم معاركَ عنيفة».

د. عمرو عبد السميع: منذ عقد المعاهدة فى يوليو ١٩٧١، وحتى طرد الخبراء السوفييت فى يوليو ١٩٧٢ ما هى النقاط التى مثلت الخط البيانى الصاعد فى تأزم العلاقات المصرية - السوفييتية؟

د. مراد غالب: السبب المعلن أو المحطة النهائية، كان تلكؤ السوفييت فى الوفاء بطلبات تسليح مصرية.

ولكن ما أدى إلى هذا - من وجهة نظرى - كان سلسلة طويلة من الأحداث، بدأت بمساندة مصر للرئيس السودانى جعفر النميرى فى مواجهة انقلاب هاشم العطا الذى قام به الشيوعيون بحيث بدأنا نُؤخذ فى نظر السوفييت بصورة النظام الذى يحارب الشيوعية فى المنطقة. وليس فى مصر، وأذكر بعدها أننى التقيت مع الرئيس أنور السادات قبل طرد الخبراء بفترة وجيزة وبادرته قائلا: «يا ريس لن أتحدث فى موضوع موسكو، ولكننى سأتحدث فى موضوع مصر، فمعظم الأجهزة المصرية الآن يسيطر عليها رجال ليسوا متحمسين

للعلاقات المصرية - السوفييتية، وعلى العكس فهم يجاهرون بضرورة تجميد هذه العلاقات ووقفها، فكيف يكون هذا هو وضعنا ثم نطلب مزيداً من الأسلحة، وحين يتلكأ السوفييت نبدأ فى الهجوم عليهم».

وهنا رد السادات بانفعال واضح: «يا مراد أنت لا تعرف، لقد أصبح الأمن القومى المصرى فى خطر، الروس كانوا مع الأولاد الذين وضعتهم فى السجن (يقصد مجموعة على صبرى)».

وشعرت ألا فائدة، فالسادات ما زال يشك فى وقوف السوفييت خلف خصومه السياسيين، وذلك على الرغم من أنه الذى كسب المعركة، ووضع الأولاد - على حد تعبيره - فى السجن.

وللتدليل على صحة وجهة نظرى، فقد استقبل الرئيس اليوغوسلافى الراحل چوزيب بروز تيتو وفداً رئاسياً مصرياً بقيادة السادات فى مطلع عام ١٩٧٥ فى بيوجراد، وبادر السادات قائلا: «لا بد أن تحسن علاقاتك مع السوفييت، أنظر.. لقد أنشأوا فى يوغوسلافيا تنظيماً شيوعياً يعمل ضدى، ووصل الأمر إلى تشكيل لجنة مركزية، يعنى يريدون قلب نظام الحكم، ومع ذلك ظلت علاقتى بهم قائمة، لا بد أن تكون لك علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، ولا بد أن تحسن علاقاتك مع موسكو».

واستخدم الرئيس تيتو تعبير TWO RODS أو القضيبين اللذين يستخدمهما الحداد فى الإمساك بشيء ساخن لوصف ضرورة العلاقة المتوازنة مع القوتين الأعظم.

د. عمرو عبد السميع: وكيف استقبل السوفييت قرار السادات بطرد الخبراء من مصر؟

د. مراد غالب: هذه كانت - بالنسبة لهم- كارثة، وأذكر أن الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء المصرى قام بعدها مباشرة بزيارة موسكو، وحضرت معه جلسة المحادثات مع ليونيد بريچنف، الذى استقبلنا والدموع فى عينيه وقال:

«ماذا فعلنا بكم. . حتى تتسببوا لنا فى كل هذا، نحن حاربنا معكم، وامتزجت دماء جنودنا بدماء جنودكم، لقد كنا نخفى موتانا عن أعين الشعب السوفييتى، ونستقبل جثث جنودنا ليلاً حتى لا يدرى أحد، وحتى نستطيع أن نواصل دورنا تجاهكم. . نحن بنينا لكم السد العالى. . نحن ساعدناكم فى أن تصبحوا دولة صناعية».

كان بريجنيف فى أشد حالات الألم. . وبعد أن انتهى من كلمته ران على قاعة المحادثات سكون تام.

د. عمرو عبد السميع: كيف واجه عزيز صدقى الموقف؟

د. مراد غالب: كان الدكتور عزيز رجلاً «متفهماً» جداً لطبيعة العلاقات المصرية - السوفييتية فقد كان وزيراً للصناعة لسنوات طويلة، ويعلم حجم المساعدة الروسية لمصر، وقد قال كلاماً معناه: إنه جاء لكى يعطى دفعة جديدة تؤدى لاستمرار العلاقات واستمرار التعاون مع موسكو.

د. عمرو عبد السميع: هل كان كلام عزيز صديقى بمبادرة شخصية منه؟

د. مراد غالب: بالقطع لا. . فعلى الرغم من أن السادات قام بإجراء طرد الخبراء إلا أنه كان حريصاً على استمرار العلاقة الطيبة مع السوفييت لأنهم ما زالوا - حتى هذا الوقت- مصدر مساندة مصر الوحيد.

د. عمرو عبد السميع: وصولا إلى حرب ١٩٧٣ كيف استمرت العلاقة مع السوفييت بعد طرد الخبراء؟

د. مراد غالب: قام السادات بتعيينى وزيرا للخارجية من أواخر سبتمبر ١٩٧١ إلى سبتمبر ١٩٧٢، أى أنه أخرجنى من الوزارة بعد طرد الخبراء بشهرين تقريبا، وبعدها بدأ يتحرك مع الأميركان، وأرسل حافظ إسماعيل مستشاره لشئون الأمن القومى ليلتقى مع هنرى كيسنجر فى زيارة سرية إلى باريس، ولأن حافظ إسماعيل رجل نظيف ووطنى وأمين فلم تسر الأمور مع كيسنجر وقتها وفق ما يريد، وهنا أعادنى السادات مرة أخرى إلى مقعد وزير الخارجية وقام

بتعيين بعض الوزراء من اليساريين المصريين البارزين (للمرة الأولى منذ الثورة) مثل الدكتور فؤاد مرسى والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، وذلك لطمأنة السوفييت ومحاولة إعادة المياه إلى مجاريها!!

الموضوع بالنسبة إلى السادات كان تكتيكات صغيرة وللكثير منها طابع شخصى ومزاجى.

د. عمرو عبد السميع: كيف عينك السادات وزيرا للخارجية أصلاً؟

د. مراد غالب: رشحنى له مجموعة من المستشارين حوله، فأبدى حماساً شديداً وفورياً، وعندما اتصل بى لإبلاغى، شعرت أن هذه نهاية العلاقات المصرية - السوفييتية.

د. عمرو عبد السميع: لماذا شعرت بذلك، رغم أن تعيينك وزيرا - وأنت واحد من مهندسى العلاقات المصرية السوفييتية - يعتبر تدعيما لهذه العلاقات وليس إنهاءً لها؟

د. مراد غالب: شعرت بأن السادات لم يكن يريد تعيينى وزيراً، بقدر ما كان يريد إبعادى عن موسكو، ولذلك خرجت من روسيا بأسرع ما يمكن، وبعد سنوات التقيت مع بعض المسئولين الأميركان من ضمنهم أحد السفراء الأميركيين فى مصر فسألونى: «لقد رصدنا خروجك السريع جداً من موسكو.. فكيف أحسست بهذه الفورية أن العلاقات على وشك الانتهاء؟!».

وأجبت: «اسألوا الرئيس السادات»، فقد كان واضحا لى تماما أنه منذ جاء للحكم يتحرك تحركاً مقصوداً لضرب العلاقة مع السوفييت والاتجاه للأميركان.

د. عمرو عبد السميع: فى هذا التوقيت - أيضاً - دخل الرئيس السادات فى مجموعة من المواجهات الداخلية، واحدة منها كانت غير مفهومة لى لأنها كانت ضد الخط الذى يتبناه فى العلاقة مع الاتحاد السوفييتى، وهى المواجهة مع الفريق أول محمد صادق وزير الحربية السابق الذى كان ضد العلاقات المصرية - السوفييتية أيضاً، فلماذا اصطدم به وهو يمثل نفس الخط؟!

د. مراد غالب: عندما قرر السادات طرد الخبراء، زارنى الفريق أول محمد صادق وزير الحربية، وهو صديقى وبلدياتى من محافظة الشرقية وقال لى: «الدور عليّه»!!

محمد صادق كان يلعب دائما بكارت أن الوجود السوفييتى هو إقلال من شأن العسكرية المصرية، ولا بد من إنهائه، فلما قام أنور السادات بطرد الخبراء، كان هذا بمثابة سحب للسجادة من تحت قدمى محمد صادق الذى كانت القوات المسلحة تلتف حوله، وهو أمر لم يكن السادات يريده بعدما تخلص من الوجود السوفييتى.

د. عمرو عبد السميع: هل أثر كل هذا على استمرار الدعم العسكرى السوفييتى لمصر وصولا إلى معركة ١٩٧٣؟

د. مراد غالب: كان السوفييت - على الرغم من كل شيء - حريصين للغاية على استمرار العلاقة حماية لمصالحهم الاستراتيجية، وكانوا قبل طرد الخبراء بثلاثة أشهر أى فى أبريل وافقوا على مطلب السادات بمنح مصر سلاحاً للردع - وهو هاجس مزمن - طرحته القيادة العسكرية فى مصر من أيام عبد الناصر، وعلى الرغم من أن بريجنيف قال للسادات أثناء زيارته إلى موسكو فى أبريل: «إن الاتحاد السوفييتى لا يود تصعيد سباق التسلح لأن ذلك سيزيد من احتمالات المواجهة مع الأميركان، وعلى الرغم من هذا فنحن نفكر فى إعطائكم صاروخا (أرض - أرض) سيمثل سلاحاً رادعاً تماماً تستطيعون الاعتماد عليه».

كان هذا هو الصاروخ الذى عرف أثناء حرب الخليج باسم «سكود» واسمه الروسىّ (أوجا).

ولكن بريجنيف شرح للسادات أن الإشكال فى هذا الصاروخ أنه محمل برأس نووية، ويحتاج إلى وقت لتغيير رأسه برأس تقليدية بوزن مخالف، وبالتالى يجرى الفنيون الروس تجاربَ عليه لتغيير (الإيروداياناميك) الخاص به.

ومن هنا كان ذهولى حين قرر السادات طرد الخبراء، لأننى تصورت أن هذا

سيمنع السوفييت من منح مصر سلاح الردع. وبخاصة أنه كان يصرح لمعاونيه فى هذه المرحلة بأنه «سيمسح السوفييت مسحاً من المنطقة»!!

إلا أن السوفييت - برغم كل شيء - منحوا مصر سلاح الردع واستمروا فى أداء دورهم حفاظاً على مصالحهم الاستراتيجية وما أسموه - وقتها - دورهم التاريخى.

د. عمرو عبد السميع: دعنا نرى أداء الرئيس السادات فى إدارته للعلاقة مع السوفييت بطريقة أخرى، ألم يكن ضغطه عليهم بطرد الخبراء، ثم بتهديده أن يمسحهم مسحاً من المنطقة وسيلة ناجحة لدفعهم للإسراع بتزويده بما يريد من سلاح حفاظاً على مصالحهم الاستراتيجية؟

د. مراد غالب: نعم.. ربما كان يقصد هذا، فقد كان يتعمد ترديد تهديداته للسوفييت أمام رجال مصريين أو عرب يعرف أنهم سينقلون هذا الكلام للقيادة السوفييتية.

د. عمرو عبد السميع: وماذا كان انطباع السوفييت إزاء الأداء المجيد للقوات المسلحة المصرية فى حرب ١٩٧٣؟

د. مراد غالب: كانوا فى قمة السعادة، وبدوا وكأنهم - أخيراً- ردوا الاعتبار للعسكرية السوفييتية والسلاح السوفييتى.

لو تأملت ملامح أليكسى كاسيجن فى زيارته لمصر فى ١٥ أكتوبر ١٩٧٣ ستشعر فوراً أن الرجل بالغ السعادة.

أكثر من هذا قام كوليكوف رئيس أركان حرب الجيش السوفييتى والذى كان يصحب كاسيجن بتسليم السادات الصور التى التقطتها الأقمار الاصطناعية السوفييتية للتحرك الإسرائيلى لإحداث الثغرة، وطرح عليه فكرة ضرب مطار العريش الذى كانت تصل إليه الإمدادات الأميركية وتتحرك مباشرة تجاه نقطة المفصل بين الجيشين المصريين الثانى والثالث لإحداث الثغرة، ولكن السادات

رفض الفكرة، فاقترح عليه كوليكوف توجيه قصف مدفعى مصرى مركز إلى منطقة تحرك الإسرائيليين.

إلا أن السادات قرر استخدام سلاح الردع (صواريخ أولجا) بعدما بدأت الثغرة بالفعل.

ثم سارت الأحداث فى الطريق الذى رسمه السادات وبدا تماماً أن الدور السوفييتى انتهى فى المنطقة بعد اجتماع جنيف الذى حضره ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى ديسمبر ١٩٧٣ لتنفيذ القرار ٣٣٨.. وظهر أن السادات يريد الحل أميركياً فقط.

المشير محمد عبد الغنى الجمسى

أكتوبر وما بعده !

* فى حرب ١٩٦٧ لم يكن لدى القوات المصرية قيادة محترفة، كما اتخذ عبد الناصر قرارات سياسية لم تكن القوات المسلحة قادرة على تنفيذها!

* أمن النظام كان الهاجس المسيطر على الفكر السياسى والفكر العسكرى المصرى عام ١٩٦٧.

* لم يتدخل السادات - مطلقاً - فى الخطة العسكرية لحرب ١٩٧٣.

* عبد الحكيم عامر زار القوات المسلحة ثلاث مرات فى ست سنوات، ولم يسأل عن شىء خاص بالتسليح أو التدريب أو التخطيط!

* حرب ١٩٧٣ استعداداً، وتخطيطاً، وتنفيذاً تكتب لعهد السادات، وإعادة بناء القوات المسلحة تكتب لعهد عبد الناصر ولست مع هذا ولا ذاك!

* كان هدف السوفييت الحفاظ على التفوق الإسرائيلى، وتمكين مصر وسورية من الدفاع عن نفسيهما فقط!

* حركة الطيران الإسرائيلى قبل العبور كانت ضعيفة للغاية ولم نرصد سوى طائرة واحدة على شاشة الرادار.

* ١٤ أكتوبر كان يوما فاصلا فى الحرب.

* لو كان تطوير الهجوم بدأ يوم ٩ لاختلفت النتائج، إلا أن المشير أحمد إسماعيل رأى ضرورة الوقفة التعبوية على الرغم من مناقشتى له طويلاً.

* أحمد إسماعيل كان حريصاً وبطيئاً أكثر من اللازم مثل مونتجمرى!

* تم احتواء الثغرة تماماً، ولم يسحب المصريون أية قوات من الشرق لحصارها!

* الشاذلى عرض رأيه العسكرى فى موضوع الثغرة ولم يك منهاراً كما قال السادات.

* أقسم بالله أننى لا أعرف أسباب عزل الشاذلى - حتى الآن - وقد سألت أحمد إسماعيل، فأجابنى: «هذا قرار سياسى»!

* استخدمت مصر صواريخ «سكود» من بداية حرب ١٩٧٣ إلى نهايتها.

* على عكس الفولكلور السائد.. الفرقة الرابعة المدرعة لم تُقحم فى شرق القناة ولم تتدخل فى الحرب.

* السادات حسم الأوضاع - بعد الخلاف فى القيادة العامة - ورفض سحب جندى واحد من الضفة الشرقية للقناة لمواجهة الثغرة فى الغرب!

* بحثت فى محلات الملابس العسكرية - ليلاً - عن رتبة مشير لأعلقها مرة واحدة فى رحلة بحرية مع السادات.

* تدخلت القوات المسلحة فى انتفاضة يناير ١٩٧٧ بعد انهيار سلطة الدولة!

* لم أكن أشعر بارتياح لإقحام الجيش فى مواجهة الاضطرابات المدنية!

* نعم اغرورقت عيناى بالدموع أثناء مفاوضات فك الاشتباك الأول لأن كيسنجر ركز على أمن إسرائيل ولم يهتم بأمن مصر!

* قال لى كيسنجر: «يا عزيزى الجنرال.. لقد اتفقت مع السادات على كل شىء»!

* اصطحب بيجن وزير دفاعه عيزرا فايتسمان إلى كامب ديفيد، بينما استبعد السادات وزير حربيته من حضور المفاوضات!

* هناك تشابه كبير بين أخطاء صدام العسكرية والسياسية فى حرب الخليج، وأخطاء عبد الناصر العسكرية والسياسية فى حرب ١٩٦٧.

* فى حرب ١٩٧٣ كنا نتوقع أن تستخدم إسرائيل سلاحها الكيماوى وليس النووى، ولكن الكاكى فى دمى ولن أتحدث عن الروادع المصرية فى الصحافة.

* العرب لم يترجموا الدروس المستفادة من حرب ١٩٧٣ إلى سياسات تنفيذية.

(أغسطس ١٩٩٢)

«٦ اكتوبر ١٩٧٣»

الساعة الثامنة صباحاً، توقفت عربة عسكرية أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة الذى أُطلق عليه اسم كودى «برقم ما».

نزل من العربة ضابط برتبة كبيرة، ملامحه تشى بجدية وصرامة.. (فيما بعد أخبره الإسرائيليون أنهم حاولوا أن يجدوا له صورة واحدة يبتسم فيها فلم يجدوا)!!

دخل الى المركز محمد عبد الغنى الجمسى رئيس هيئة العمليات، الذى كان قد انتقل إليه بجهاز الهيئة - التى يشرف عليها منذ أول أكتوبر - وأشرف على فتح مراكز القيادة العامة للقوات البحرية والجوية وقوات الدفاع الجوى.

شوارع القاهرة كانت مزدحمة عند الظهر - كعادتها فى أيام شهر رمضان المعظم - حيث يتحرك المواطنون للتبضع قبل الإفطار.. ووسط هذه الشوارع تحركت عربة بسرعة السهم أفسح لها بعض رجال المرور الطريق باهتمام شديد.

كانت العربة تقل الرئيس السادات والمشير أحمد اسماعيل، وقد ارتدى كل منهما أفرول القتال الكاكى، بينما كان السادات يمسك فى يده بعصاه الشهيرة التى صنعها من فرع شجرة عمرها ١٢٠ عاما فى استراحة القناطر الخيرية (فى محافظة القليوبية المتاخمة للقاهرة).

وفى تمام الساعة الواحدة دخل السادات إلى المركز ذى الرقم الكودى وجلس فى المكان المخصص له وإلى يمينه أحمد إسماعيل وإلى يساره الفريق سعد الدين

الشاذلى رئيس الأركان، بينما كان الجمسى رئيس هيئة العمليات فى وضع مائل يفرد أمامه مجموعة من الخرائط.

كان هذا هو المشهد الذى سبق شرارة ١٩٧٣ بساعة واحدة، ولعل عبد الغنى الجمسى واحد من أقدر الذين يمكن أن يرووا قصة هذه الحرب، ما سبقها وما تبعها. هو أحد الذين أسهموا بدور رئيسى فى الإعداد للحرب وإداراتها، ثم هو قائد الجيش بعدها، وأخيراً هو أحد أطراف مرحلة التفاوض من أجل السلام.

وعن أكبر الحروب التى خاضها العرب يروى المشير محمد عبد الغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الدفاع الأسبق هذه القصة..

....

د. عمرو عبد السميع: كنت رئيساً لهيئة عمليات القوات المسلحة المصرية إبّان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كيف كان الفارق - فى تقديرك - بين استعداد وأداء هيئة العمليات فى هذه الحرب بالمقارنة مع حرب ١٩٦٧؟

المشير الجمسي: لا وجه للمقارنة بين الحربين من وجهة نظر العمليات الحربية سواء من حيث التخطيط أو إدارة العمليات.

بمعنى آخر: فإن الأخطاء التى ارتكبناها فى حرب يونيو ١٩٦٧ وترتب عليها هزيمة القوات العربية «السورية والمصرية والأردنية» واحتلال سيناء والضفة والجولان، كانت هى الدرس المعلم الذى أرسى أسس الاستراتيجية العسكرية والسياسة لحرب أكتوبر ١٩٧٣.

فى حرب يونيو اتُخذت قرارات سياسية بواسطة رئيس الدولة لم تكن القوات المسلحة قادرة على تنفيذها، أى: لم تكن هناك استراتيجية عليا للدولة تربط بين الهدف السياسى الذى أراد الرئيس عبد الناصر أن يحققه، والهدف العسكرى الذى كان يأمل فى أن يحققه عبد الحكيم عامر بواسطة القوات المسلحة.

بينما فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان الهدف السياسى واضحاً وكذا الهدف العسكرى، وبلغ التنسيق من الجانبين مداه إلى درجة أن القيادة العسكرية وضعت

أمام القيادة السياسية توقيتات - من وجهة النظر الفنية - لبدء الحرب، وفى الوقت ذاته سهل تحرك القيادة السياسية إقليمياً ودولياً مهام القوات المسلحة فى الحرب.

فى عام ١٩٦٧ لم تكن لدى القوات المصرية قيادة عسكرية محترفة، فلا عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا شمس بدران وزيرالحربية آنذاك كانا مؤهلين لقيادة القوات المسلحة بحكم خبرة أيهما الطفيفة فى العمل العسكرى، والدرجة المحدودة من العلم العسكرى التى تلقياها، باختصار. . لا تأهيل ولا تشكيل!!

كانت الأوامر تصدر من القيادة العليا إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، أو قادة الجيوش والمناطق، وعلى الجميع التنفيذ من دون الاشتراك فى اتخاذ مثل هذه القرارات، بينما الأسلوب العسكرى السليم يحتم أن يستمع القائد إلى المرءوسين كمستشارين له، وعندما يتخذ القرار يصبح الجميع ملتزمين بهذا القرار.

هذا لم يحدث مطلقاً فى ظل وجود عبد الحكيم عامر بدليل أن عبد الناصر عندما سأله قبيل إغلاق مضايق تيران يوم ٢٣ مايو عام ١٩٦٧ عما إذا كانت القوات المسلحة جاهزة، أجابه: برقبتى يا ريس!، وهذا كلام ما كان يجب أن يحدث من القائد السياسى أو القائد العسكرى، لأن القائد السياسى عندما يريد تقرير شىء ما يجب .أن يتأكد من أنه قادر على تنفيذه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، أما أن يأخذ قراراً ويسأل - فى اليوم نفسه - عما إذا كانت قواته جاهزة فإن هذا دليل على أن مثل هذه النوعية من القرارت كانت تؤخذ على غير أساس. ومن جانبه يؤكد القائد العسكرى فى جملة بسيطة سريعة أن القوات جاهزة!!

من قال إن القوات المصرية كانت جاهزة فى عام ١٩٦٧؟، كان جزء كبير من قواتنا فى اليمن، ولم يكن الموجود من هذه القوات فى مصر قادراً على النهوض بتنفيذ الخطة الدفاعية فى سيناء، الأمر الذى حتم على القيادة العامة استدعاء الاحتياطى الذى كان غير مدرب بدليل أن جزءاً منه - كما قال الفريق أول محمد فوزى - ذهب إلى الحرب بالجلابيب!

وربما كانت السمة الأساسية للأخطاء المشتركة للقيادتين السياسية والعسكرية عام ١٩٦٧ أن هاجس أمن النظام كان مسيطراً على الفكر السياسى والفكر العسكرى المصرى عام ١٩٦٧.

أى أن الدولة كانت تدار بأسلوب الأمن، وعبد الحكيم عامر قاد القوات المسلحة بأسلوب الأمن، وليس بالأسلوب العسكرى الصحيح.

. . . .

كل هذا لم يحدث إطلاقا فى حرب ١٩٧٣، ولا فى الفترة التى أعقبت حرب يونيو، فقد بدأنا تعديل الأخطاء التى ارتُكبت تدريجياً، ومن هنا جاءت إعادة بناء القوات المسلحة المصرية على أساس جديد سليم وهو ما أهّل القوات المسلحة المصرية أن تدخل حرب أكتوبر بكفاءة.

كان القادة مؤهلين، والخطة العسكرية وُضعت لتتماشى مع الهدف العسكرى، والقائد السياسى لم يتدخل فى الخطة العسكرية مطلقاً، ومن هنا كان النجاح الاستراتيجى لمصر فى حرب ١٩٧٣، يضاف إلى ذلك التنسيق المصرى - السورى الذى كان إضافة من لون جديد على الحركة العسكرية العربية، وشتان ما بين هذا التعاون المصرى - السورى فى ١٩٧٣، وبين استخدام سورية لاستدراج القوات المسلحة المصرية عام ١٩٦٧.

* شهادة شخصية

د. عمرو عبد السميع: يعن لى فى هذا السياق أن أسألك عن زاوية لم تذكرها فى هذا السرد، وهى رؤيتك الشخصية من موقعك فى حرب ١٩٦٧، ومن موقعك فى القوات المسلحة فى الطريق إلى أكتوبر ١٩٧٣؟

المشير الجمسي: فى حرب ١٩٦٧ كنت فى سيناء فى مركز القيادة المتقدم للقائد العام للقوات المسلحة الذى كان يقوده - آنذاك - الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى، يليه اللواء أحمد إسماعيل، يليه محمد عبد الغنى الجمسى، كنا - إذن - نمثل القيادة العامة للقوات المسلحة فى سيناء استعداداً - كما قيل فى ذلك

الوقت كمخطط - لحضور المشير عبد الحكيم عامر إلى سيناء ليقود المعركة بنفسه!

كان إنشاء هذا المركز فى حد ذاته غير صحيح، ورؤيتى الشخصية كانت أن هذا أمر يتعارض مع الأسلوب العسكرى الصحيح الذى تعلمناه فى حياتنا العسكرية كلها، بدءاً من كلية أركان الحرب إلى كلية الحرب العليا وأكاديمية ناصر العسكرية وكذا دراساتنا فى الخارج!

مركز القيادة الذى أُنشئ فى سيناء كان حلقة غير مطلوبة بين قائد الجيش فى سيناء الفريق صلاح محسن وبين القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، فإذا كانت الأخيرة تقود الأسلحة المصرية برية وبحرية وجوية ودفاعاً جوياً، بينما الأولى تقود التحرك فى سيناء، فما هى ضرورة وجود المركز الذى كنا نعمل فيه مع الفريق مرتجى، وما قيمة هذا المركز؟ وبالتالى لم نؤد عملاً يذكر فى سيناء عام ١٩٦٧، لدرجة أن أمر الانسحاب وإخلاء سيناء صدر - مع شديد الحزن والأسف - من المشير عبد الحكيم عامر إلى الفريق صلاح محسن من دون أن نعلم نحن فى مركز القيادة المتقدم، إلى أن علمنا بعدها بساعات وعن طريق المصادفة أن القرار صدر!

د. عمرو عبد السميع: ذهب قائد عظيم من القيادة فى سيناء إلى القيادة العامة للقوات المسلحة قبيل الحرب، وبعد عدة تحركات هوجاء للقوات المصرية بين المحور الشمالى والمحور الجنوبى، وبين اتخاذ أوضاع دفاعية أو هجومية، ليسأل القيادة: «ما هى مهمتنا بالضبط؟». . ماذا كان دورك فى المناقشات التى سبقت إرسال هذا القائد العظيم من الجبهة إلى القاهرة؟

المشير الجمسي: بعد إفراط فى التحركات والأوامر المتعارضة المتناقضة بدا جلياً أن القوات المصرية أُنهكت من هذه التحركات قبل الحرب، كما أُنهكت القيادات فى وضع الخطط التى تعرف أن القوات غير قادرة على تنفيذها، ومن هنا أصبح التساؤل الذى يدور لدى قيادة الجيش الميدانى بقيادة الفريق صلاح محسن هو: «ما هى مهمتنا بالضبط؟».

.وأرسل الفريق صلاح محسن لهذا الغرض اللواء حسن الجريتلى رئيس عمليات الجيش الميدانى الموجود فى سيناء الى القاهرة ليسأل: «ما الذى نفعله فى سيناء؟ وماذا تريدون منا بالضبط؟ وهل ستهاجم القوات أم ستدافع؟».

هذه التساؤلات - فى حد ذاتها - كانت تعبر عن حالة تتجاوز الخيال، فهذا الجيش المحتشد فى سيناء، والذى يقف قاب قوسين أو أدنى من معركة عسكرية، لم يكن يعرف مهمته ولم يكن يعرف أساساً لهذه التحركات العشوائية التى تطلب منه!

ولم يأخذ اللواء الجريتلى أية إجابة على أسئلته وعاد من القاهرة إلى الجبهة بخفى حنين!

د. عمرو عبد السميع: ماذا كان دورك فى المناقشات التى سبقت هذه المهمة وأعقبتها؟

المشير الجمسي: كنت أتساءل مع الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى، واللواء أحمد إسماعيل عما يحدث فى سيناء، وما هى مهمتنا فيما أُسمى مركز القيادة المتقدم، فليس لنا دور فى قيادة قوات سيناء لأن الذى يقودها هو الفريق صلاح محسن، وليس لنا دور فى التخطيط، لأن التخطيط يتم فى القيادة العامة للقوات المسلحة فى القاهرة، وليس لدينا احتياطى نؤثر به فى المعركة لو حدث أى شيء غير متوقع، وتصاعدت مناقشاتنا وامتدت من دون أن نصل إلى شيء.

د. عمرو عبد السميع: ألم تخطر ببال أحدكم - آنذاك - مخاطبة القيادة السياسية مباشرة؟

المشير الجمسي: لا يحق لمركز القيادة المتقدم، أو قائد الجيش الميدانى أن يتصل بالقيادة السياسية أو برئيس الدولة، وإلا كان ذلك تعبيراً عن الفوضى العسكرية، تسلسل القيادة حتمى فى القوات المسلحة، ثم - افتراضاً - لو أن

أحدنا رفع سماعة الهاتف وخاطب رئيس الدولة، ماذا يعلم رئيس الدولة عن الموقف العسكرى؟ وماذا يفهم منه؟ هذا لا يحدث فى أية دولة فى العالم.

د. عمرو عبد السميع: ولكن رئيس الدولة فى مصر هو القائد الأعلى للقوات المسلحة بما يعطيه وضعاً خاصاً إزاء الجيش؟

المشير الجمسي: هذا منصب شرفى، ولو أطلقنا موضوع الاتصال بالقيادة السياسية فى القوات المسلحة فهذا يعنى عدم اتباع سلسلة القيادة، وبالتالى تفقد القيادة العليا السيطرة على القوات المسلحة، كما تفقد الدولة السيطرة على القوات المسلحة.

والوحيد الذى يحق له أن يتكلم فى موضوع سياسى مرتبط بالاستراتيجية العسكرية هو القائد العام للقوات المسلحة، وهو عبد الحكيم عامر - آنذاك - وهو لصيق بجمال عبد الناصر وهما شقيقان وأخوان (خصوصى وميرى وقيادة)!! وبالتالى ليس هناك معنى لأن يخاطب أحد من القوات المسلحة القيادة السياسية مباشرة.

د. عمرو عبد السميع: ما هى خبرة تعاملك الشخصى مع عبد الحكيم عامر؟

المشير الجمسى: عندما تولى عبد الحكيم عامر القيادة العامة للقوات المسلحة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، كنت أنا قائد آلاى مدرعات وكانت رتبتى صغيرة لا تسمح لى بأن أتصل به مباشرة، ولكنه كان رأس القوات المسلحة الذى أعمل تحت قيادته.

ولقد مر عبد الحكيم علىّ عندما كنت قائد لواء مدرع، ولم يستغرق هذا المرور أكثر من ٣٠ دقيقة، اهتم فيها بالمعنويات، وسأل عما إذا كانت هناك مشاكل خاصة للأفراد، ولكنه لم يسأل أبداً عن الناحية الفنية لقيادة اللواء، أو موقف الدبابات، أو موقف التخطيط أو التدريب، لقد زار عبد الحكيم عامر القوات المسلحة ثلاث مرات فى ست سنوات!

*** من الصفر**

د. عمرو عبد السميع: انقضت ما بين الحربين ست سنوات وأربعة أشهر ويوم واحد، هل كانت هذه الفترة كافية - فى تقديرك - لتفسير الفارق الجوهرى بين أداء الجيش المصرى فى كل منهما؟

المشير الجمسي: فى نهاية حرب ١٩٦٧ عندما تفككت القوات المسلحة المصرية، وأصبحت بقايا وحدات، بدأنا مرحلة جديدة لإعادة بناء القوات المسلحة من الصفر، وأؤكد أنها كانت من الصفر، وهذا بشهادتى الشخصية وبشهادة الفريق أول محمد فوزى، اختلف الأسلوب، واختلفت طبيعة الجندى نفسه بدخول الجنود الحاصلين على المؤهلات العليا والذين غيروا معالم القوات المسلحة، وأصبح التدريب جدياً، والتخطيط للعمليات أصبح - هو الآخر - جديا، وتغيرت القيادات كلها لتصبح قيادات محترفة، وتعاون الجميع بفكر جديد ونظام جديد، وهذه المرحلة تحتسب للشعب المصرى، وللقيادة العامة للقوات المسلحة - آنذاك - التى تمكنت من إعادة البناء فى هذه الظروف الصعبة، بما جعلنا نقف على أقدامنا ويستطيع الجيل نفسه الذى هُزم فى ١٩٦٧ تحقيق انتصار ١٩٧٣.

د. عمرو عبد السميع: فى هذا الإطار استخدم تعبير (تحول الاستراتيجية العربية من الدفاع إلى الهجوم) لتفسير الفارق بين الأداء العربى فى حربى ٦٧، ٧٣، فيما رأى بعض الخبراء أن ذلك قول غير دقيق.. فما تقويمك أنت؟

المشير الجمسي: أنت تقصد بالاستراتيجية العربية خطة الجامعة العربية أو القيادة العربية المشتركة التى كان يقودها الفريق أول على على عامر، وسأركز كلامى على هذا:

نحن - أولاً - لم تكن لدينا سياسة استراتيجية موحدة على مستوى الوطن العربى منذ إنشاء الجامعة العربية، ولم يوضع تخطيط سياسى أو عسكرى لتحقيق الأهداف العربية من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٣ سواء كان دفاعياً أو هجومياً.

ولقد عملت أميناً عاماً مساعداً لجامعة الدول العربية عام ١٩٧٣، وأعرف ماذا كان يدور فى هذه الجامعة.

د. عمرو عبد السميع: وماذا كان يدور فى هذه الجامعة؟

المشير الجمسي: فى يناير ١٩٧٣ عقد مجلس الدفاع المشترك فى جامعة الدول العربية، وقدمت مصر فيه تقريرها على لسان المشير أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة المصرية فى ذلك الوقت، وكنت عضواً فى هذا الاجتماع، وقلنا بمنتهى الوضوح - ويُرجع فى هذا إلى سجلات الجامعة العربية من ٢٧ الى ٣٠ يناير - إنه لا توجد سياسة عربية موحدة، ولا توجد استراتيجية عسكرية موحدة، ولا يوجد قائد عام واحد، وباختصار لا يوجد شىء اسمه تعاون عسكرى عربى.

وقد تعلمت إسرائيل هذا المبدأ مثلما تعلمناه نحن: «لا تعاون عسكرى عربى».

لقد حاولنا فى الاجتماع - السابق الإشارة إليه - أن نحقق تعاوناً عسكرياً عربياً، لتصبح قوة ٢١ دولة عربية فى مواجهة إسرائيل، وفشلنا ومن هنا دخلنا حرب أكتوبر بتعاون بين مصر وسورية فقط، وتركنا لبقية الدول العربية أن تتدخل وتعاون وتساعد بالطريقة التى تراها.

وكان السبب فى هذا، هو الاجتماع المذكور حين تقدمت مصر بتخطيط إلى هذا المؤتمر الذى يضم كل وزراء الخارجية ووزراء الدفاع العرب، يحدد التزامات كل دولة فيما يجب أن تقدمه من قوات مسلحة موزعة على سبع دول عربية، وأقرت الجامعة هذا ولم ينفذ شىء منه، وبالتالى - كما ذكرت - دخلنا الحرب بتنسيق مع سورية فقط، وتركنا لبقية الدول أن تسهم بالطريقة التى تراها.

د. عمرو عبد السميع: فإذا ما تكلمنا عن الاستراتيجية فإن ذلك يفتح الباب لمناقشة معك حول بعض الذين قالوا أو كتبوا أن حرب ١٩٧٣ كانت تراجعا عن الهدف الاستراتيجى المصرى لتحرير سيناء فى الخطة جرانيت (١) أو جرانيت (٢)؟

المشير الجمسي: لقد عمد بعض الكتاب والمحللين إلى الحديث عن جرانيت (١) وجرانيت (٢) ليعطوا فضلاً للرئيس جمال عبد الناصر، ويسلبوا فضلاً من الرئيس السادات، أو بمعنى آخر: كانوا يريدون القول إن حرب ١٩٧٣ تم التخطيط لها بواسطة الرئيس جمال عبد الناصر وعبر خطتى جرانيت (١) وجرانيت (٢).

والواقع أن خطتى جرانيت كانتا موجودتين ضمن خطط عديدة للقوات المسلحة المصرية لتحرير سيناء.

وسوف يثبت التاريخ أن جمال عبد الناصر أعاد بناء القوات المسلحة المصرية بعد حرب يونيو وهذا فضل يكتب له تاريخياً، أما حرب أكتوبر ١٩٧٣ استعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً فتكتب لعهد السادات، وأنا لست مع هذا ولا ذاك ولست ضد هذا أو ذاك.

كانت الفترة ما بين يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ تمثل ست سنوات عجاف فى تاريخ مصر، وكان التخطيط المصرى يضع فى اعتباره تقسيم الفترة بالتزامن مع إعادة بناء القوات المسلحة إلى مراحل تبدأ بالصمود ثم بالدفاع ثم الدفاع النشط ثم الاستنزاف، وكان لكل من هذه المراحل خطة بأسماء مختلفة، وسعى كل إلى الحديث عن هذه الخطط بما يخدم هيئته السياسية، بل إن أحد العسكريين كتب فى مذكراته أنه كانت لدى القيادة المصرية بالإضافة إلى خطتى جرانيت، خطة أخرى تسمى (٢٠٠) لتحرير سيناء فى ١٢ يوماً.

ولقد شاركت فى وضع كل هذه الخطط، بما فيها الخطة (٢٠٠) التى اشتركت فيها بوصفى رئيس أركان جبهة قناة السويس عندما كان يتولى قيادتها أحمد إسماعيل، وكانت هذه الخطة دفاعية للدفاع عن منطقة القناة والدولة وليست لتحرير سيناء فى ١٢ يوماً!!!.

*** صادق**

د. عمرو عبد السميع: بعد مؤامرة مراكز القوى على الرئيس السادات فى مايو ١٩٧١ أصبح الفريق أول محمد صادق وزيراً للحربية خلفاً لـلفريق أول

محمد فوزى، وكانت تلك الفترة غائمة وعائمة تضاربت فيها الأقوال عن عام الحسم، وعن حالة اللاسلم واللاحرب ، وعن اختلاف الرؤى بين الحرب المحدودة والحرب الشاملة، واتسمت هذه الفترة كذلك بتضارب رأى القيادة السياسية والقيادة العسكرية فيما يتعلق بالموضوع العسكرى، وهو ما ينفى ما كنت تقول -حالاً- من أن السادات كان بعيداً عن التدخل فى التخطيط لحرب ١٩٧٣؟

المشير الجمسي: الفترة التى تولى فيها الفريق أول محمد صادق عمل وزير الحربية هى فترة تكملة وامتداد لفترة الفريق أول محمد فوزى.

والعنصر الحاكم فى تلك الفترة هو السلاح المطلوب لمصر وسورية لتحرير أراضيهما.

مصر كانت تواجه بدعم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل بالكميات والأنواع والتوقيتات التى تضمن التفوق العسكرى الإسرائيلى، وفى الجانب الآخر كان السوفييت يدعمون مصر وسورية بالسلاح بأنواع وتوقيتات وكميات تضمن التفوق العسكرى الإسرائيلى، وتمكن مصر وسورية من الدفاع عن أراضيهما من دون شن حرب.

وكان الجدل حول موضوع السلاح هو الموضوع الرئيسى لفترة الفريق أول صادق، وأخذ طابعاً سياسياً تصارعت فيه الأقوال بينه وبين السادات، ولا يعنى هذا تدخل السادات فى التخطيط للحرب، ولم يحسم هذا الموضوع أبداً. بل أقرر كرئيس لهيئة عمليات القوات المسلحة المصرية وقت حرب ١٩٧٣ أننا دخلنا هذه الحرب والعدو له التفوق العسكرى بينما الوضع الطبيعى أن يكون المهاجم له التفوق.

د. عمرو عبد السميع: أعود فأسألك فى النقطة ذاتها من مدخل آخر: ما هو تقويمك للموقف السوفييتى تجاه مصر وبخاصة فيما يتعلق بالانتقادات التى تعرض لها الاتحاد السوفييتى السابق حول تقصيره فى دعم مصر بالمقارنة بالدعم

الأميركى لإسرائيل، وهل هناك أساس فى العلم العسكرى لمقولة (السلاح الدفاعى) الذى اتهمت موسكو بأنها قصرت دعمها لمصر عليه، عندما قيل - مثلاً - إنها لم تزود مصر بقاذفة مقاتلة بعيدة المدى من نوع مماثل للفانتوم؟

المشير الجمسي: من الناحية الفنية لا يمكن التفرقة بين السلاح الهجومى والسلاح الدفاعى، لأن السلاح الموجود عندى يمكن أن أستخدمه بطريقة هجومية أو بطريقة دفاعية.

ولكن قبلما تدخل حربا أو تقوم بأى عمل عسكرى لابد أن تجرى ما يسمى (مقارنة قوات)، ونحدد فى هذه العملية ما لدينا وما لدى العدو من أسلحة، بأعدادها وأنواعها وكفاءتها ونضعهما أمام بعضهما.

عبد الناصر - مثلاً - كان يقول إن الطائرة الميج لا يمكن مقارنتها بالطائرة الميراج لأن مداها لا يصل إلى تغطية -حتى- سيناء، بينما الإسرائيليون يستطيعون الوصول إلى القاهرة.

أما عن العون السوفييتى، فقد قدم السوفييتى العون العسكرى إلى مصر وسورية، ولكن بما يحقق أهدافهم السياسية الاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط فى مواجهة الولايات المتحدة الأميركية.

* أركان وعمليات

د. عمرو عبد السميع: فى فترة التجهيز والاستعداد لحرب ١٩٧٣ تداخلت رؤى كثيرة حول دور هيئة العمليات ودور رئاسة الأركان وأعلم أنك لا تحب أن تتماس بخشونة مع أحد، ولكن فيما هو تاريخ أظن أن هذه شهادة واجبة؟

المشير الجمسي: تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية يحتم وجود وزير حربية كقائد عام ورئيس أركان كنائب له، وتشمل اختصاصات رئيس الأركان الإشراف علي أجهزة كثيرة، وهو مسئول عن عمل هذه الأجهزة وخصوصاً التنسيق فيما بينها.

ورئيس الأركان باعتباره شخصاً واحداً لا يمكن أن يقوم بالأعمال الكثيرة المطلوبة منه، بل يعتمد على الأجهزة التى تتبعه وأولها هيئة التنظيم والإدارة وهيئة التدريب وهيئة العمليات.

وليست هناك عزلة بين هيئة العمليات ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، وكل شيء فى التخطيط لابد أن يعلمه رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ويوقع عليه بجانب رئيس عمليات القوات المسلحة ثم يُصدق على هذا كله من القائد العام للقوات المسلحة وهو وزير الحربية.

وبالتالى فإن الخطة بدر (وهى خطة عمليات حرب ١٩٧٣) أنجزتها هيئة عمليات القوات المسلحة موقعة منى، ثم وقع عليها الفريق الشاذلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة آنذاك، ثم المشير أحمد إسماعيل وزير الحربية.

وليس معنى هذا أن رئاسة الأركان تبصم على خطة هيئة العمليات، لأن المسئولية مشتركة، والخطة تستغرق شهوراً طويلة لإعدادها، وتحتاج لمناقشة مع ممثلى الطيران والبحرية والدفاع الجوى وقادة الجيوش الميدانية وقادة المناطق. ومجمل الآراء هذه تصب فى هيئة العمليات لتصوغ منها مفهوما (CONCEPT) للعملية، ثم تضع الخطة التى تنفذه، والتى تكون هيئة العمليات مسئولة عنها من الألف إلى الياء.

فى صياغة المفهوم وأخذ الآراء يشترك الجميع وتكون لرئيس الأركان مؤتمراته، ولوزير الحربية مؤتمراته، ولرئيس هيئة العمليات مؤتمراته، ولكن التخطيط مسئولية هيئة العمليات. قيادة الحرب عمل فريق يشترك فيه الجميع، ونجاح حرب أكتوبر يجب أن ينسب للقيادة العامة للقوات المسلحة ولا ينسب لجهاز واحد فيها، وأنا أعلم منذ بداية سؤالك أنك تريد أن تتكلم عن الفريق سعد الشاذلى.

د. عمرو عبد السميع: أنا لا أريد، ولكننى تكلمت فعلاً عن حالة الفريق سعد الشاذلى.. وللتاريخ أسألك عن تقويمك لدور الفريق سعد الدين الشاذلى فى الإعداد لعمليات حرب ١٩٧٣؟

المشير الجمسي: لقد قام بعمله كرئيس أركان حرب القوات المسلحة فى الاستعداد لحرب أكتوبر وهذا يشمل الاشتراك فى التخطيط والتدريب والتفتيش والتنظيم بالنسبة لجميع أجهزة القيادة العامة.

لا يمكن ان نهمل دور رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى ذلك الوقت أو نقلل من شأنه.

ولقد وقفت أمام المحكمة التى رفع الشاذلى أمامها قضية على إحدى الصحف العربية لمدة أربع ساعات فى وضع انتباه لأقدم شهادتى فى صف الشاذلى.

د. عمرو عبد السميع: وقبيل لحظة انطلاق الشرارة كيف كان الجو داخل المركز ذى الرقم الكودى الذى يضم القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية؟

المشير الجمسي: كنا فى انتظار صعود الطيران المصرى لتوجيه الضربة الأولى للعدو، وفى هذه الآونة كنا نتابع أعمال العدو على الرادارات، وبالذات عمل قواته الجوية باعتبارها سلاح إسرائيل الرئيسى، وقد كانت حركة الطيران الإسرائيلى - وقتها - على شاشات الرادار ضعيفة للغاية ولم نرصد سوى طائرة واحدة قبيل الضرب.

كانت لحظة البدء مكونة من ثلاثة عناصر:

١- الضربة الجوية.

٢- قصفة المدفعية المركزة.

٣- ونزول القوات البرية إلى مياه القناة فى جبهة الجيشين الثانى والثالث.

ومرت الدقائق بصعوبة فى انتظار لحظة البدء.

د. عمروعبد السميع: فيما بعد الحرب حينما أعيد تمثيل جو العمليات أمام رجال الصحافة فى مقر القيادة العامة، أذكر أن كانت هناك صورة شهيرة تجمعك إلى جوار السادات وهو يتأمل بعض الخرائط ويضع أصبعه على بعض المواقع.. وهى نفس الصورة التى تم تنفيذها على لوحة جدارية فى بانوراما حرب

أكتوبر.. هل كان الرئيس الراحل يفهم فى هذه الخرائط أو يدرك تفاصيلها؟

المشير الجمسي: كان المشير أحمد إسماعيل هو الذى يشرح له فى هذا اليوم، وكنا نؤشر على الخرائط الموجودة أمامه، وكونه يضع أصبعه على أحد المواقع فهذا مجرد استيضاح لبعض النقاط، وأنا أفهم ما تريد، السادات لم يكن يقود العمليات، وليس له دخل بمسارها.

خلف الخطوط

د. عمرو عبد السميع: بعد الحرب بشهور قليلة كنت ضمن مجموعة صغيرة من طلبة كلية الإعلام فى جامعة القاهرة تلتقى المشير أحمد إسماعيل فى مكتبه بوزارة الحربية لإجراء حديث صحفى، وكان معه اللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية، وخصنا يومها بخبر كبير يقول إن آخر المجموعات المصرية خلف خطوط العدو على وشك العودة.. كيف تذكر عملية الإعداد لدخول هذه المجموعات خلف الخطوط؟

المشير الجمسي: هذه نواحٍ فنية دقيقة، وكل دولة لها أسلوبها فى إدخال هذه المجموعات إلى الأرض التى يحتلها العدو أو فى أرض العدو ذاتها.

وبالنسبة لحربنا كانت هذه المجموعات تنقسم إلى مجموعات تدخل سيناء للتبليغ عن تحركات العدو الإسرائيلى أو فى إسرائيل نفسها لجمع معلومات عن أشياء بعينها.

وطريقة إدخال هذه المجموعات تختلف من واحدة لأخرى، فهناك مجموعة تدخل لهدف سهل وأخرى تدخل لهدف صعب، وهناك عميل يتم زرعه وسط مجتمع العدو لفترة طويلة، وآخر يذهب لاستطلاع موقع جهاز رادار مثلاً.

د. عمرو عبد السميع: لوحة العبور ذاتها بتفاصيلها التى وردت فى شهادات القادة العسكريين أو فى بعض الرؤى السياسية أو بعض كتابات الكتاب، كانت توحى وكأن العملية نفسها أُعد لها إعداداً دقيقاً بطريقة جعلت تنفيذها أمراً آلياً

بسيطاً لم يواجه بالمقاومة التى كانت متصورة. . هل أنت مع هذا الرأى؟

المشير الجمسي: أعارض هذا الرأى مائة بالمائة، لأنه يقلل من قيمة الإنجاز العسكرى للقوات المسلحة المصرية، ومثل هذا الرأى يذكرنى بكتاب حاييم هيرتزوج عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ والذى احتوى فصلاً بعنوان (CROSSING) والذى تكلم عن أن إسرائيل فوجئت بالحرب وحدثت فيها خسائر بينما هى دولة مسالمة، ثم قفز فجأة إلى العبور الإسرائيلى إلى غرب القناة عبر الثغرة وأخذ يفيض فى وصف أحداثها ومعاركها.

هذا لون من إبخاس القوات المصرية حقها.

التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ كان مركزاً على عملية اقتحام قناة السويس عنوة، وهى التى تعتبر من أعقد العمليات العسكرية فى العالم خصوصاً أن المانع المائى أمام القوات المصرية كان فريداً فى مواصفاته، ومحمياً من الشاطئ الآخر بخط منيع محصن (خط بارليف).

ودربنا الأفراد على ظروف مماثلة فى الدلتا لم نترك شيئا للمصادفة، ودخلنا فى تفاصيل كثيرة لم يكن أحد يتصورها لضمان نجاح عملية العبور، التى تعد بداية الحرب، وإذا لم ننجح فيها لم نكن لننجح فى الحرب ذاتها.

درسنا حركة المد والجزر فى مياه القناة وسرعة التيار واتجاهاته والضوء وحالة الجو وكل شىء.

وكل هذه الحسابات سهلت على القوات المصرية نجاحها فى عملية العبور، وكانت المفاجأة هى الشىء الوحيد الذى ينقصها لتقليل نسبة الخسائر وإرباك العدو، ومن ثم كانت خطة الخداع التعبوى والاستراتيجى الشهيرة التى تظاهرنا فيها بالقيام بمناورة بينما كانت التحركات كلها تخدم هدف العبور نفسه.

كل هذا أثمر اقتحامنا للمانع المائى والعدو ليس جاهزاً، وبشكل مفاجئ للغاية، مما قلل خسائرنا إلى ٢٨٠ فرداً بنسبة لا تتجاوز ٢ فى المائة وهى أقل كثيراً مما قدرنا.

وفى هذا الإطار نقول: إن النجاح كان لأن التخطيط سليم والتنفيذ سليم أيضاً. الحرب ليست نزهة، ونسبة خسائر المصريين من القادة على كل المستويات أثناء العبور كانت أعلى من النسبة المعروفة دولياً لمثل هذه العمليات، لأنهم كانوا فى الخطوط الأمامية.

وهذا يعطيك فكرة عن مدى الجدية التى تمت بها عملية الاقتحام للقناة، والتى أرجو ألا يقلل أحد من عظمة الإنجاز فيها.

لقد كتب الجنرال « دى بوى » كتاباً عن حرب أكتوبر، اسمه: (ILLUSIVE VICTORY) ومدح فى الإعداد لهذه الحرب وما أنجزه المصريون فى عملية العبور، مؤكداً أن التاريخ سيذكر أنه لم تتم عملية مثلها بالكفاءة نفسها بما فى ذلك التنفيذ.

لا يمكن أن أنسب نجاح الحرب للتخطيط فقط، أو للأداء فقط وإلا ما كنت رجلاً عسكرياً.

* مضايق

د. عمرو عبد السميع: بعد نجاح اقتحام القوات المصرية لمانع قناة السويس المائى، ثم عملية تطوير الهجوم التى قامت بها، لماذا لم تصل إلى خط المضايق؟

المشير الجمسي: القوات المصرية حددت لتطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر بغرض الوصول إلى خط المضايق وهو الهدف الاستراتيجى النهائى لهذه الحرب، ولكن تستطيع اعتبار يوم ١٤، يوماً فاصلاً فى الحرب فما حدث فيه أثر على استئناف الهجوم.

فلقد نجحنا يوم ٦ أكتوبر فى الاقتحام، ثم هزمنا الهجوم المضاد للعدو الذى قام به يوم ٧ وأفشلناه، ثم هزمنا الضربة المضادة التى وجهها بكل قواته لنا يوم الثامن من أكتوبر بوجود جنرال أميركى فى مركز قيادة العدو فى تل أبيب، وبالتالى أصبحنا فى الموقف السليم القوى الذى يتيح لنا تطوير الهجوم.

وفى تخطيطنا للحرب حددنا الأيام الثلاثة الأولى للحرب لإنجاز الاقتحام ثم استقرار القوات وعلى ضوء الخسائر ومقتضيات الأمور على أرض المعركة نحدد الخطوة المقبلة التى تتحدد فى أحد احتمالين، أحدهما أن تتم وقفة تعبوية بعد يوم ٩ أكتوبر، والآخر أن يتم تطوير الهجوم مباشرة يوم ٩، وكتبت هذين الاحتمالين بخط يدى على خرائط الخطة ووقعت بإمضائى إلى جوارهما.

وطبقا للظروف التى أفرزتها الأيام الثلاثة الأولى للحرب، فإن احتمال تطوير الهجوم مباشرة يوم ٩ كان يجعل ظروفنا أفضل كثيراً، إلا أن المشير أحمد إسماعيل رأى ضرورة وقفة تعبوية لأيام قليلة لأنه كان يرى أن الدفاعات الجوية والقوات الجوية المصرية غير قادرة على حماية قواتنا أثناء تحركها من رؤوس الكبارى وصولاً إلى المضايق، وقد ناقشته فى هذا الأمر طويلاً وقلت له إن افتراضاته مردود عليها من الناحية العسكرية، لأن اقتحام خطوط العدو بسرعة لن يتيح له فرصة إقامة مواقع دفاعية، كما أن وجود قواتنا ملتحمة مع قوات العدو سيلغى إمكان استخدامه للطيران، ثم أن تحقيق النتائج النهائية للحرب أفضل حتى لو تكبدنا فيها خسائر أكبر.

ولكن أحمد إسماعيل كان من طبيعته الحرص الزائد، وكان مثل مونتجمرى الذى كان روميل ينسحب أمامه فى العلمين والجميع ينصحونه بمطاردته سريعاً، وهو يرى تنفيذ الخطة خطوة بخطوة وعلى مهل.

نعم أحمد إسماعيل كان حريصاً وبطيئاً أكثر من اللازم، ولهذا انتظرنا من يوم ٩ إلى يوم ١٣ أكتوبر أى أربعة أيام أعطت فرصة للعدو ليستعيد تنظيمه ويطلب مساعدات من أميركا وصلت له حتى يوم ١٢ (كما ورد فى مذكرات هنرى كيسنجر)، ومن ناحية أخرى فقد استغل العدو الهدوء على الجبهة المصرية فى فترة الوقفة التعبوية وكثف نشاطاته على الجبهة السورية، وبناء على ذلك ارتدت القوات السورية من الجولان وفقدت المبادأة، الأمر الذى دفع الرئيس حافظ الأسد لإرسال نائب وزير الدفاع لمقابلة الرئيس السادات، وليطلب منه تنشيط جبهة القناة لتخفيف الضغط على سورية.

أصبحت مصر فى مأزق، فقد كان القائد العام مُحرجاً لأنه القائد العام للقوات المسلحة فى الجبهتين، وسياسياً كان الرئيس السادات مُحرجاً لأن حلفه مع الرئيس الأسد يفرض عليه التزامات.

ومن ثم أصدر الرئيس السادات قرار تطوير الهجوم يوم ١٢ تلبية لرغبة سورية على أن يتم التطوير يوم ١٣.

د. عمرو عبد السميع: أكان هذا هو أول تدخل للسادات فى المعركة؟

المشير الجمسى: بالضبط، ولكنه أمر بتطوير الهجوم، وترك كيفية التطوير للقائد العام، الذى أمر هو الآخر بتطوير الهجوم يوم ١٣، ولكن لأسباب فنية طورت القوات هجومها يوم ١٤ بدلاً من ١٣.

د. عمرو عبد السميع: ما هى تلك الأسباب الفنية؟

المشير الجمسي: كانت الأسباب الفنية تتعلق بمحاولة تفادى تكبد القوات المصرية لخسائر أكبر، وكان أحمد إسماعيل يقول، لابد من الحفاظ على القوات المصرية سليمة، وردد هذا القول أكثر من مرة، مشيراً إلى أن القوات يجب أن تكون مؤمنة أكثر من اللازم خصوصاً أن الانهيار الذى حدث عام ١٩٦٧ ما زال عالقاً فى الأذهان.

عندما طورنا الهجوم يوم ١٤ فشل هجومنا، لأن العدو كان جاهزاً بدباباته وبصواريخ مضادة للدبابات، وظهرت طائراته فى سماء المعركة بكثافة.

أوقف هجومنا يوم ١٤ وخسرنا فيه عدداً كبيراً من الدبابات، وهذه هى البداية الحقيقية لانتقال المبادأة من اليد المصرية إلى اليد الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أننا خسرنا عدداً كبيراً من الدبابات يوم ١٤، إلا أن عدد الدبابات التى خسرتها إسرائيل من يوم ٦ إلى يوم ١٤ كان أكبر.

د. عمرو عبد السميع: قبل أن نسترسل فى هذا الأمر يهمنى أن تقيم أداء القوات الجوية المصرية فى حرب ١٩٧٣ باعتبار أن هذه القوات هى التى كان

يبدو فيها أكثر الفارق التكنولوجي بين السلاح الروسى الذى نستخدمه والسلاح الأميركى والغربى الذى تستخدمه إسرائيل؟

المشير الجمسي: كانت مهام القوات الجوية هى القيام بالضربة الأولى، وتقديم المعاونة للقوات البرية فى مراحل المعركة المختلفة، وقتال العدو الجوى لمنعه من التعرض لقواتنا، وقد قامت بكل هذه المهام خلال حرب ١٩٧٣ بكفاءة وإن كانت المبادأة تحولت فى الفترة بعد يوم ١٦ إلى العدو ليضمها إلى المبادأة البرية أيضاً.

د. عمرو عبد السميع: عندما كلمتنى عن انتقال المبادأة البرية لصالح إسرائيل على جبهة سيناء يوم ١٤ أعطيتنى تفسيراً فنياً ولكنك لم تعطنى تفسيراً فنياً لانتقال المبادأة الجوية بعد يوم ١٦ إلى يد إسرائيل؟

المشير الجمسي: التفسير هو الجسر الجوى الأميركى إلى العريش والذى بدأ بمذكرة من مسز مائير يوم ٩ إلى كيسنجر، طلباً لمعدات من ضمنها محركات طائرات وقطع غيار للطائرات وأجهزة لاسلكية للشوشرة والإعاقة.

* فى الجانب الآخر

د. عمرو عبد السميع: فى ميدان المعركة دائماً كل قائد يضع عينه بشكل ما على نظير له فى الجانب الآخر يحاول أن يستقرئ فكره ويواجهه.. على من كانت عيناك فى إسرائيل أثناء المعركة؟

المشير الجمسي: عيناى كانتا على إسرائيل إجمالاً.

الحرب ليست رئيس العمليات فى مواجهة رئيس العمليات ولا قائد الدفاع الجوى فى مواجهة قائد الدفاع الجوى ولكنها إجمالى الأجهزة التى تحدد شكل الأداء فى مواجهة إجمالى أجهزة العدو التى تحدد شكل أدائه.

دايان لم يكن (OPPOSIT NUMBER) لأحمد إسماعيل مثلاً، ولكن على نطاق أقل كثيراً من القيادة العامة أو هيئة العمليات يمكن أن يكون سؤالك

متحققاً فنقول: إن الجنرال شارون هو الرقم المعاكس للواء عبد رب النبى حافظ قائد الفرقة ١٦ مشاة ميكانيكى فى منطقة الثغرة، يعنى أمامنا قطاع جغرافى معين يشهد معركة بعينها فيها قائد يهاجم وقائد يدافع وهكذا.

د. عمرو عبد السميع: هل تركت حرب ١٩٧٣ بصمات واضحة على العلم العسكرى - حتى الآن - أم أن تأثيرها فى هذا المجال كان وقتياً، وهل اقتصر ذلك على بروز أهمية الصواريخ المضادة للطائرات من طراز سام والمضادة للدبابات أم شمل تأثيرات أخرى؟

المشير الجمسي: أضافت حرب ١٩٧٣ إضافات كثيرة فى مجال العلم العسكرى أهمها الدقة فى التخطيط لاقتحام مانع مائى مدبر فى مواجهة عنيدة من العدو، باستخدام وسائل العبور المختلفة من معديات إلى قوارب مطاطية إلى جسور، وأهم هذه الوسائل كانت الجسور الثمانية التى أقيمت فى زمن قياسى بلغ ثمانى ساعات وبما أثبت أيضا أن المعدات السوفييتية فى هذا المجال بالذات كانت جيدة، وكذلك فى مجال الصواريخ المضادة للدبابات (مولتيكا) التى أبلت بلاءً حسناً، وعلى الجانب الإسرائيلى ظهرت أهمية صواريخهم المضادة للدبابات، وكذلك أثبتت الدبابة M60 كفاءتها الكاملة فى مواجهة الدبابات ت٥٤، وت ٣٤ السوفييتية التى كان المصريون يستخدمونها.

د. عمرو عبد السميع: كيف سار مسلسل الأحداث - من وجهة نظرك - بعد محاولة تطوير الهجوم المصرى وفشلها؟

المشير الجمسي: على الرغم من فشل الهجوم المصرى يوم ١٤ إلا أنه ربما يكون خفف الضغط عن الجبهة السورية، بسحب الطيران الإسرائيلى إلى الجبهة المصرية.

وفى يوم ١٥ كان واضحاً أن المبادأة انتقلت إلى الجانب الإسرائيلى، وفى ليلة ١٥/١٦ أكتوبر تجمعت فرقتان إسرائيليتان مدرعتان، كل منهما تضم ٣٥٠ دبابة، إحداهما بقيادة الجنرال شارون، والأخرى بقيادة الجنرال أدن على الطريق

الأوسط فى مواجهة الفرقة ١٦ مشاة ميكانيكى المصرية بقيادة عبد رب النبى حافظ، وضغط الإسرائيليون على الجانب الأيمن للجيش الثانى الميدانى المصرى - ودائماً يكون الجنب أضعف - فى محاولة لزحزحة القوات المصرية إلى الشمال بما يترك فجوة أمام القوات الإسرائيلية تستطيع عبرها أن تصل إلى الضفة الشرقية لقناة السويس ومنها تعبر إلى الشاطئ الغربى، وقد حاول الإسرائيليون ذلك يوم ١٦ وفشلوا، ثم حاولوا ليلة ١٧/١٦ ونجحوا فى أن يصلوا إلى الضفة الشرقية للقناة بقوة كتيبة مظلات وكتيبة دبابات، ثم عبرت وحدة المظلات القناة، وجزء من الدبابات يتراوح عدده بين سبع وعشر دبابات، واختفوا بين الأشجار الموجودة فى الضفة الغربية، ثم بدأت معركة الدفرسوار التى يطلق عليها اسم الثغرة، والتى شهدت تعتيماً إعلامياً من الجانب المصرى وتضخيماً إعلامياً من جانب العدو، فأعطيت أكبر من حجمها في نظر المصريين والعرب.

ترتب على هذه المعركة توسيع الثغرة إلى أن تدخل كيسنجر وأوقف القتال يوم ٢٢، وظن بعض الناس أن نتيجة الحرب هى قوات لمصر في الشرق وقوات لإسرائيل فى الغرب، وهذا غير صحيح إطلاقا، بدليل أن الجانب الإسرائيلى كان يعارض وقف إطلاق النار يوم ٢٢ لأن قواتهم كانت قابعة فى شريحة صغيرة من الأرض فى وضع يعتبرونه غير مؤمن، وبالتالى فإنهم على الرغم من اضطرارهم لقبول وقف إطلاق النار، خرقوا هذا الوقف واستمروا فى القتال حتى يوم ٢٥ وحاولوا الاتجاه عبر منطقة الثغرة إلى مدينة الإسماعيلية فى الشمال على أمل دخول مدينة مصرية كبيرة تصبح ورقة فى أيديهم فى أية مفاوضات ولكنهم فشلوا فى هذا فاتجه الإسرائيليون جنوباً إلى السويس وفشلوا أيضاً وتكبدوا خسائر هائلة مما دفعهم إلى قبول القرار ٣٣٩ بوقف إطلاق النار يوم ٢٨.

وفى هذا السياق يهمنى الرد على الأكاذيب التى ذاعت وشاعت عن أننا أحدثنا فراغاً فى الجانب الغربى للقناة بتطويرنا للهجوم مما مكن إسرائيل من إحداث الثغرة وهذا كلام غير صحيح مطلقاً لأنه تم احتواء القوات الإسرائيلية غرب القناة بالفرقة الرابعة المدرعة والفرقة ٢٣ الميكانيكية ولواءات من المظلات

والصاعقة والمشاة، فإذا كانت هذه القوات كلها موجودة فى الغرب فكيف يقال إننا أحدثنا فراغاً، وكل الذى استطاع الإسرائيليون تحقيقه فى هذه العملية كلها هو قطع طريق مصر - السويس الصحراوى فحسب.

* الاختلاف

د. عمرو عبد السميع: يبدو أن مشهد الثغرة فى غرفة العمليات المصرية كان أكثر دراماتيكية مما ذاع عن اختلاف وجهات النظر بين القيادة السياسية وبعض القادة العسكريين.. ماذا كانت ملامح هذا الخلاف من وجهة نظرك؟

المشير الجمسي: كنا فى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية نشعر أن المبادأة أصبحت فى يد إسرائيل، وكانت معلوماتنا تفصيلية عن الجسر الأميركى الجوى ومدى ضخامته، والذى كان يفرغ الإمدادات فى العريش لتظهر هذه الإمدادات مؤثرة وبسرعة على الجبهة المصرية.

وكنا نحلل وجود العدو على الضفة الغربية بإحساس خطير، وندرك أنه يريد الحصول على مدينة أو مدن كبيرة فى غرب القناة ليساومنا على وجود القوات المصرية فى الشرق ويضيع معالم ونتائج الحرب كلها وإنجازاتها.

وبالتالى كنا حريصين كل الحرص على احتواء القوات الإسرائيلية التى عبرت إلى الغرب من دون تأثير على وضع القوات المصرية الموجودة فى شرق القناة.

وهنا ظهرت فكرتان فى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية:

الأولى: كانت فكرة الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان، ويرى سحب أربعة لواءات مدرعة من الشرق إلى الغرب لتساعد القوات المصرية فى تدمير القوات الإسرائيلية الموجودة فى الغرب وكان قد ذهب ليلة ٢٠/ ٢١ لتفقد الجيش الثانى وعاد من هناك بهذا الرأى.

الثانية: كانت فكرة تبنيتها أنا والمشير أحمد إسماعيل وتقول بأن لا مساس بالقوات المصرية الموجودة فى الشرق لأن أى انسحاب سيؤثر على قوة وتماسك

القوات المصرية فى الشرق، كما أن أشد المعارك صعوبة هى الانسحاب وخصوصاً تحت ضغط العدو.

واحتدم الاختلاف فطلب الفريق سعد الشاذلى أن يبلغ الأمر لرئيس الجمهورية نظراً لخطورة الموقف.

وبناء على طلب الشاذلى اتصل المشير أحمد إسماعيل بالسادات، وجاء الرئيس إلى مقر القيادة العامة واجتمع بأحمد إسماعيل فى مكتبه لمدة ساعة ثم دخل إلى غرفة العمليات فى حوالى الحادية عشرة مساء.

د. عمرو عبد السميع: فلنتوقف عند نقطة الاجتماع الذى طلبه الفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان المصرى مع السادات ليفصل فى وجهتى نظر ظهرتا فى القيادة العامة المصرية فى شأن مواجهة الثغرة.. من كان حضور هذا الاجتماع؟

المشير الجمسي: قائد القوات الجوية، وقائد الدفاع الجوى، ومدير المخابرات الحربية ورئيس العمليات ورئيس الأركان، ثم دخل علينا الرئيس السادات ومعه أحمد إسماعيل ووزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية عبد الفتاح عبد الله.

واستمع السادات إلى مدير المخابرات الحربية الذى مثل العدو فى هذا المؤتمر، وقدم تقييماً لأعمال القتال التى يقوم بها العدو، وقال رأيه، ومثلت أنا القوات المصرية وقدمت رأياً كان ملخصه بالإحصاءات والأرقام أن لدينا من القوات فى الضفة الشرقية للقناة ما يجعل المحافظة على نتائج حرب أكتوبر أمراً متحققا، وأن قواتنا لديها من الأسلحة والمعدات ما يجعلها قادرة على صد أية هجمات إسرائيلية، كما أظهرت خطورة فكرة سحب أية قوات من الضفة الشرقية، وقلت إننا يجب أن نحتوى الثغرة فى الضفة الغربية بقواتنا الموجودة فى الضفة الغربية أيضاً.

أما الفريق سعد الدين الشاذلى فلم يبد رأيا، وفسر ذلك فيما بعد فى مذكراته حين كتب أن وزير الدولة عبد الفتاح عبد الله طلب منه الكلام فرفض قائلا: «فيم سأتكلم.. لقد استمع إلى كل الناس ولم يسمعنى؟!».

فى هذا الاجتماع قال السادات إنه لن يسحب أى جندى من الضفة الشرقية للضفة الغربية، وبت فى الخلاف الناشب داخل القيادة مقرراً احتواء الثغرة فى الغرب بالقوات المصرية الموجودة فى الغرب فقط.

انتهت الحرب على هذا النحو يوم ٢٨ أكتوبر بعدما أخذ السادات القرار السياسى بإيقاف إطلاق النيران بعد اتصالات مع كيسنجر كانت مستمرة من يوم ٧ إلى يوم ٢٨، وقال فى أسبابه لقبول وقف اطلاق النار إنه حارب بما فيه الكفاية - يعنى بنجاح - وأنه غير مستعد لمحاربة أميركا خصوصا بعد الجسر الجوى إلى العريش، والأسلحة المتقدمة التى أمدت أميركا إسرائيل بها والتى عددها السادات فى مذكراته التى نشرت تحت عنوان «البحث عن الذات».

بمعنى آخر، فقد رأى السادات من الناحية السياسية أنه يجب أن يوقف القتال عند هذا الحد ويلعب الدور السياسى استكمالا للدور العسكرى وهذا حقه كقائد عسكرى.

*** خرافات**

د. عمرو عبد السميع: هل كان دفع الفرقة الرابعة المدرعة إلى الشرق لتخفيف وطأة الهجوم الإسرائيلى على سورية عاملاً مساعداً للإسرائيليين فى تحقيق الثغرة؟

المشير الجمسي: هذه خرافات شاعت وذاعت دون مبرر، نحن لم نقحم الفرقة الرابعة المدرعة شرق القناة، ولم تتدخل هذه الفرقة فى الحرب شرق القناة، ولكن لواءً واحداً منها اشترك فى عملية تطوير الهجوم المصرى يوم ١٤، وبعد ما فشل هذا التطوير أُعيد اللواء وانضم إلى فرقته فى الضفة الغربية للقناة.

كيف يمكن أن تكون هذه الفرقة أقحمت فى الحرب بينما كانت هى التى تحاصر قوات إسرائيل غرب القناة بدءا من يوم ٢٢ أكتوبر حتى يوم ٢٨ بقيادة اللواء عبد العزيز قابيل؟

والغريب أن أحد المسئولين المصريين العسكريين السابقين وآخر من المدنيين كتب كل منهما فى مذكراته أن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أفرغت الضفة الغربية من الاحتياطيات.

وهذا لم يحدث مطلقا فبماذا كنا نقاتل فى الغرب إذا كنا أفرغناه من الاحتياطيات.

لقد كان لدينا فى الغرب: الفرقة الرابعة المدرعة كاحتياطى للجيش الثالث الميدانى، والفرقة ٢١ المدرعة كاحتياطى للجيش الثانى الميدانى، والفرقة ٢٣ ميكانيكى فى الجيش الثانى بالإضافة إلى لواء دبابات الحرس الجمهورى والذى منع تقدم الإسرائيليين على طريق مصر - الإسماعيلية قبل اتجاههم جنوباً نحو السويس.

إذن كانت لدينا قوات كبيرة وإلا كنا اضطررنا إلى سحب قوات من الضفة الشرقية بما يحدث انهياراً للأوضاع التى تحققت بالحرب منذ يوم ٦ أكتوبر.

د. عمرو عبد السميع: قال الرئيس السادات فى إحدى خطبه بعد الحرب إنه استخدم سلاح الردع فى محاولة لمنع هذه الثغرة فهل كان سلاح الردع هو صواريخ سكود؟

المشير الجمسي: لم تكن صواريخ سكود وعلى أية حال استعملنا سكود من أول الحرب إلى نهايتها.

د. عمرو عبد السميع: وهل كانت نتائجه مؤثرة؟

المشير الجمسي: كانت عادية.

د. عمرو عبد السميع: هل كانت محدودة مثلما رأينا فى حرب الخليج؟

المشير الجمسي: بالطبع كانت محدودة لأن مشكلة هذا الصاروخ أنه ليس دقيقاً وانتشاره كبير وبالتالى لا يمكن أن يكون مؤثرا والمدافع أفضل منه لأنها عندما تضرب الهدف تصيبه مباشرة مرة واثنين وثلاثة، إلا أن ميزة السكود - بالنسبة

لنا - كانت أن مداه طويل يتراوح ما بين ٧٩ - ٨٠ كيلو متراً وكنا نريده فى قصفة النيران المركزة الأولى فى الحرب - والتى استمرت ٥٣ دقيقة - ليصل إلى مطارات مليز ومقر القيادة العسكرية الإسرائيلية فى جبل أم خشيب فى عمق سيناء، ولم يكن ممكناً أن نصل إليها سوى بالطيران أو بالسكود وكانت لدى الطيران مهام وأهداف كثيرة وبالتالى استخدمنا السكود كما استخدمناه قبيل وقف إطلاق النيران.

*** حصار!**

د. عمرو عبد السميع: هل كان الرئيس السادات دقيقاً عندما قال إن القوات الإسرائيلية غرب القناة كانت محاصرة بواقع صاروخ لكل دبابة؟

المشير الجمسي: لا أتذكر الإحصائية تماماً ولكن الذى أؤكده أن القتال بيننا وبينهم لم يصل - أبداً - إلى حالة حصار بالمفهوم العسكرى الذى يعنى أن قوة أصبحت محاطة من جميع الجهات بالقوة المعادية ولا يسمح لهذه القوة بالخروج إلى أن تدمر أو تستسلم.

لو طبقنا هذا الكلام سنجد أن حالة حصار لم تتحقق لأحد الطرفين، ولكن ما حدث هو أن القوات المصرية قامت باحتواء قوات الثغرة الإسرائيلية التى كانت فى شريحة محددة من الأرض تحدها القناة من ناحية وقواتنا والجبال من الناحية الأخرى.

أما لو كانت حوصرت لكنا ذبحَناها، لوكان لواء إسرائيليا واحدا حوصر (٣٠٠٠ فرد تقريبا) لكانت فرصة العمر بالنسبة لنا.

مشكلة الإسرائيليين فى الثغرة أنهم كانوا فى شريحة ضيقة من الأرض لا تسمح لهم بالانسحاب من ثغرة عرضها ٧ كيلو مترات، كما أنها لا تسمح لهم بتحقيق شىء أكثر مما حققوه.

البنتاجون وكيسنجر كانا يفهمان هذا الوضع تماما بدليل أننى حين ذهبت إلى

مفاوضات الكيلو ١٠١ حاول الإسرائيليون أن يقولوا إن لهم قوات فى الغرب، كما أن لمصر قوات فى الشرق وغير ذلك منْ الكلام الذى لا أعتبره كلاماً عسكرياً، إلا أن اللغط الإسرائيلى لخص نفسه فى النهاية وبناء على نصائح كيسنجر فى مطلب واحد هو أن يسمح له بالانسحاب إلى الضفة الشرقية وترك الثغرة تماما.

ولو كان الاسرائيليون يشعرون أنهم قادرون على عمل شىء ما كانوا فكروا فى الانسحاب أبدا.

* انهيار!

د. عمرو عبد السميع: وصف الرئيس السادات مشهد اجتماعه بالقيادة العامة للقوات المسلحة لمناقشة موضوع الثغرة قائلا إن الشاذلى كان منهاراً فهل كان منهاراً بالفعل؟

المشير الجمسي: الشاذلى قام بزيارة ميدانية للجبهة وعاد برأيه العسكرى وقد اختلفت معه فى هذا الرأى ولكنه كان اعتقاده الفنى ولم يكن الشاذلى منهاراً، وأكررها للمرة الثانية - لم يكن الشاذلى منهاراً.

د. عمرو عبد السميع: فى تصورك لماذا عزل الرئيس السادات الفريق سعد الدين الشاذلى أركان حرب الجيش المصرى؟

المشير الجمسي: لا أعلم - بالضبط - الأسباب والمبررات التى نقل الفريق سعد الدين الشاذلى- بناء عليها - من وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية ليعمل سفيراً بعد الحرب مباشرة.

وسألت المشير أحمد إسماعيل فى هذا الموضوع فكان رده هذا قرار سياسى وليس لنا أن نناقشه.. وسكت.

وقد أجريت هذا الحديث المنفرد مع المشير لأننى - فى الواقع - كنت أتساءل - فى حيرة - لماذا ينُقل، إن اختلاف وجهات النظر مطلوب وهو أمر عادى ولا

يمكن أن يكون المؤتمر الليلى فى مقر القيادة العامة سبباً معقولاً لهذا العزل.

أقسم بالله أننى لا أعرف سبب عزل الشاذلى وإلا ما كنت سألت أحمد إسماعيل.

د. عمرو عبد السميع: قبل أن نعود لسرد الأحداث مرة أخرى نتوقف قليلاً عند هذه النقطة لأسألك: ما هى خبرة تعاملك الشخصى مع الرئيس السادات أثناء العمليات ثم كوزير حربية فيما بعدها؟

المشير الجمسى: عندما كان يحضر المؤتمرات العسكرية وأنا رئيس هيئة العمليات ويستفسر عن شيء كنت واحداً من القادة الذين يردون عليه - كل بحسب اختصاصه - سواء فى التخطيط أو عملية العبور أو مجريات الحرب عموما.

وعندما أصبحت وزيراً للحربية كانت علاقتى به مثل علاقة أى وزير فى الدولة به ولكن منصب وزير الحربية له وضع خاص إذ أن رئيس الدولة هو القائد العام للقوات المسلحة، وبالتالى فأغلب الموضوعات المتعلقة بوزارتى تُرفع له ليبت فيها شخصياً بدلا من الرفع إلى رئيس الوزراء.

كنت - أحيانا - أطلب منه أن يتحدث إلى بعض الزعامات العربية لشراء سلاح نستعوض به ما فقدناه فيرسل مبعوثيه للأمر وهكذا.

ولا يعنى هذا أن بينى وبينه عمل ما، بحيث يقول رأيا فى التدريب أو التخطيط - مثلا - هذه المسائل ليس له فيها على الاطلاق،

د. عمرو عبد السميع: علاقتك بالسادات فيها أمر لا أفهمه؟

المشير الجمسي: لن تفهمه!!

د. عمرو عبد السميع: تخرج من منصبك كوزير دفاع ثم يرقيك إلى رتبة المشير بعد حضورك احتفالات العريش بالجلاء ثم تصبح خارج الحكم تماماً.. كيف؟

ـا المشير الجمسي: لا أعرف.. بُلغت بموعد رفع العلم - رسمياً - فى سيناء وحضرت الاحتفال وانتهت المراسم ولم أكن وزير حربية - فى ذلك الوقت - ولكن كان وزير الحربية كمال حسن على، ورجعت مع كل الوزراء بعد الاحتفال واتصل بى ليلاً المرحوم على حمدى الجمال رئيس تحرير الأهرام الأسبق وأبلغنى بخبر ترقيتى إلى رتبة المشير، وأن هذا الخبر سيذاع فى نشرة أخبار الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم وتلى ذلك مباشرة - أن اتصلت بى رئاسة الجمهورية وأبلغتنى بنفس الموضوع وبعد ذلك بدقائق اتصلت بى رئاسة الجمهورية مرة أخرى لتبلغنى أن الرئيس السادات سيذهب إلى بورسعيد فى اليوم التالى ليركب اليخت «الحرية» من بورسعيد إلى الإسماعيلية وقد طلب أن أحضر لأركب معه اليخت من بورسعيد برتبتى الجديدة.

وبحثت عن الرتبة الجديدة ليلاً فلم أجد، ولجأت إلى السكرتير العسكرى السابق لى ففتح أحد المحلات فى منتصف الليل، وعلقت الرتبة للمرة الأولى والأخيرة فى هذا اليوم وحضرت بها مرور الرئيس السادات من بورسعيد إلى الإسماعيلية وعدت من الإسماعيلية إلى القاهرة مباشرة ولم أتناقش معه فى أى موضوع.

وعلى ظهر اليخت أخذ السادات يستعيد الذكريات عن حرب أكتوبر وهو ينظر إلى بقايا خط بارليف على الضفة الشرقية للقناة.

* ما بعد الحرب!

د. عمرو عبد السميع: فى مثل هذه المواقف الاحتفالية بعد الحرب لاحظ الكثيرون أن الرئيس السادات بدأ يتكلم عن حرب أكتوبر وكأنه كان جزءاً من القيادة العسكرية للحرب فهل لاحظت نفس الأمر؟

المشير الجمسي: بعد الحرب كنت أشعر أننا حينما نتكلم فى بعض الموضوعات كان يسهم فى الحديث لأنه ألم بالخطة العسكرية أثناء الاستعداد

للحرب وكلمة (الإلمام) تعنى إلمام قائد سياسى بعمل عسكرى، من دون الدخول فى أية تفاصيل فنية أو عسكرية يطلب فيها مثلاً - التعديل أو الإضافة.

على أية حال كان مختلفاً إلى حد ما عن لهجته فيما قبل الحرب، ففى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى انعقد قبيل الحرب مباشرة يوم أول أكتوبر قال: «أنا اتحمل المسئولية من ورائكم، وعليكم أن تقوموا بعملكم بشكل عادى ولا تتأثروا بوجهة نظرى» وهكذا لم يتدخل السادات فى أى عمل عسكرى وإنما أصبح ملماً بالموضوع وبالتالى استخدم إلمامه هذا ليشعر أى مستمع بأنه على علاقة بالأمر.

د. عمرو عبد السميع: كنت وزيراً للدفاع وقائدا عاماً للقوات المسلحة المصرية فى مرحلة الإعداد لمعاهدة السلام مع إسرائيل، ماذا كانت حقيقة مشاعرك وهل هناك أى صحة لما قيل إنك شعرت بحزن شديد لانتهاء حالة الحرب؟

المشير الجمسي: لقد اشتركت فى المفاوضات مع الجانب الإسرائيلى فى المحادثات العسكرية فى الكيلو ١٠١، والتى انتهت بفك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية والتى بناء عليها صيغت اتفاقية النقاط الست التى وضعها كيسنجر، ووافقت عليها مصر فى ٧ نوفمبر ١٩٧٤، وقد نفذت هذه الاتفاقية لأننى كنت رئيسا للعمليات ورئيساً للوفد المفاوض العسكرى فى ذلك الوقت ثم أصبحت رئيساً للأركان وبالتالى كان من واجبى أن أنفذ هذه الاتفاقية.

ثم اشتركت فى مفاوضات أخرى أعقبتِ رحلة السلام إلى القدس، التى قام بها الرئيس السادات حين جاءنا مناحيم بيجن إلى القاهرة، وتشكل الوفد المصرى برئاسة السادات ليضم حسنى مبارك نائب الرئيس، وممدوح سالم رئيس الوزراء، وأنا وزير للحربية، وبطرس غالى وعصمت عبدالمجيد، وكانت هذه المفاوضات عملاً سياسيا بحتا واشتراكى فيها كان بهذا المعنى، وقد عقدنا اجتماعاً واحداً فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ ثم تشكلت بعد ذلك لجنتان إحداهما سياسية تضم وزراء الخارجية ومقر اجتماعها القدس، والثانية عسكرية تضمنى أنا

ووزير الدفاع الإسرائيلى عيزرا فايتسمان ومقر اجتماعها القاهرة وكانت كل نتائج مباحثاتى أرفعها للرئيس السادات أولاً بأول.

وكان كل التركيز فى مباحثاتى مع الجانب الإسرائيلى على أن تعود سيناء محررة كاملة للسيادة المصرية من دون وجود أية مستعمرة فيها أو أى قيد على الجانب المصرى، وكان الرئيس السادات - حسبما يُظهر لى - يؤيد هذا تماما وكل المناقشات التى دارت بيننا تؤكد على هذه المعانى.

ولم أشترك فى كامب ديفيد أو أسهم فيها - ولكن بعد أن عاد السادات من هناك بأسبوعين استدعانى ليخبرنى بانتهاء مهمتى فى الوزارة قائلا: «أنا ح أغير الدولة»!

د. عمرو عبد السميع: ما تعنى عبارة تغيير الدولة؟

المشير الجمسي: طلبنى فى استراحة القناطر الخيرية يوم ٣ أكتوبر وقال لى إن مصر ستبدأ مرحلة تاريخية جديدة، وأنه قرر إجراء تعديلات أساسية فى الدولة، وأنه سيغير وزارة ممدوح سالم ليتولى د. مصطفى خليل رئاسة مجلس الوزراء، وستحلف الوزارة الجديدة اليمين يوم ٥ أكتوبر وأن كمال حسن على سيصبح وزيراً للحربية وأن سيد مرعى سيخرج من منصب رئيس مجلس الشعب (البرلمان المصرى).

وهنا أجبت الرئيس وعظمت (أى التحية العسكرية) فالقرار قراره وله حق تعيين الوزراء وتغييرهم.

كان هناك عرض عسكرى مقررا له أن يتم يوم الجمعة ٦ أكتوبر وكنت أقوم بترتيباته، وجهزت مراسمه ولكن عندما حلف كمال حسن على اليمين أمامى فى التلفزيون يوم ٥ أكتوبر غادرت مبنى الوزارة على الفور، وفهمت أن كمال حسن على هو الذى سيحضر العرض العسكرى.

*** «١٨ و١٩ يناير»**

د.عمرو عبد السميع: سنعود مرة أخرى لاستجلاء جوانب أخرى عن دورك فى المباحثات السياسية ولكن هناك نقطة نود أن نتوقف عندها أولاً وهى المهمة السياسية التى أوكلت للقوات المسلحة بمواجهة اضطرابات الشوارع التى عرفت بأحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ فما هى ملابسات تكليفك بهذه المهمة؟

المشير الجمسي: اسأل ممدوح سالم رحمة الله عليه!!

د.عمرو عبد السميع: سيادتك كنت نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية المكلف بالمهمة؟

المشير الجمسي: تدخلت القوات المسلحة بعد أن انهارت السلطة فى الدولة وتدخلت هذه القوات بناء على طلب من رئيس الدولة أنور السادات ورئيس الوزراء ممدوح سالم لإعادة الانضباط إلى الشارع.

هاتفنى السادات من أسوان وقال لى: «تدخل لحماية القاهرة».

ونفذت مدركاً أن القانون يحتم على القوات المسلحة - طالما أصبحت طرفا فى أمر كهذا - أن تصبح لها اليد العليا فى كل شيء وقد نسقت فى هذا مع ممدوح سالم.

استمرت العملية يومين ولكن إقحام القوات المسلحة فى مثل هذا العمل لم يكن أمراً مريحاً بالنسبة لى كوزير حربية على المستوى المعنوى.

د. عمرو عبد السميع: لماذا لم يكن مريحا؟

المشير الجمسي: طبقا للقانون الموضوع من قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ فإن القوات المسلحة تنزل إلى الشارع فى حالة الكوارث أو الفيضانات أو المواقف الخطيرة التى تنهار فيها السلطة المدنية للدولة.

ولكننى استشعرت أن نزول الجيش يعرضه للخطر، أو يعرض المدنيين للخطر أثناء محاولته إلزامهم بالخضوع بالقوة للقانون، ولهذا كنت حريصاً كل

الحرص على ألا يحدث صدام بين الجيش والشعب، وبخاصة أننا كنا خارجين من حرب أكتوبر والتلاحم سائد ما بين الشعب والجيش، والمفهوم أن العمل العسكرى موجه - أساساً ضد العدو.

ولهذا كله كنت أشعر بعدم الارتياح لإقحام القوات المسلحة فى هذا الموضوع، ولكن لم يكن لى خيار فى ذلك لأنه أمر واجب التنفيذ لإعادة سلطة الدولة لصالح أمن الدولة.

د. عمرو عبد السميع: وهل كان لدى القيادة السياسية خيار آخر؟

المشير الجمسي: لا أعرف ولكن يبدو أن سلطة البوليس كانت انتهت، ورفع رئيس الوزراء الأمر لرئيس الدولة طالباً دخول الجيش بما يعنى أن السلطة المدنية انهارت وسقطت بالفعل.

*** أداة**

د. عمرو عبد السميع: نعود إلى المهمة السياسية الكبيرة وهى مباحثات السلام، وفى هذا السياق كانت هناك رؤية لأحد كبار الكتاب المصريين تقول: «إن حرب اكتوبر حرب أهدرت فيها السياسة المكاسب العسكرية» فهل هذا صحيح؟

المشير الجمسي: السياسة لها أهلها!!

ولن أرد على السؤال سوى بأن السياسة تشمل الوزارة ومجلس الشعب ومجلس الأمن القومى ورئيس الدولة.

ولقد مضى السادات عبر كل هذه المؤسسات فى عمليته.

د. عمرو عبد السميع: تقصد من الناحية الإجرائية؟

المشير الجمسي: نعم وبموافقة الجميع فليس لى هنا أن أقيم من أهدر مكاسب من؟

لقد وافق مجلس الشعب بالإجماع على كامب ديفيد وخرجت الناس سعيدة فى الشارع ورفعت الزينات والأنوار فى كل مكان. . فماذا تريد؟

الجهاز العسكرى أداة "TOOL" فى يد الجهاز السياسى وقوة الدولة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومعنوياً هى كل متكامل يمثل ما يسمى (سياسة الدولة).

ومهارة القيادة السياسية هى أن تستغل قدرات الدولة فى كل المجالات لتحصل على أفضل نتيجة للحرب سياسياً فهل فعلت القيادة هذا؟

ومن الذى يقول إذا كانت السياسة أهدرت الإنجاز العسكرى، أو أن العسكرية أهدرت إنجاز السياسة؟

المؤرخون فقط هم الذين من حقهم أن يقولوا هذا.

د. عمرو عبد السميع: وصلاً لحديثنا عن مقولة هل أهدرت السياسة مكاسب العسكرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، بوصفك خبيراً استراتيجياً.. هل كانت القوات المسلحة المصرية بعد الحرب فى وضع يؤهلها للحصول على نتيجة سياسية أفضل مما حصل عليه السادات؟

المشير الجمسي: القوات المسلحة ليس لها أن تتدخل فى بحث مثل هذه المواضيع، الجيش يحترف العسكرية والحرب، وبداية الحرب قرار سياسى، ونهاية الحرب قرار سياسى.

د. عمرو عبد السميع: إذا لم يكن من الطبيعى أن تتدخل فى قرارات سياسية من هذا اللون، فهل لى أن أسألك هل أجهشت فعلاً بالبكاء فى موقف مفاوضات مع كيسنجر؟ ولماذا كان ذلك من قائد عسكرى يحترف الحرب وليس له علاقة بالسياسة؟

المشير الجمسي: كل ما كتبه الصحفى الكبير محمد حسنين هيكل عن أن عيناى أغرورقتا بالدموع فى أسوان أثناء مفاوضات فض الاشتباك الأول صحيح.

كان رئيس الوفد المصرى إسماعيل فهمى وزير الخارجية وكنت أنا حاضراً بوصفى رئيس أركان القوات المسلحة، وأمامنا هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأميركى، ووجدت فى أثناء المفاوضات أن كيسنجر أعطى مواضيع الأمن

الإسرائيلى اهتمامه الرئيسى، وحرم مصر من نقاط كثيرة تحقق لها أمنها، فقد حدد عدد القوات المصرية فى الضفة الشرقية للقناة، وحدد أنواع الأسلحة، ولأننى أمثل العسكرية المصرية فى هذا الاجتماع فقد أبديت استيائى الشديد وقلت له: «أنا لا أوافق إطلاقا على القيود التى تضعها بالنسبة للقوات المسلحة المصرية».

وفوجئت بكيسنجر يقول لى: (MY DEAR GENERAL).. «يا عزيزى الجنرال لقد اتفقت مع السادات على كل شىء.. أنا أتكلم فى السياسة وننظر إلى الأمام. من أجل السلام» وكرر الكلمة الأخيرة مرتين"PEACE".

ورددت على كيسنجر: «إذا كنت تريد الحديث عن السلام أمامك إسماعيل فهمى، أما أنا فلست رجل سلام».

وتركت المائدة ونهضت، وأغرورقت عيناى بالدموع، فكيف يمكن أن أدافع عن هذا الموقف العسكرى الجديد الذى نوضع فيه، والذى قد يعرضنا للخطر، وكان فى ذهنى وأنا جالس أمام كيسنجر مكاسب حرب أكتوبر التى لا يجب أن تمس، وكان فى ذهنى - أيضاً - أن إسرائيل لن تفوت فرصة للرد على حرب ١٩٧٣، وقد يتيح لها الوضع العسكرى الجديد الذى يقره كيسنجر هذه الفرصة.

دخلت إلى الحمام، وهناك أخرجت منديلاً من جيبى ومسحت به دموعى، ثم عدت إلى مائدة المفاوضات وجلست صامتاً.

وخرجت من الجلسة لأذهب إلى السادات ورويت له ما حدث، فإذا به يقول: «أنا أتكلم فى موضوع سياسى، والموضوع السياسى ننظر فيه إلى الأمام وإلى تحقيق استراتيجيات السلام».

أى أن السادات أمن على كلام كيسنجر الذى قاله لى.

د. عمرو عبد السميع: يا سيادة المشير ذكرت لى فى موقع سابق من هذا الحوار أن الرئيس السادات كان يسير - إجرائياً - فى خطوات السلام بشكل مضبوط

فيحصل على موافقات من مجلس الأمن القومى، ثم من مجلس الشعب وهكذا. فهل حصل على مثل هذه الموافقات فى أمر تخفيض القوات وتحديد نوعية أسلحتها؟

المشير الجمسي: لم يحصل.

د. عمرو عبد السميع: كيف لم يحصل؟

المشير الجمسي: مثل الناس!!!!

لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو رئيس الدولة فى مصر، وكل دولة نامية تسير بهذه الطريقة، ولا تجعلنى أثور عليك!!

أنا لا أتكلم عن تاريخ السادات، ولكننى أتحدث عن حديث الحرب ونتائجها العسكرية والسياسية.

لقد قلت للسادات - بينى وبينه - إن ما يتم إقراره من كيسنجر خطأ، وطلبت أن يحضر المشير أحمد إسماعيل إلى أسوان بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ليدلى برأيه فى الموضوع فأجابنى السادات «لن يحضر أحمد إسماعيل وهذا قرارى»!!

واعتبرت أننى أديت واجبى وقلت رأيى وانتهى الموضوع.

د. عمرو عبد السميع: فى مرحلة الدفع إلى عملية السلام حدث أن بعض المسئولين السياسيين وبالذات فى وزارة الخارجية استقالوا حين لم يروا أن الأمور تسير فى الطريق الذى يرونه صحيحاً مثل إسماعيل فهمى ومحمد إبراهيم كامل، فلماذا لم تستقل أنت؟

المشير الجمسي: كرجل عسكرى، لم يحدث شيء يجعلنى أستقيل.

د. عمرو عبد السميع: حدث - كما تقول - ما جعل عيناك تغرورقان بالدموع؟

المشير الجمسي: ما حدث كان شبيها بموقف أضغط عليك فيه بالمناقشة فتحمر عيناك، فالمؤتمر كله كان برئاسة السادات وكيسنجر، وتفرع عنه اجتماع برئاسة

كيسنجر وإسماعيل فهمى، وكنت أحضر بصفتى رئيساً لأركان الحرب، وقد أبديت رأيى أمام طرفى المفاوضات على المائدة، وعبرت عن هذا الرأى أمام رئيس الدولة، وقلت نفس الرأى للمشير أحمد إسماعيل.

ماذا أفعل؟ هل أستقيل لأنه تحدد لنا ٨٠ دبابة، وكنت أرى أن يكونوا ٢٠٠؟

هذا قرار سياسى، وحين يصدر يجب أن يسرى.

لقد قلت لأحمد إسماعيل: «كلم الرئيس فى الموضوع» فقال: «وفى ماذا أكلمه بعد ما جرى»، فألححت عليه أن يجهز طائرة ويأتى إلى أسوان، فرفض السادات كما قدمت.

ماذا أفعل أكثر من هذا؟

*** لقاء!**

د. عمرو عبد السميع: هل يمكن أن تصف لنا أول لقاء لك مع وزير الدفاع الإسرائيلى عيزرا فايتسمان، وبخاصة وأنه كتب ذات مرة يقول: «لقد حاولت فى هذا اللقاء أن أكتشف مدى صدق الجمسى وجديته فى السلام مع إسرائيل» وهل تعتقد أن صياغة فايتسمان للعبارة على هذا النحو توحى بأنه كانت لديهم شكوك قوية فى عدم رغبتك فى السلام معهم؟

المشير الجمسي: ربما يكون ما كتبه فايتسمان نابعاً من معلوماتهم عنى أو مفهومهم لتصرفاتى، أو تقارير عندهم من أى جهة.

لقد قال لى فى اللقاء الأول، وكتب تلك الواقعة أيضاً فى مذكراته: «لقد درسناك جيداً، واستعرضنا شخصيتك وحياتك، ومن المدهش أننا لم نجد لك صورة فوتوغرافية أو فيلماً تليفزيونياً تبتسم فيه، واستعنا بالجانب الأميركى لنحصل على باقى المعلومات عنك».

أما عن مدى إيمانى بالمفاوضات وبالسلام، فالحقيقة أننى مضيت فى

المفاوضات إيمانا منى بأنها طريق من ضمن الطرق التى يمكن أن نصل بها إلى السلام فى المنطقة، وبحيث يدخل الرجل السياسى إلى المفاوضات ومعه معطيات تفاوضية عسكرية وسياسية فى آن واحد، وهذا أسلوب المفاوضات فى العالم كله.

ومع ذلك لم نصل إلى شيء، بل وصلنا مع فايتسمان إلى طريق مسدود فى المفاوضات العسكرية وأوقفت المفاوضات وانقطعت العلاقات التفاوضية، إلى أن تدخلت أميركا ودعت إلى كامب ديفيد، وهى ما حسم الموضوع تماماً لأنها بحضور رئيسى الدولتين المتصارعتين، وكان السادات مفوضاً للمحادثات باسم الدولة المصرية كلها، وكذلك بيجن ، وإن كنت تلاحظ أن بيجن حرص على أن يمثل الجانب العسكرى فى وفد المفاوضات الإسرائيلى بحضور فايتسمان بينما حرص السادات على استبعاد وزير حربيته.

د. عمرو عبد السميع: أكان هذا بسبب موقفك فى أسوان؟

المشير الجمسي: لا أعرف. . لقد اتفق الطرفان، وانتهى الموضوع وضرب الجميع تعظيم سلام!!

*** دقة والتزام**

د. عمرو عبد السميع: شاركت في اجتماعات على المستوى العسكرى بين مصر وإسرائيل وتعاملت بالطبع مع قيادات عسكرية إسرائيلية. ما هو تقييمك لهم. . . وإلى أى مدى كان هناك تطابق أو اختلاف بين نظرتك المسبقة لهم وما وجدته فعلاً عبر هذا التعامل؟

المشير الجمسي: من خبرة المعايشة للإسرائيليين أثناء المفاوضات شعرت أنهم يدرسون موضوع التفاوض بإمعان، ودقة، ويلتزمون بما تقرره قيادتهم السياسية ولا يحيدون عنه، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية.

وقد كان هذا واضحاً فى التفاوض مع حاييم بارليف فى مفاوضات الكيلو ١٠١، ومع عيزرا فايتسمان فى المفاوضات التالية لذلك. أنهم دقيقون للغاية

وواضحون للغاية، وملتزمون بقرار قيادتهم، ويباحثون عن المبررات والأسباب التى تدعم هذا القرار.

ومن خبرة التفاوض معهم أيضاً أعتقد أنهم على دراية تامة بالجانب العربى كاملاً وبمنتهى التفصيل!!

وربما تعود هذه النقطة إلى نجاح وكفاءة المخابرات الإسرائيلية التى اشتهرت بأنها تعرف دبيب النملة فى الوطن العربى.

وعلى أية حال فإن ذلك يعنى أن تقديراتهم تكون سليمة على ضوء المعلومات الدقيقة المتوافرة لديهم، وكذا أهدافهم الواضحة.

د. عمرو عبد السميع: هل كان الكلام الذى تقوله الآن متطابقاً مع رؤيتك لبارليف ووايزمان قبل أن تلتقيهما وجهاً لوجه؟

المشير الجمسي: ليس كأشخاص، ولكن كمؤسسة عسكرية، كانت هذه هى نظرتى للمؤسسة التى تمثل جهازاً قوياً من قبل ١٩٤٨، ثم كان لها دور كبير فى إنشاء الدولة، وإن كان بن جوريون لم يعلن عن وجودها كمؤسسة إلا بعد ١٩٤٨.

لقد قرأت عنهم كثيراً، ومارست علاقة قتال معهم كثيراً، ودرست العقلية الإسرائيلية تماماً.

*** حرب**

د. عمرو عبد السميع: دعوت منذ وقت مبكر عندما استردت مصر سيناء إلى إعادة تخطيط منطقة الحدود لتكون صالحة للدفاع، وربما تأثرت فى ذلك بفكرة المستوطنات الزراعية العسكرية التى تقيمها إسرائيل.. هل يعنى ذلك اعتقادك فى إمكان نشوب حرب جديدة بين مصر وإسرائيل فى المستقبل؟

المشير الجمسي: أعتقد أن الأمن القومى لمصر يجب أن يحظى بالاهتمام الأول، وقد علمنا التاريخ منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن أن الحرب حدث متكرر مع

إسرائيل بلغ ٤ مرات (من دون حساب حرب الاستنزاف)، وطبقا لاستراتيجية إسرائيل المعلنة أو غير المعلنة، فهى لابد أن تتوسع على حساب الدول العربية. وقد يكون توسعها فى اتجاه مصر، ومجال توسعها فى اتجاه مصر هو سيناء، وقد لا يكون كل هذا قريباً، ولكنه قد يحدث فى المستقبل البعيد.

إذن يجب أن نحكم الدفاع عن سيناء، فسيناء بوضعها الحالى، ومنذ زمن طويل، تمثل فراغاً استراتيجيا للأمن القومى المصرى، ولقد أهملنا سد هذا الفراغ فى تاريخنا الطويل الماضى، وأذكر أننى خدمت فى سيناء فى سلاح الحدود قبل عام ١٩٤٨، وكان محافظ سيناء إنجليزيا ينفذ سياسة حكومته فى العزل الكامل بين وادى النيل وسيناء.

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وأصبحت سيناء مفتوحة للمصريين. لم نقدم لسيناء ما كان يجب أن نقدمه من مشروعات تضمن إقامة مستعمرات وجذب المصريين ليقيموا فى سيناء ويدافعوا عنها.

أعتقد جازماً -حتى الآن - أن سيناء فى خطر إن لم نوطن ٢ مليون مصرى فيها.

إسرائيل - الآن - تعدادها ٣ مليون، وهم يقدرون أنهم سيكونون ستة ملايين عام ألفين، وهكذا لن تسعهم الأرض، وسيصبح محتماً عليهم أن يتوسعوا فى الضفة الغربية وسيناء والجولان.

ومن هنا فإن الحل الوحيد هو توطين ٢ مليون مصرى فى سيناء وهذا يوازى إنتاج مصر من البشر لعامين اثنين فقط بحيث نؤمن أسلوباً غير نمطى للدفاع عن سيناء.

د. عمرو عبد السميع: بأى معنى الأسلوب غير النمطى؟

المشير الجمسي: بمعنى ألا يتم الدفاع عن سيناء بالقوات المسلحة ولكن بالمدنيين الذين يذهبون إلى هناك لزراعة الأرض والدفاع عنها، المصرى يجب أن يقاتل فى سنبيل بقائه وفى سبيل بيته.

وليس شرطاً أن تكون المستعمرات المصرية بنفس نظام المستعمرات الإسرائيلية، لأن الأخيرة تدخل فى فلسفتها الاجتماعية بعض المبادئ الاشتراكية، والعناصر المستمدة من المجتمعات الشيوعية السابقة.

إذا كان بيننا وبين إسرائيل سلام حالياً فهذا لا يمنعنا من التفكير فى أن حرباً أخرى ربما تنشب فى سيناء، ويجب أن نكون مستعدين لها لأن هذا جزء من الأمن القومى المصرى.

د. عمرو عبد السميع: بناء على خبرتك فى المفاوضات مع الإسرائيليين فى أواخر السبعينيات، ما هى توقعاتك لنتائج مفاوضات السلام الحالية التى تدخلها إسرائيل مع كل من سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين؟

المشير الجمسي: أعتقد أن المفاوضات الحالية ستنجح بجهد أميركى من جهة وضغط أميركى فى جهة أخرى، وأتصور أن المفاوضات ستستمر فى ٩٢/ ١٩٩٣، ثم يتحقق السلام كاملاً فى ٩٤/ ١٩٩٥، بعدما تكون الدول العربية كلها أصبحت مؤهلة لهذا الوضع، وبعدما يكون النظام العالمى الجديد قد تبلور، وسيفرض السلام على هذه المنطقة رضيت أم لم ترض هذا إن لم تجد مستجدات على الساحة الإسرائيلية الداخلية تمنع ذلك.

د. عمرو عبد السميع: ألا تتناقض مقولة رضيت المنطقة أم لم ترض مع توقعك بأن تنشب حرب أخرى بين العرب وإسرائيل؟

المشير الجمسي: لقد قلت إننى لا أستبعد الحرب، ولكننى لم أجزم بقيامها، ومع ذلك فالمقولتين غير متعارضتين لأننى قلت إن الأوضاع الدولية الحالية ستفرض سلاماً على المنطقة، ولكن العامل الذى لا يحسبه أحد أن شخصية ما قد تظهر فى هذه المنطقة مستقبلاً فى أى من دولها على جانبى الصراع لتغير من هذا الوضع الذى فرضته الأوضاع الدولية.

د. عمرو عبد السميع: هل تعتقد أن حرب الخليج الأخيرة وضعت نهاية لتأثيرات الحروب السابقة فى المنطقة وبخاصة حرب ١٩٧٣ على العلم العسكرى، بمعنى أنها دشنت نوعية جديدة فى الحرب الحديثة أم أن هناك مبالغة فى هذا القول؟

المشير الجمسي: العلم العسكرى يتطور من مرحلة إلى أخرى، وكلمة «يتطور» تعنى التسليح وتأثير النيران، فمثلا السلاح الرئيسى فى الحرب العالمية الأولى كان الرشاشات وبعض الاسلحة الاخرى كالدبابات البطيئة، وفى الحرب العالمية الثانية اختلفت وتعددت الأسلحة بشكل كبير، بينما كانت حرب ١٩٧٣ هى حرب صواريخ أساساً سواء فى البر أو البحر أو الجو وهو أمر لم يحدث من قبل، ومع ذلك فإنه لا يعنى أن أسس ومبادئ الحرب تغيرت فى ١٩٧٣ عن ذى قبل، ولكن الكفاءة فى طريقة استخدام الأسلحة وقوتها الجديدة ونيرانها هى التى اختلفت.

وكمثال معروف فإن المفاجأة والتعاون بين القوات، وحشدها هى عناصر مسجلة فى كل مراجع الحرب، وكل الناس يدرسونها، ولكن الفضل دائماً يسبغ على من يستطيع تنفيذ هذه العناصر بل وامتلاك المبادأة فى تنفيذها.

وهكذا فقد برزنا فى المفاجأة وحشد القوات فى عام ١٩٧٣ بما لا يمكن إنكاره.

أما فى حرب الخليج فإن السمعة الكبيرة للحرب تكمن فى أن أنواعاً من الأسلحة استخدمت من قبل، مثل طائرة الشبح فى القوات الجوية، أو مثل بطاريات الصواريخ «باتريوت» بالنسبة للدفاع الجوى، أو الصاروخ «كروز» بالنسبة للقوات البحرية.

كان هؤلاء هم نجوم الحرب، يضاف إلى ذلك أن الذى يستخدم هذه الأسلحة هو تحالف دولى على رأسه الولايات المتحدة الأميركية المعروفة بتقدمها الهائل فى التسليح، وأنا أكرر أن الأمريكان متقدمون فى التسليح وليس فى فن الحرب!

أمريكا ساهمت من الناحية العملية فى حرب الخليج بأسلحتها وليس بقواتها.

ودول أخرى أسهمت بقواتها بينما كان إسهامها بالسلاح أقل، وتشهد على ذلك حركة الالتفاف الكبرى التى قام بها الجنرال شوارتسكوف بالقوات البرية التى كانت أساساً «فئران الصحراء» الانجليز، والقوات الفرنسية، وفرقة أمريكية - فقط - من الجيش السابع.

ونعود إلى إضافات حرب الخليج، سنجد أن أهمها استخدام الحوامات (الهليوكبتر) كقانصة دبابات على نطاق أوسع، إذ استخدمت حوالى ٢٠٠ هليوكبتر، ولم يكن هذا جديداً فقد استخدمه الإسرائيليون والمصريون فى حرب ١٩٧٣ ولكن على نطاق أضيق.

باختصار، فإن القائد الناجح هو الذى يعرف كيف يستخدم الأسلحة المتاحة، فى الظرف الذى يواجهه، وهذا أمر لا يتغير من حرب إلى أخرى.

* توقعات

د. عمرو عبد السميع: لوحظ أنك كنت من الخبراء العسكريين الذين اتسمت تحليلاتهم بالدقة والواقعية خلال أزمة الخليج، بينما اندفع آخرون فى تحليلات ثبت انحرافها عن الواقع بقدر كبير، هل ترجع سبب هذه التحليلات الخاطئة لتغليبهم العاطفة، أم لابتعادهم عن المجال العسكرى فترة طويلة؟

المشير الجمسي: أعتقد أن التقديرات - عموماً - من العسكريين وبالذات تلك التى أعلنت فى ندوات أو فى الإعلام، لم تكن بالدقة المطلوبة أو الواجبة، لأن الغالب عليها كان الفكرة السياسية وليس العسكرية، لدرجة أن أحدهم قدر أن الحرب ستستمر من ستة شهور إلى سنة.

لقد وقع صدام حسين فى مجموعة هائلة من الأخطاء السياسية والعسكرية، بما يمكن أى مبتدئ يطالع الصحف ووكالات الأنباء ويقارن حجم الحشود أن يؤكد استحالة نجاح العراق فى هذه الحرب.

أى مبتدئ يرى قوة برية متفوقة للحلفاء وقوة بحرية مكتسحة، وقوة جوية لا تقارن، وقوة صاروخية كذلك مضافا إليها استطلاع مؤهل ومتقدم، لا بد أن يأتى تحليله بأن كل عناصر القوة هذه عندما تكون فى يد قائد، فإنه ولا شك قائد سعيد الحظ يستطيع أن يكسب أى حرب.

د. عمرو عبد السميع: هؤلاء القادة المصريون الذين قدموا مثل هذه التحليلات

لهم قدر من العلم العسكرى يكفل لهم العصمة من الزلل فى الميل العاطفى، لأن بعضهم - على الأقل - كان مسئولا عن القوات المصرية فى فترة من الفترات، فكيف تغلبت عاطفتهم على علمهم العسكرى؟

المشير الجمسي: لا أعتقد أن العاطفة هى العامل الرئيسى، ولكنه التأثير السياسى لموقف اتخذه من يدلى بمثل هذه التحليلات.

كان تركيز هؤلاء فى الندوات والتصريحات على أن العراق بلد عربى، نعم هو بلد عربى ولكنه أخطأ ويدفع ثمن الخطأ.

نحن أيضاً أخطأنا فى يونيو ١٩٦٧، وقلنا إننا أقوى قوة ضاربة فى الشرق الأوسط، وأخطأنا مجموعة من الأخطاء السياسية فكانت الكارثة العسكرية لندفع ثمن الأخطاء.

*** صدام**

د. عمرو عبد السميع: يحلو للبعض المقارنة ما بين هزيمة صدام فى حرب الكويت، وما بين هزيمة جمال عبد الناصر فى يونيو، هل تعتقد أن هناك تطابقاً فى الحالتين أو تشابها؟

المشير الجمسي: هناك تشابه فى الحالتين:

الرجل السياسى هو الذى يلعب الدورالرئيسى فى بدء الحرب أو إيقافها.

جمال عبد الناصر وصل فى وقت من الأوقات أن أصبح بطلاً قومياً عربياً لا يقارن، ولكنه تصرف تصرفات سياسية عشوائية، كانت نتيجتها الفشل العسكرى، وذلك بالإضافة إلى الأخطاء العسكرية الأخرى التى ارتكبها عبد الحكيم عامر.

صدام حسين طبق الأصل من جمال عبد الناصر، فقد اعتبر نفسه نجح فى حرب إيران، وشعر أنه بطل قومى عربى حل محل جمال عبد الناصر، بل وكان فى شعوره الداخلى يحس أن العراق حلت محل مصر، فانزلق فى قرارات سياسية كلها خاطئة وترتب عليها الخطأ العسكرى الرهيب.

د. عمرو عبد السميع: بهذه المناسبة، يرى البعض أن حرب الخليج ستكون آخر الحروب الكبيرة فى المنطقة لهذا القرن، ولفترة أخرى من بدايات القرن المقبل، وسند ذلك هو ما يقال عن أن الشق المسلح فى الصراع العربى - الإسرائيلى انتهى باستثناء العمليات التكتيكية المحدودة فى جنوب لبنان - مثلا - فهل توافق على ذلك؟

المشير الجمسي: سياسة الولايات المتحدة المعلنة أن الهدف من هذه الحرب، أو أحد أهدافها هو ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج، لقيمتها الاقتصادية الكبيرة، وموقعها الجغرافى المهم.

ولكننى أتصور أن النظام العالمى الجديد لن يكون لأمريكا وحدها، وإنما ستبزغ قوى مؤثرة جداً فى عالمنا تضم أوروبا الموحدة بما فيها ألمانيا، والقوى الصاعدة فى آسيا، وغيرها.

ومن الصعب جداً أن نتكهن بأن سياسات هذه القوى بالكامل ستكون متطابقة بالنسبة للصراع العربى - الإسرائيلى، ولهذا فإن لم يحسم الصراع العربى - الإسرائيلى بجهود التسوية الحالية لصالح السلام بما يعنى المطالب العربية والأمن الإسرائيلى، فسوف تبدأ فى المستقبل مرحلة أخرى من الصراع فى هذه المنطقة بين العرب وإسرائيل، وستنضم القوى الكبرى لكليهما - فى تلك الحالة - طبقاً لمصالحها.

د. عمرو عبد السميع: الحرب فى أحد تعريفاتها صراع إرادات يستخدم القوة بمعناها الواسع، والقوة العسكرية بمعناها التخصيصى، هل تتصور أن صراعاً عربياً -إسرائيلياً لو نشب فى ظل الظروف العسكرية الحالية يمكن أن يحسم لصالح العرب؟

المشير الجمسي: التسوية لا تتم - كما قلت - إلا بالتوازن بين المطالب العربية والأمن الإسرائيلى، وإذا لم يحدث هذا تنشب حرب جديدة.

وأنا لا أستطيع الحديث عن توازن القوى العسكرية بين الطرفين لأننى بعيد

عن السلطة لسنوات طويلة والمعلومات التفصيلية ليست متيسرة بالنسبة لى، وربما يستطيع أحد الرسميين العسكريين الحاليين أن يرد على هذا السؤال.

د. عمرو عبد السميع: ولكننى أسأل هذا السؤال فى إطار فرضية نظرية تقول بأن ما نعلمه عن الوضع الدولى العام لا يسمح بأن يكون ميزان القوى فى صالح العرب فى مواجهة إسرائيل، وبالتالى تحسباً لاحتمال - ما كنت تتحدث عنه - من نشوب حرب جديدة بين العرب وإسرائيل، ما الذى تتصور أن العرب يمكنهم تحقيقه ما لم يسمح لهم أبدا بالتفوق فى ميزان القوى؟

المشير الجمسي: فكرة ضرورة التفوق الإسرائيلى، هى فكرة يبيعها الأجانب، وقد سمعتها من كيسنجر مباشرة، حين سألته: «لماذا تعطون كل هذه الأسلحة لإسرائيل؟» فأجابنى: «لكى يشعروا بالأمان وبالتالى يتقدمون للسلام».

وأنا أعتبر أن هذا المنطق أكذوبة، ومع ذلك فهو المنطق الذى تقره السياسة الدولية.

كل هذا لا ينفى أن موارد العرب كثيرة وإمكاناتهم كثيرة، ويجب أن يكونوا مستعدين للحظة تتغير فيها المعطيات الدولية لصالحهم.

*** نووى**

د. عمرو عبد السميع: مسألة القدرات العسكرية الإسرائيلية تثير تساؤلاً، عما إذا كنتم تتحسبون وقت حرب ١٩٧٣ لوجود السلاح النووى فى يد إسرائيل؟

المشير الجمسي: كنا نعلم أن السلاح النووى موجود لدى إسرائيل، ولكن سياستها المعلنة أن تستخدم هذا السلاح إذا هددت دولة اسرائيل ذاتها.

استخدام الأسلحة الذرية أو الكيماوية ليس عملية سهلة، وقد تهدد آثارها طرفى الصراع، ومع ذلك فقد كنا نتوقع فى حرب ١٩٧٣ أن تستخدم إسرائيل السلاح الكيماوى ولذلك زودنا جميع القوات بمعدات الحرب الكيماوية.

د. عمرو عبد السميع: هذه المسألة يدخل فيها - أيضاً - القرار السياسى، وقد

قلت لى فى بداية هذا الحوار أن القيادة السياسية كانت بعيدة عن تخطيط وتنفيذ حرب ١٩٧٣ ، ولكن مسألة الحرب النووية أو الكيماوية أعتقد أنها ينبغى أن تُبحث مع القيادة السياسية. . فهل حدث ذلك؟

المشير الجمسي: لكيلا أظلم القيادة السياسية، فقد بحثنا الأمر على المستوى العسكرى ووصلنا لنتيجة هى أننا يجب أن نحارب، بصرف النظر عن الخسائر أو نوع السلاح الذى يستخدمه العدو.

وفى هذا السياق أحب أن أوضح أن هناك ضغطاً سياسياً ومعنوياً على الدول العربية مؤداه أن نظل أسرى لفكرة أنه طالما كان لدى إسرائيل الأسلحة الذرية والكيماوية، فإنها ستظل مدى الحياة متفوقة على العرب، وهذا غير صحيح، فالعراق - مثلاً - كان باقياً عليه سنة ليمتلك السلاح النووى بمعلومية كل دول العالم، وبالتالى فالطريق ليس مسدوداً أمامنا تماماً.

ثم إننا دخلنا حرب ١٩٧٣، والعدو له التفوق علينا فى البر والجو والاستطلاع والموقف الاستراتيجى، وعلى الرغم من هذا بدأنا الحرب وانتصرنا، وبالتالى فإن مسألة موازين القوى، والتفوق الإسرائيلى تستخدم نفسياً وسياسياً ضد العرب بطريقة تعجزهم عن الحركة، أو التفكير فى الحركة.

د. عمرو عبد السميع: ولكن ألا ترى أن الوضع الذى كنت تحدثنى عنه من أن إسرائيل كانت قد تستخدم الكيماوى فى حرب ١٩٧٣، وأننا اقتصرنا على معدات الوقاية لمواجهة هذا الإحتمال، هو وضع غير متكافئ من الناحية العسكرية؟

المشير الجمسى: غير صحيح!

د. عمرو عبد السميع: هل كانت للسلاح الكيماوى الإسرائيلى روادع عندنا؟

المشير الجمسي: لو كانت إسرائيل استخدمت الكيماوى لكان هناك رد فعل من جانبنا ولن أزيد.

أنا قائد عسكرى، والكاكى ما زال فى دمى ولا يمكن أن أناقش مثل هذا الموضوع فى الصحافة.

د. عمرو عبد السميع: وصلاً بالنووى والكيماوى، ما هى رؤيتك وتوقعاتك لآفاق الحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط؟

المشير الجمسي: أتوقع السيطرة على أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، وستنجح الدول الكبرى والأمم المتحدة فى ذلك.

أما الأسلحة التقليدية فإن الحد منها يتوقف على نوع الحل السياسى الذى تتبناه الدول الكبرى وبالذات أمريكا وانجلترا وفرنسا للتسوية فى المنطقة وهو أمر صعب جداً.

د. عمرو عبد السميع: ما هو وجه الصعوبة؟

المشير الجمسي: لأن هذه الدول ذاتها هى مصدر السلاح للمنطقة، وهى ترى أن من مصلحتها السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية تقوية دولة أو اثنتين فى المنطقة، بما يدفع طرفاً أو أطرافاً أخرى لإمداد الدول الأخرى فى المنطقة بالسلاح لتستطيع مواجهة الأخطار وهذه - عادة - ما تكون بداية تصارع القوى الكبرى، وفى التحرك من أجل الحد من الأسلحة سواء بتصريحات من واشنطن أو باجتماعات فى باريس، ظهرت أفكار أن تقوم الدول المنتجة للسلاح بالإبلاغ عن الأسلحة التى تبيعها لأى طرف من الأطراف فى الشرق الاوسط، وأنا أشك فى سهولة تنفيذ مثل هذه الأفكار.

ثم إن أفكار التوازن فى الأسلحة التقليدية ستزداد صعوبة، وذلك مع دخول دول المنطقة إلى عمليات تصنيع السلاح بمعونة الدول الكبرى، بما سيضعف من إمكانات الرقابة أو السيطرة على عمليات تملك دول المنطقة للسلاح.

*** فشل!**

د. عمرو عبد السميع: على ضوء هذا الاعتبار ما هو تقويمك لمستقبل صناعة السلاح العربية؟

المشير الجمسي: لا أتوقع لها النجاح.

د. عمرو عبد السميع: لماذا؟

المشير الجمسي: لأن القرار ـ فى هذا المجال ـ ينبغى أن يكون وليد اتفاق سياسى بين رؤساء الدول العربية التى ستنتج هذا السلاح، ولم يحدث منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن أن اتفق الزعماء العرب على أى هدف سياسى، بما يجعل من المستحيل إيجاد استراتيجية عربية سياسية أو عسكرية، والجامعة العربية أفضل مثل على هذا.

العرب لم يتفقوا على إنتاج أسلحة عربية بمال عربى وجهد عربى وعقول عربية، على الرغم من أن عندنا كل هذه الإمكانات بل أكثر من هذا أن الهيئة العربية للتصنيع حوربت من كل الدول، العربية ولم تنجح فى تحقيق بعض ما تريده إلا بواسطة أربع دول اتفقت فيما بينها - من ضمن ٢٠ دولة - على إنتاج سلاح عربى، ثم حدث خلاف سياسى بين العرب ومصر أوقف الإنتاج الحربى!!

وعلى المستوى القطرى لا يوجد قطر عربى واحد تتكامل لديه مقومات صناعة السلاح سواء المالية أو البشرية أو التقنية.

د. عمرو عبد السميع: أعود فأسأل هل يمكن مواجهة مشكلة القوة النووية الإسرائيلية من خلال مفاوضات الحد من التسلح؟

المشير الجمسي: لا بد أن تكون القوى الكبرى جادة فى أن تكون منطقة الشرق الاوسط منزوعة السلاح النووى، لأنه لو بقى السلاح النووى فى يد إسرائيل، وبقيت الدول العربية من دون سلاح نووى، فإن الموقف سيكون خطيراً جداً يفتح الباب أمام احتمال أسلحة معينة لدينا لست فى حل من تسميتها أو وصفها.

*** دروس**

د. عمرو عبد السميع: ماذا تعلم العرب من حرب ١٩٧٣؟

المشير الجمسى: العرب كلمة واسعة ربما المقصود بها سكان ٢١ دولة فى منطقة الشرق الأوسط.

وعلى أية حال فإن هؤلاء - بمعناهم الواسع - بعد حرب ١٩٧٣ لم يضعوا الدروس المستفادة من هذه الحرب موضع التنفيذ، ولكى يستفيدوا من الدروس يجب أن يتفقوا، وهو ما لم يحدث.

لقد إستفادت إسرائيل تماما من دروس الحرب وكذلك مصر وسورية، أما العرب ككلمة واسعة فلا أظن أنهم استفادوا.

الكثير من دروس حرب أكتوبر أشعر أن القوات المصرية استفادت به، وحين أطالع أخبار تطوير الأسلحة بأيد مصرية وأجهزة القيادة الجديدة التى دخلت الخدمة، فإننى أشعر بأن الاستفادة من حرب ١٩٧٣ قد حدثت تماماً.

بل إننى أقول إن حرب ١٩٧٣ هى التى أعطت القوات المسلحة المصرية القدرة على الاستخدام الصحيح لقوتها البرية فى حرب الخليج.

د. عمرو عبد السميع: كيف؟

المشير الجمسي: القوات المصرية بفرقتها المدرعة وفرقتها الميكانيكية، تغلبت على خنادق العراق وموانعه وسواتره الترابية بأسرع وأكفأ ما يمكن، وكانت أول من دخل الكويت، وذلك بخبرة تعاملها مع خطوط إسرائيل الحصينة على ضفة القناة عام ١٩٧٣.

د. عمرو عبد السميع: ما هى رؤيتك لمستقبل القوة العسكرية العراقية خلال ١٠ - ١٥ عاما مقبلة بفرض بقاء النظام العراقى الحالى، وهل ترى أنه بالإمكان للعراق أن يشكل مصدرا لتهديد جيرانه مرة أخرى؟

المشير الجمسي: سينتبه الجميع - على المستوى الدولى - لأى تطوير يجرى فى القوة العراقية، بحيث لا يتكرر من العراق ما حدث فى ٢ أغسطس ١٩٩٠.

لن تتضخم قدرة العراق بحيث يهدد جيرانه، أو يصبح له نفوذ أكبر مما يجب فى هذه المنطقة.

لن تستطيع العراق تهديد أى من جيرانها حتى نهاية القرن الحالى على الأقل، وإلا تكون الولايات المتحدة والدول الكبرى قد أخطأت خطأ فادحاً سياسياً واستراتيجياً.

د. محمد حسن الزيات

هناك سادات (١) وسادات (٢)!

* عرفت بتعييني وزيراً للخارجية وأنا ضيف عشاء على عبد الحليم خدام في دمشق وعلمت بقرار خروجي من الوزارة وأنا سائر في جنازة طه حسين!

* قال لي السادات بعد اغتيال قادة المقاومة في بيروت: «إسرائيل أصبحت عسكري المنطقة الذي يمكن أن يقبض عليك غداً.. اذهب وقل للمنظمة الدولية إننا سنحارب»!!

* قال لي كيسنجر: «لم نكن نصدقكم» فرددت: «هذا من عوّامل نجاحنا في الحرب»!

* كيسنجر يحتفظ بشريط تسجيل لمحادثاتنا.

* قال كيسنجر لوزراء الخارجية العرب بعد الحرب: «إعملوا حسابكم ألا تنتظروا عودة الأرض العربية كلها أبداً»!

* قال لي بومبيدو بعد أن أخذ السادات اتجاها أمريكياً صرفاً: «إذن لقد صفعتمونا»!!

* اخترعت رسالة من السادات إلى فرنسا لأهدئ بومبيدو!

* لا بد أن نعطي السادات حقه في أنه أول من تنبأ بزوال الاتحاد السوفييتي وبعالم فيه قوة كبرى واحدة!

(ديسمبر ١٩٩٢)

علاقتى بالسادات هى محور شهادتى عن الحرب وما بعدها.

بل وأقول إن شخصية السادات هى محور هذه الشهادة، وفى بعض المواقع من شهادتى ستجدنى أعود لأحداث قديمة فى علاقتى به ولكنها - جميعاً - ذات دلالة، تفسر جوانب تفكيره وسلوكه».

هكذا بدأ الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرى إبان حرب أكتوبر حديثه لى، وكانت جلستنا فى غرفة مكتبه، بمنزله الواقع فى حى الزمالك فى وسط القاهرة.

تقاسمنا قدحين من القهوة الأميركية وتبادلنا التحية بحبات السكارين.. وطفق الرجل يروى فصولاً لم يخضعها لترتيب زمنى أو نظام درامى، تأخذ فيه الوقائع شكلا موحيا، تغلب فيه العناية بالشكل على الصدق فى الحكى.

وفى هذا الحوار حكى الرجل عن السادات، وأحداث كثيرة جرت فى (الفترة - المفصل) ما قبل حرب أكتوبر مباشرة وبعدها مباشرة.

*** هناك سادات (١) وسادات (٢)!!**

كلما تأملت علاقتى بالرئيس المصرى الراحل أنور السادات، وجدت أننى أمام نموذجين مختلفين تماما للعلاقة الرسمية، بل وجدت أننى أمام نموذجين مختلفين تماماً للشخص الذى أعامله.. تستطيعون القول بأن هناك - بالنسبة لى على الأقل - سادات (١)، وسادات (٢)!!

أما عن السادات (١) فقد بدأت علاقتى به وأنا عضو اللجنة الاستشارية فى

الصومال فى أواخر الخمسينيات، وقتما كان هو السكرتير العام للمؤتمر الإسلامى، وكنت ذهبت لأتولى هذا المنصب خلفا للمرحوم كمال الدين صلاح الذى قُتل هناك، وحامت شبهات كثيرة حول ضلوع الإيطاليين فى مصرعه.

قرر المؤتمر الإسلامى إنشاء مسجد فى الصومال، وأرسل أنور السادات مبلغ عشرة آلاف جنيه، ومهندساً ممتازاً يصحبه شقيق جيهان السادات، لإنشاء المسجد، ولكننى وجدت أن هناك ما يكفى من المساجد فى البلد وجميعها فى حالة جيدة، بينما لا توجد مدرسة عربية على الإطلاق، ويقوم بسد هذا النقص أفراد من رجال الازهر الشريف، وبضعة مبعوثين من وزارة التربية والتعليم المصرية، الذين يأتون الصومال كبعثات أزهرية وتعليمية.

وصلت اللجنة التى ستشرف على إنشاء المسجد، وذهبت معهم إلى الموقع الذى اختاروه وسط رمال الصحراء وطلبت منهم تحديد موقع الجامع بحبل، ثم تحديد موقع القبلة، ولما انتهوا قلت لهم: هذا هو الجامع وكفي!! أما المبلغ فسنقيم به مدرسة ثانوية، وشكلت وحدات مكونة من بعض الأطباء والزارعيين والمدرسين تجوب أقاليم الصومال لنشر الحضارة وأداء الخدمات، وكنت أقصد من ذلك مواجهة بعض الجماعات التى جاءت من ليبيا لنشر ما يسمى بالطريقة السنوسية، فرأيت أن نشر الإسلام يجب أن يكون مقترناً بنشر الحضارة.

وعلى الجانب الآخر أتى الرئيس جمال عبد الناصر بحسن التهامى «وهو أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة يوليو ومعروف باتجاهاته الدينية. وكان - فيما بعد- من أوائل الذين اصطحبوا أنور السادات فى رحلته إلى القدس عام ١٩٧٧» ليصبح سكرتيراً للمؤتمر الإسلامى بدلاً من السادات، فلما أرسلنا له نطلب المزيد من المال لبناء المدرسة الثانوية فى الصومال، لم يجبنا أحد، وهنا عدت إلى القاهرة لألتقى السادات فى منزله بالهرم وأحاول أن أجد حلاً، فوعدنى بأن يطلب «قرشين» من بعض دول الخليج، ولم أنم فى انتظار أنور السادات، لأننى أعطيت كلمة للصوماليين يجب احترامها، وبالفعل أتى الرجل بالمبلغ المطلوب،

وبنينا المدرسة التى كان الهدف الأصلى منها دينياً وكتبنا فوقها لفظ الجلالة، وقد أسماها الصوماليون فيما بعد «مدرسة جمال عبد الناصر».

وجاءت مسألة تجهيز المدرسة بالمعامل لتمثل مشكلة أخرى، فذهبت إلى وزير التربية والتعليم المصرى وقتها - وكان كمال الدين حسين «أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرى»، فأجابنى بأنه ليس لديه بند فى الموازنة يسمح بتقديم مال لتجهيز مدرسة خارج مصر بالمعامل، ولكنه وجد حلاً فى أن يقدم لى المبلغ المطلوب من بند اسمه «تأمينات المعامل» التى يدفعها الطلبة المصريون وآباؤهم ضمن مصروفات الدراسة، على أن يتم سداد المبلغ فيما بعد، لكنه اشترط وجود ضامن، فلما اقترحت عليه أن يضمننا أنور السادات رفض، وقال إنه يرغب فى تعهد رسمى منى أن أسدده ولو من مالى الخاص، وهو يقبلنى كضامن ولا يقبل أنور السادات!! وكان المبلغ عشرين ألف جنيه!

وقد أثار هذا الحادث تساؤلات كثيرة فى نفسى عن طبيعة علاقة رجال الثورة بعضهم ببعض!

. . . .

بعدها كان لى تعامل مباشر آخر مع السادات وقتما كنت وكيلاً لوزارة الخارجية، وكان الرئيس عبد الناصر قد ترك موضوع اليمن وحربها لأنور السادات، ورفعت تقارير كثيرة للسادات أطلب فيها أن نترك اليمن، لأنها أرض جبلية لا يمكن غزوها، وفى أحيان كثيرة كان السادات يأخذ بآرائى التى أرفعها إليه مكتوبة، أو من خلال الأحاديث الهاتفية.

بعدها نُقلت إلى الوفد المصرى فى الأمم المتحدة وتوفى عبد الناصر وأنا فى هذا المنصب، ثم عيننى أنور السادات مندوباً دائما لمصر فى المنظمة الدولية خلفا لمحمد عوض القونى الذى أصبح وزيراً للسياحة.

وعقب هذه الفترة عيننى السادات وزير دولة للإعلام فى وزارة الدكتور عزيز صدقى عام ١٩٧٢، وكنت بعدها فى زيارة لإيران فعلمت فى مطار طهران بإقالة

الوزارة، وأكملت رحلتى إلى دمشق، وفى منزل عبد الحليم خدام ذهبت ضيفاً على العشاء، وعلمنا أثناء العشاء بأننى أصبحت وزيرا لخارجية مصر!!

كانت علاقتى بالسادات فى ذلك الوقت فى أحسن حال، ولا أذكر مرة واحدة رفض فيها طلبا لى كوزير خارجية.

*** ما قبل العبور!**

وفى يوم ١١ أبريل عام ١٩٧٣ وفى تمام التاسعة صباحاً رن جرس الهاتف فى منزلى بالزمالك، وجاء صوت السادات - منفعلاً - يطلب أن أذهب إليه فورا، ودهشت لأنه ليس من عادته أن يستيقظ مبكراً، وعندما دخلت عليه، بادرنى بسؤال: ماذا تعرف عن حادث الأمس، فأجبته بأن ثلاثة من كبار رجال منظمة التحرير الفلسطينية قتلهم الإسرائيليون فى مخادعهم، بعد أن وصلوا بيروت من البحر.

وأننى اتصلت بوزير خارجية لبنان لأسأله ماذا ستفعلون، فأخبرنى بأن الوزارة مستقيلة، وأنهم سيبلغون الأمم المتحدة، وسيوزعون خطابا على الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية.

كان السادات بادى الغضب والانفعال وقال لى: «أهذا كل ما نستطيع؟

معنى هذه الحادثة أن إسرائيل أصبحت عسكرى المنطقة، وأنها يمكن أن تقبض عليك غداً»!

وطلب الرئيس أن أذهب إلى نيويورك لأشارك فى مناقشة هذا العدوان، ولكننى أجبته، بأن كل هذه الجهود لم يعد لها تأثير، وذكرته بأننى قلت فى مجلس الوزراء أن وزير الخارجية فشل، وأن على وزير الحربية أن يتحرك كى يعطينى فرصة - أنا أيضاً- لأتحرك، وأذكر أننى قلت يومها عبارة ذات جرس أدبى لم أعد لها من قبل ولكنها كانت تعبيراً دقيقاً عن الوضع وهى: «يائس وبائس وزير الخارجية الذى لا يستند إلى وزير حربية»!!

وهنا صعقنى الرئيس حين قال لى: «إذهب وقل لهم إننا سنحارب»!

سافرت إلى الأمم المتحدة فى اليوم الذى أعقب مقابلتى مع السادات وهناك التقيت مع مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة الدكتور عصمت عبد المجيد واتفقنا على أنه من غير المجدى أن نتحدث فى موضوع الغارة نفسها على لبنان، فهل أذهب كوزير خارجية الى المنظمة الدولية لاقول للأمريكان والإسرائيليين أن ما فعلتموه عيب وقلة حياء؟!!

وبالتالى أخذت المبادرة من جانبى ومن دون الرجوع إلى السادات فى أن أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن تأكيد موقفهم بالنسبة للقرار ٢٤٢ الذى صدر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، بعد الاستماع الى «جونار يارنج» مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة، والقضاء على الغموض المفتعل حول ما إذا كان ٢٤٢ ينص على الجلاء من بعض أو كل الأراضى العربية، وما إذا كان يتحدث عن الفلسطينيين بوصفهم لاجئين أو شعباً له دولة، ووافق مجلس الأمن بالإجماع على تحديد موعد فى المستقبل يدعو فيه يارنج للحضور وسماع أقواله ويستأنف نظر القضية.

والحقيقة أننى طلبت هذا انطلاقاً من الكلمة التى قالها لى السادات قبل سفرى: «قل لهم إننا سنحارب»، لأنه إذا كان سيحارب فعلا فلا بد من تحضير سياسى، هذا على الرغم من أن الكثيرين استسخفوا ما قمت به فى نيويورك ومنهم إسماعيل فهمى.

وانعقد مجلس الأمن فى ٢٥ يوليو وتقدمت ثمانى دول آسيوية وأفريقية منها الهند بمشروع قرار توضيح الغموض فيما يتعلق بنص القرار ٢٤٢، فيما يخص حق المجلس فى إصدار قراراته وتنفيذها بالقوة طبقا لأحكام المادة السابعة من قانون المنظمة الدولية.

وفيما يخص الجلاء عن الأراضى العربية، ذكر القرار أهمية «سلامة» الأراضى ووجوب مراعاتها، كما قال عن الفلسطينيين إن مشكلتهم يجب أن تحل على أساس احترام الحقوق السياسية والأمانى القومية لهم.

ووافق اعضاء المجلس جميعا واستخدمت أميركا حق الفيتو، وهنا أعلنت على مجلس الأمن أننى سوف أعود الى بلادى وأطلب منها أن تبحث عن حقوقها بأظافرها الى أن تعينها الأمم المتحدة، فقد ظهرت إرادة المنظمة الدولية بموافقة ١٣ دولة على مشروع القرار وعدم اشتراك الصين فى التصويت لأنها كانت تريد قراراً أقوى، ثم اعتراض أميركا الذى منع أن يكون القرار رسمياً.

وعدت إلى مصر وفى ذهنى أن تحركنا أثمر رسالتين:

- الأولى: أن العالم رأى أننا على صواب، وأن من حقنا أن نسترجع ما سلب منا.

- والثانية: أن مجلس الأمن عجز عن القيام بدوره لأن أميركا منعت ذلك، وإن كانت لم تمنع وضوح ظهور النية الدولية فى مساندتنا وتوضيح ما كان يقال بأنه غموض فى القرار ٢٤٢.

وأذكر بعد ذلك أن هنرى كيسنجر وزير خارجية أميركا بادرنى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى نيويورك بقوله: «ما هذه المفاجأة» فأجبته: «لم تكن مفاجأة على الإطلاق، فقد ذكرت فى مجلس الأمن فى ٢٥ يوليو أننى سأعود إلى بلادى وأطلب منها انتزاع حقوقها بأظافرها» وضحك كيسنجر قائلاً: «ولكننا لم نكن نصدقكم» فقلت له: «إن هذا كان من عوامل نجاح حربنا»!

كان السادات حتى هذا الوقت يوافق على طريقتى فى أداء واجبى، ويترك لى أن أتصرف من دون العودة إليه كما فعلت فى مجلس الأمن.

* نيكسون والسقاف!

والحديث عما بعد حرب أكتوبر يدفعنى إلى زواية واقعة مهمة حدثت إبان وجودى فى نيويورك مع وزراء الخارجية العرب فى أعقاب الحرب.

فقد أرسل جلالة الملك فيصل - رحمه الله- إلى وزير خارجيته عمر السقاف يطلب منه أن يقابل كيسنجر ويبلغه أن السعودية تؤيد مصر تأييدا كاملاً، إلا أن

السقاف رأى ألا يفعل قبل أن يشورنى، وهنا قلت له: إن الرسالة من الملك وبالتالى تبلغ إلى نيكسون وليس كيسنجر.

وعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً فى غرفتى بالفندق، وعلموا بأمر رسالة الملك، فقالوا جميعا لا بد أن نحضر اللقاء مع نيكسون ونبلغه أن دولنا كذلك تؤيد مصر تأييداً كاملاً، حتى عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر - الذى لم تكن لبلاده علاقات دبلوماسية مع أميركا- أصر على حضور الاجتماع قائلا: إن تعليمات الرئيس هوارى بومدين ألا يعود إليه فى أمر تطلبه مصر أبدا.

هذا كان حجم التأييد العربى لمصر وقت الحرب وشكله.

وقابل وزراء الخارجية العرب كيسنجر قبل لقائهم نيكسون فقال لهم: «إعملوا حسابكم ألا تنتظروا عودة الارض العربية كلها أبداً، ولا بد من تعديل حدود إسرائيل»، أما نيكسون فقد استقبلهم بشكل مختلف وودود، وقال: «إننا نبحث عن الحل العادل».

ولكن فى نهاية المقابلة فى البيت الأبيض سلم الرئيس الأميركى على وزراء الخارجية كلهم واستبقى عمر السقاف، فإذا بالصحافة الموجودة فى الخارج والعالم كله يتصورون أن هناك مفاوضات ثنائية بين أميركا والسعودية بغير علم أو وجود الأطراف العربية الأخرى.

وجاءنى السقاف فى الفندق ليلا ليقول: «أقسم بالله العظيم أن ما دار بينى وبينه هو - فقط - سؤاله عن صحة جلالة الملك ولمدة خمس دقائق، فأجبته بأن هذه الحركة مفهومة والمقصود بها إعطاء انطباع للعالم بأن العرب منقسمون والرد الوحيد على هذا الاتجاه هو أن نُظهر أننا متحدون فعلا.

وأبلغنى السقاف - فى هذا اللقاء - أن جلالة الملك فيصل أعطاه تعليمات للوفاء بأى حاجات عسكرية لمصر بلا رجوع إليه، يعنى «حساب مفتوح».

وكان ما رأيته فى نيويورك يؤكد أن مصر تزداد ثقلاً بالعالم العربى، والعالم العربى يزداد ثقلا بمصر، بينما استشعرت من اعتبارات متعددة كانت تصلنى من

القاهرة أن السادات قرر أن يعتمد تماماً - وفقط - على أميركا، التى قال وزير خارجيتها - أمامنا: إنها لن تسمح بعودة أراضينا كاملة.

*** ورجعت!**

وعدت الى مصر فى ظروف خاصة حيث توفى حماى الدكتور طه حسين يوم ٢٨ أكتوبر وكان لا بد أن أشارك فى موكبه الأخير، فأرسل لى السادات طائرة خاصة أقلتنى إلى روما ومنها إلى القاهرة.

وقبل الجنازة قابلت السيد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى وقدمت له استقالتى بعد أن تأكدت من أن الطريق الذى نسير فيه غير ذلك الذى أومن به.

وخرج موكب طه حسين من جامعة القاهرة، وكان يسير إلى جوارى الأديب ثروت أباظة واضعاً فى أذنه سماعة راديو ترانسيستور، ذلك أن السادات فى ذلك الوقت كان يعقد مؤتمراً صحافيا عالمياً مهماً، وفيه استمع ثروت أن الرئيس سيرسل مستشاره للشئون الخارجية محمد حسن الزيات إلى انجلترا وفرنسا، فقال لى: «ما الحكاية؟.. أنت مستشار أم وزير خارجية؟» ففهمت أن السادات فضل أن يكون الشكل كذلك وليس استقالة، وبدأ السادات (٢) فى الظهور!

أما عن زيارة انجلترا وفرنسا فكانت ضرورية، لأنهما كانتا فى غاية الضيق، بعدما وضح أن مصر تأخذ اتجاها أميركيا صرفاً من دون أى اعتبار لأوروبا.

وذهبت للقاء السادات قبل الزيارة، فذكر لى أن استقالتى مع حافظ إسماعيل، لم يستلمها، كما طلب منى أن أذهب لتهدئة الفرنسيين والإنجليز وإفهامهم أننا لن نتركهم، وأن اعتمادنا الكلى على أميركا الآن تفرضه الظروف.

وصلت باريس والتقيت بوزير الخارجية ميشيل جوبير الذى بادرنى قائلا: «لن أذهب معك لمقابلة الرئيس جورج بومبيدو فقد طلب أن تقابله بمفردك».

وقبل أن أذهب إلى الاليزيه وجدت مجموعة من الصحفيين وقد تحلقوا أمام مقر إقامتى وعبروا عن قلقهم بشأن النفط، وهل يمكن أن يستمر العرب فى حرمان فرنسا من نفطهم؟ وأجبتهم بالفرنسية لأنهم استعملوها فى أسئلتهم لى.

ولما دخلت على بومبيدو بدأت أتحدث بالإنجليزية - وهى لغتى الأقوى -، فقال لى: «تكلم بالفرنسية لقد استمعت إليك منذ لحظات فى التلفزيون تتكلم بها» ووافقت فبدأ كلامه بعبارة صارمة إذ قال: «اذن لقد صفعتمونا»!!

ثم طفق يتحدث بوجه ممتعض بينما حاجباه الكثيفان يتحركان بقوة، وأوضح أنه استقبلنى وحدى كيما يقول هذا الكلام، وأنه كرئيس لجمهورية فرنسا لا يهمه سوى فرنسا، ولا يشغله سوى مصالح الشعب الفرنسى، وأمرنا كمصريين ليس هو الدافع لانشغاله بالمنطقة، فأى كلام عن الصلة الحضارية والثقافية بين مصر وفرنسا يمكن أن يكون مكانه خطبة فى حفلة، أو مقالة فى جورنال! ولكنه يهتم بالهدوء فى منطقة البحر المتوسط لمصالح فرنسا أولاً فى هذا.

ثم تحدث بومبيدو عن أن مصر كانت تسير - حتى وقت قريب - فى حل للمشكلة فى نطاق الأمم المتحدة، أى باشتراك الخمسة الكبار، وكأنهم محكمة نذهب إليها لنعرض قضيتنا وهى تحكم، فإذا جاء الحكم محققاً ٦٠ فى المائة فقط من المطالب المصرية، تخرجون لتلعنوا الخمسة الكبار بوصفهم دولاً استعمارية إمبريالية شريرة، أما الآن فقد ألقيتمونا فى سلة المهملات ونحن الدول التى كانت تؤيدكم فى هذه المحكمة واكتفيتم بأميركا التى كانت ضدكم، ولن تحقق مطالبكم أو الجزء من مطالبكم الذى كنا نقركم عليه.

وأضاف بومبيدو بالنص: «أنا لا أطلب مجداً يتحقق بتقديم حل للقضية المصرية أو المشكلة العربية، ولكننى أطلب الأمن لبلدى، فعندما تأخذون موقفاً بإنهاء حربكم مع إسرائيل - فى هذه الظروف بالذات -، فإن هذا يعنى أن حربكم مع العرب ستبدأ، وفى هذا إيذاء كبير للمصالح الفرنسية».

وفى حياتى الديبلوماسية كثيراً ما ارتجلت، إلا أننى لم أجد صعوبة فى الارتجال بقدر ما وجدت فى لقائى مع بومبيدو.

قدم لى الرجل سيجارة، وكنت مازلت مدخناً، فشربتها بشراهة، ثم قلت له: «أنت رئيس دولة وبالتالى سمعتك أولاً، لكنك؛ - بالتأكيد - توافقنى أنك قلت ما قلت من دون أن تستمع إلى الرسالة التى أتيتك بها من السادات».

ولم تكن هناك أية رسائل من السادات إلا أننى لجأت إلى هذا الاختراع لإنقاذ الموقف.

وسألنى بومبيدو بلهفة: «وما هى رسالة السادات؟».

فأبلغته أن السادات يخبره بأنه يريد حلاً عن طريق الأمم المتحدة، وأنه مقتنع بكلام بومبيدو، وأن الحل عن طريق المنظمة الدولية هو الوحيد والأمثل، إلا أن قدراته العسكرية والسياسية ضعفت جداً بعد الحرب، وهو يحتاج إلى الاعتماد على أميركا سياسياً لتحجيم مناصرتها العسكرية لإسرائيل، وقد أرسلنى لأرجوك أن يستمر اهتمام الدول الخمس الكبرى بالموضوع، وأن ابلغك بتقديره الشديد لموقف فرنسا.

وواصلت اختراع الرسالة وحبكها فأضفت: «والرئيس السادات يرجوك أيضاً أن تتحدث الى رئيس وزراء إنجلترا ليقابلنى حيث أقوم بإبلاغه الرسالة ذاتها والتى تعنى تدويل مشكلة الشرق الأوسط لا أمركتها».

وشعرت أن بومبيدو سعد جدا، وإن كنت لا أجزم بأنه صدقنى، وبالفعل تحدث إلى رئيس وزراء انجلترا هاتفياً وأظهرا لى إعجابهما المشترك برسالة السادت (الوهمية) ومضمونها!!

كل ما كان السادات يريده من زيارتى التى كلفنى بها هو: «طيب خاطرهم بأى شكل يا زيات» ولكنه كان استقر تماما على أن هناك دولة عظمى واحدة فى هذا العالم، هى أميركا، بناء على فحصه لموقف الاتحاد السوفييتى وقدراته.

وهنا لا بد أن نقدر السادات قدره، فقد كان عنده من بعد النظر ما يجعله يتنبأ بزوال الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى، وبعالم فيه قوة عظمى واحدة هى أميركا.

*** الشريط !**

وعدت للسادات لأقابله في منزله، وكان مريضاً نائماً في سريره ويضع فوق رأسه وسادة ثلج، وأعتقد أنه جعل المقابلة بهذا الشكل ليختصرها ما أمكن، وأبلغته بما حدث، ولم يكن عندى أى مانع فى موافقته على اعتماده الكامل على أميركا، لولا اقتناعى بما قاله بومبيدو من أن إنهاء الصراع العسكرى بين إسرائيل ومصر بهذه الصورة وفى هذا التوقيت، سيفتح الباب أمام الصراع بين العرب ومصر، أو بين العرب والعرب.

وتسألنى لماذا بقيت مستشارا له بعد ذلك، فأقول: إن زوايا النظر إلى أى مشكلة تختلف بمستوى الارتفاع، ومن يجلس على القمة مثله يرى أكثر منى، وموقعى فى السياسة المصرية أو العربية لم يكن على القمة حتى أبصر ما يبصر.

وقد كانت للسادات صلات بالأميركان من زمن طويل قبل الحرب، وكانت له - أيضاً - صلاته بكيسنجر قبل أن يصبح وزيراً للخارجية وقتما كان مستشاراً أمنيا للبيت الابيض. وهو يعرف عن المشكلة بكل دقائقها ما لا أعرفه أنا كوزير خارجية.

وهكذا أصبحت مستشاراً للشئون الخارجية للرئيس السادات من دون وظيفة حقيقية، وجهز لى غرفة فى سراى عابدين، ولما ذهبت لأزاول عملى فيها فوجئت بأنها غرفة حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان، وكان أول من زارنى فيها هو محمد الفرا الذى يشغل - الآن - منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

ومما يروى من طرائف فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن هنرى كيسنجر هاتفنى أثناء الحرب طالباً أن تعود الجيوش المصرية إلى مواقعها الأولى، فأجبته بأن هذه الرسالة غير مقبولة على الإطلاق، ثم قابلته فى نوفمبر ١٩٩١ فى باريس إبان انعقاد لجنة التحكيم للسلام التابعة لليونسكو وانا عضو فيها، بينما هو يرأسها، فقال لى إنه يحتفظ بشريط لهذه المحادثة وغيرها معى وإنه سيهديه لى عندما نلتقى مرة أخرى فى اجتماعات اللجنة فى باريس.

التحرك السياسى من حرب ١٩٧٣
إلى اتفاقية فصل القوات الثانية ١٩٧٥

اللواء طه المجدوب - د. محمد حسن الزيات
السفير تحسين بشير - السفير محمد وفاء حجازى

*** الحقبة - الجسر..**

تلك كانت الفترة الواقعة بين حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، واتفاقية فصل القوات الثانية عام ١٩٧٥.

والتوقف أمام هذه الحقبة لازم وضرورى، بمقدار أهميتها فى تحديد ملامح ما أسفرت عنه الحرب، بعد انقشاع دخان المدافع، وبعد انطفاء ألسنة لهيب النار.

والتوقف أمام هذه الحقبة - أيضاً - لازم وضرورى، بمقدار أهميتها فى رسم قسمات المستقبل، بعد أن شهدت لحظة اختيار كل طرف لموضع أقدامه، وبتحديده لنقطة البداية فى مسيرة طويلة على درب رضى وارتضى، أن يكون - بالنسبة له - طريقا يفضى إلى دور وموقع فى هذا المستقبل.

. . . .

كانت الفترة ما بين نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتوقيع اتفاقية فصل القوات الثانية على الجبهة المصرية فى أول سبتمبر ١٩٧٥ قد شهدت جذور عملية السلام العربية - الإسرائيلية الراهنة، بعدما أكدت حرب ١٩٧٣ - أكثر من أى حدث آخر - فى تاريخ الصراع، أنه غير قابل للحسم بالقوة المسلحة، كما كان وقف إطلاق النار قد تحقق فى ظل نوع من تداخل القوات فرض السعى إلى إنجاز فصل بينها، واقترن ذلك بطرح مفهوم المؤتمر الدولى، الذى فشلت أول محاولة لتطبيقه فى جنيف فى ديسمبر ١٩٧٣، لكن ظل هذا المفهوم مطروحاً كإطار لتحقيق السلام، على الرغم من اتجاه إسرائيل - بعد ذلك - إلى رفضه والإصرار على مفاوضات مباشرة ذات طابع ثنائى فى إطار إقليمى لا دولى.

وفى هذا الإطار كانت الفترة غنية بالتفاعلات الحادة التى وضعت أساساً لترسيخ فكرة التسوية السلمية للصراع، كما بدأ - خلالها - تفكك «حلف

أكتوبر» بين مصر وسورية نتيجة الخلافات بينهما حول التحرك السياسى.

وبدا أن استكمال مناقشة النقاط التى يتضمنها الجزء الأول من هذا الكتاب يحتاج إلى طرح مجموعة من الأسئلة على مائدة نقاش، حول هذه الفترة، وكان من بين هذه الأسئلة التساؤل حول ما إذا كان الاستثمار السياسى لنتائج حرب أكتوبر قد أهدر مكاسب العسكرية فى هذه الحرب، باعتبار أنها وجهة نظر مطروحة ويتبناها كتاب كبار وسياسيون محترمون.

ومن جانب آخر هل يعتبر ما أتى به الواقع الآن - من تطورات دولية تفرض منهجاً معيناً فى تسوية الصراع - يعد تأكيداً لبعد النظر الذى انطوى عليه ذلك التحرك؛ وهى العملية التى أصبح البعض يطلقون عليها - الآن - «إعادة الاعتبار للسادات»، أو إعادة الاعتبار للمنهج الذى قام عليه تحركه السياسى.

ثم إن هناك تساؤلات أخرى يفرضها احتياج المعرفة، حول عوامل وجذور أزمة الثقة المصرية - السورية، وحقيقة الدور الذى لعبته السياسة الأميركية ودبلوماسية هنرى كيسنجر - بالذات - فى تفكيك «حلف أكتوبر»، ثم هل كانت هذه الدبلوماسية هى العامل الأوحد فى إحداث الشرخ العربى - حينئذ - أم أن التناقضات كانت قائمة، وجاءت حرب أكتوبر - كحدث استثنائى - جمدها بشكل مؤقت، ثم عادت للظهور من جديد بعد هذه الحرب؟

كلها تساؤلات تمثل هذا الاحتياج الداخلى للمعرفة، وكلها تساؤلات كان علىَّ أن أحملها إلى مائدة نقاش جديدة للبحث عن إجابات.

عُقدت الندوة فى الساعة السادسة من مساء يوم ١٩٩٢/٧/٢٠، وشارك فيها الدكتور حسن الزيات وزير الخارجية المصرى الأسبق، واللواء طه المجدوب المستشار الاستراتيجى لرئيس تحرير الأهرام، والسفير تحسين بشير المتحدث السابق باسم رئاسة الجمهورية المصرية، والسفير محمد وفاء حجازى المساعد السابق لوزير الخارجية المصرى.

وطرح الجميع مجموعة من الحقائق ترسم صورة دقيقة لذلك (الجسر/المفصل)، الذى عبرت عليه مصر من وضع الاشتباك بالحرب، إلى وضع بناء السلام، وهى الصورة التى تمثل - مرة أخرى - جسراً بين فصول هذا الكتاب.

قال اللواء طه المجدوب: إن انهيار الجبهة السورية هو مصدر الأزمة بين القاهرة ودمشق، وإن مشكلة الثقة بين العرب قديمة بدأت مع حرب ١٩٤٨، وتراجعت - مؤقتاً - بعد ١٩٦٧، وإن التدخل الأميركى أسهم فى حماية دمشق من القوات الإسرائيلية.

وقال - أيضاً - : ليس صحيحاً أن خطة العبور تضمنت الوصول إلى شرق المضايق، وأن مصر لم تختر الحل المنفرد وإنما فرضته عليها السياسات العربية، وأن العلم الفلسطينى ظل مرفوعاً فى ميناهاوس وهذه شهادتى كعضو فى الوفد المصرى، وأن مصر هى أكبر الدول العربية معاناة طوال مسيرة الصراع العربى - الإسرائيلى. وأنه كانت هناك عمليات مشتركة فى حرب أكتوبر وقائد مشترك هو المشير أحمد إسماعيل.

. . . .

أما السفير تحسين بشير فذكر مجموعة من الحقائق مستمدة من خبرته الذاتية عن الفترة، والتى تمثلت فى الآتى:

* أن السادات طرد الخبراء السوفييت ليؤكد أن الصراع مع إسرائيل ليس جزءاً من الحرب الباردة.

* أن الجديد الذى جاء من السادات هو التمييز بين استعادة أرضه والقضاء على إسرائيل.

* أن السادات كسب فورد بطرح وضع قوات أميركية بين مصر وإسرائيل.

* أن هدف حرب أكتوبر كان العبور وليس الوصول للممرات.

* لم تكن هناك قيادة مشتركة فى حرب أكتوبر!

* أن السادات أخطر الزعماء العرب بذهابه إلى القدس وضمنهم الرئيس الأسد.

* ليس المهم هو إعلان التضامن العربى، ولكن المهم هو نوعية هذا التضامن وأن يكون على سياسة عاقلة، لا على مظاهرة تقود إلى كارثة كما فى ١٩٦٧.

* أسلوب السادات أثبت نجاحه رغم أنه استفز الكثيرين.
* قيمة مبادرة السادات أنها أربكت أوراق اللعبة الأمريكية - الإسرائيلية.
* كان لدينا فى ١٩٧٣ خطأ شامل فى فهم العلاقات الدولية.

....

وجاء دور **السفير محمد وفاء حجازي** ليطرح أكثر الآراء التى أثارت جدلاً طويلاً فى الندوة، وهو جدل لم يفض إلى نتيجة ترتضيها كل الأطراف المشاركة، وإن كان كل طرف قد اقتنع بتسجيل مواقفه بشأن موضوعات هذا الجدل.

قال: إن جوهر القضية هو المشروع الصهيونى الذى لا يتوقف عند حد، وإنه توجد أزمة إدراك بمدى حقيقية القضايا الراهنة، وإنه لا يمكن أن تقرر القوى الدولية مصير أمتنا، وإن السادات اختار الحل المنفرد من البداية، وإن إسرائيل أصرت على إنزال العلم الفلسطينى فى مينا هاوس، وإن السادات ذهب إلى القدس دون إخطار الزعماء العرب، ووصل بالمفاوضات إلى نهايتها فى غيبة العرب، وإن إسرائيل لم تتراجع حتى الآن عن المشروع الصهيونى، وإن عدوانية إسرائيل ما زالت موجهة ضد مصر، وإنه لا علاقة بين ما تم فى كامب ديفيد وما يحدث فى إطار مؤتمر مدريد.

أما **الدكتور محمد حسن الزيات** فقال:

* إن السادات سبق عصره عندما لم ير فى الاتحاد السوفييتى دولة كبرى.
* قبلنا دبلوماسية كيسنجر لأن نتيجة الحرب كانت مواتية لنا.
* إن معظم العرب تخوفوا من خوض حرب جديدة.
* فضلت أن نبقى مع العرب ونخطئ، على أن نُصيب منفردين.

وهكذا راح كل طرف يلقى بحقائقه على بساط البحث، ومضت وقائع الندوة تدرس وتناقش هذه الحقبة - الجسر - التى تربط بين وضع الاشتباك بالحرب، ووضع المشاركة فى بناء السلام.

وفيما يلى نص الندوة:

د. عمرو عبد السميع: هل كانت حرب أكتوبر تعنى نهاية مسئولية مصر العربية، وتعنى الأمركة الكاملة للتحرك من أجل التسوية؟

السفير تحسين بشير: لكى نناقش التحرك السياسى الذى أعقب حرب ١٩٧٣، لابد من العودة إلى بداية عملية الاقتراب المصرى من الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٦٧، فكانت هناك عملية بناء كبارى مع أميركا بدأت من أول يوم بعد الهزيمة، واصطدمت بتوجه عبد الناصر الذى حاول أن يستخدم أمريكا ككبش الفداء من خلال تأكيد أنهم شاركوا فعلياً فى حرب ١٩٦٧. الأمريكان أصروا على أنه إذا لم يعدل عن اتهامهم بأنهم اشتركوا بطيارات أو بطيارين فلن يتعاملوا معنا.

فاضطر عبد الناصر فى إحدى خطبه للتراجع عن هذا الاتهام، وأصبح السؤال بعد ذلك هو كيف نتعامل مع أميركا، وكيف نسعى لأن تعطينا الأمم المتحدة التأمين السياسى، وفى الأمم المتحدة بدأت عملية المعادلة التى انتهت إلى مؤتمر الخرطوم. المرحوم الدكتور فوزى كان طرفاً فى هذا. وكان من الضرورى تأمين الوضع الداخلى وتثبيت واستقرار مصر - كيما نتحرك من أجل الحل - كان واضحاً لنا حدود موقف الاتحاد السوفييتى وتأكيده على الحل السياسى ودور الأمم المتحدة. وقبلنا القرار ٢٤٢ بعد أن رفضنا مقترحات لاتينية أفضل منه، وبدأنا عملية مفاوضات شاقة جداً وطويلة عن طريق الأمم المتحدة، وتبين لنا أن عملية تحريك الأمم المتحدة عن طريق يارنج والسكرتير العام واللجان المختلفة لم تؤد إلى شىء والقرار ٢٤٢ الذى وافقنا عليه تحول لأن يصبح عنصراً من عناصر المفاوضات.

وفى نفس الوقت كنا نبنى الجيش المصرى أو على الأقل الطاقة الدفاعية المصرية، ونوقشت مبادرة روجرز. وكانت الآراء مختلفة، وقبلها عبد الناصر حتى يؤمن دخول الصواريخ المصرية.

وبدأنا نستعيد قدراتنا بنفس الضباط ونفس الناس تقريباً، مع تغيرات

محدودة، فلم يكن فى القوات المسلحة أحد يستطيع تأكيد أنه بمقدرونا أن نتغلب ونستعيد الوضع السابق.

ويوم نجاحنا فى حرب ٧٣، الله يرحمه محمود رياض قال لى: «إن الذى نجح هو الكتاب» أى (كتاب الجيش)، بمعنى الدروس العسكرية التى اتبعناها فنجحنا. وفى حرب ١٩٧٣ لم يكن هدف الجيش المصرى استرداد كل سيناء فالهدف العسكرى لم يتعد العبور والتعزيز.

لم يكن هناك تقرير يرى أنه بإمكاننا أخذ الممرات، وقد قامت حرب الاستنزاف بدور جوهرى فى استعادة الثقة وأثبتت بعد أيام قليلة جداً من الهزيمة العسكرية، أن قواتنا وسلطاتنا عندما تعمل - بعقل - تحقق نتائج. حرب الاستنزاف استعدنا بها قدرتنا القتالية وثقتنا بأنفسنا لأن ١٩٦٧ ضيعت ثقتنا بأنفسنا.

وعندما جاء السادات... ماذا كان هدفه؟

أن يستعيد الأرض العربية المحتلة ولكن له أولوية واضحة. عملية القومية العربية ومسئولية مصر عن كل العالم العربى انتهت فى ١٩٦٧، وكان مدركاً لذلك ومستعداً أن يحصل على أقصى ما يمكنه ولكن أولوياته واضحة. استعادة الأرض المصرية، والمساعدة - فقط - على استعادة الأرض الأخرى.

د. عمرو عبد السميع: هل كان الطرف الآخر فى حلف أكتوبر على علم بهذه الأولوية أو ترتيب الأولوية لديه؟

السفير تحسين بشير: نأتى للطرف الآخر. لم تكن حرب ٧٣ حرباً عربية رغم أننا نقول إنها حرب عربية، ولكى نسمى الأشياء بمسمياتها كان هناك تفاهم مصرى سورى، ونوع من الدعم العام العربى المشروط. الرأى العام كان دعما تظاهرياً وكان الجميع خارج مصر، متصورين أن الحرب تستمر أياماً طويلة جداً. وأنا بالنسبة لى مع ثالث يوم من الحرب كانت قد انتهت وعبرنا وعززنا، وبعد ذلك لم نستطع أن نعمل الكثير وعلاقتنا مع الطرف الآخر أى سورية لم تكن

فى إطار قيادة موحدة. وكان بيننا تفاهم فى جوانب وعدم وضوح وإبهام وغموض فى جوانب أخرى، ولا أريد الدخول فى النقاط الخلافية التى نشأت فى الأيام الأولى من الحرب. بعد الأيام الأولى الروس قالوا لنا: إن السوريين يريدون وقف إطلاق النار، والسوريون قالوا لم نطلب هذا، لكن الذى حدث أنهم رموا بكل قواتهم فى الأيام الأولى، ومن يفعل هذا لا ينوى أن يحارب وإنما يريد أخذ أرضه، والسعى الى وقف إطلاق النار، وحدث ما حدث فى غيبة الدولة العربية الموحدة، سواء كانت فيدرالية أو كونفيدرالية، وفى غيبة قيادة موحدة مثل «الناتو»، فجميع الأطراف لها مصالح وأولويات مختلفة، وبالتالى بينها مساحات من الاتفاق ومساحات من الاختلاف.

د. عمرو عبد السميع: كيف كانت العلاقة المصرية مع الولايات المتحدة فى هذا السياق؟

السفير تحسين بشير: الإعداد الجيد للحرب ما كان له أن ينجح بدون تحديدالمسرح السياسى الذى يعنى بصراحة كاملة، الولايات المتحدة، كان هم السادات - أولاً - أن يكسب الولايات المتحدة. . كيف؟ بعدم شن الحرب إلا بعد القيام بكل جهد ممكن لتحريك السلام فبدأ، يقبل تقسيم عملية السلام الى خطوات، لأنه تيقن أن كيسنجر ونيكسون لن يقبلا الحل الشامل الدائم. فى صفقة واحدة. وبدأ السادات اتصالات منذ جنازة عبد الناصر واستمر فى إرسال تصورات، وبعث بعد ذلك مستشار الأمن القومى حافظ إسماعيل إلى أمريكا مرتين وقابله كيسنجر، ولكن كيسنجر - فى كلامه الحقيقى - لم يُقدر هذه الزيارة، وأعتقد أن حرب ٧٣ كان من المكن تفاديها لو أن كيسنجر كان له تقدير مختلف للقدرات المصرية ومعها القدرات العربية.

كانت الأولوية عند السادات - كمصرى فلاح - للأرض. وهذا يمثل الوطنية المصرية أو القومية العربية فى فرعها المصرى، وهو أن الارض تعطى الحياة، والأرض هى الوطن، ومصر هى أم العرب والمحافظة على الأم ضرورى والأرض لها معنى جوهرى فى بلد زراعى ثابت مستقر مثل مصر، وكان هذا واضحاً جداً

فى تفكير السادات، كان غرض السادات أن يقول للأمريكان سأحارب فى أرضى ولاستعادة أرضى، وليس للقضاء على إسرائيل ولكن كيف؟ باستخدام القوة العسكرية لتحريك الأوضاع السياسية للوصول إلى حل سياسى أفضل، وأول ما قام به فى ١٩٧٣ أنه أوضح أن هدفه لا يتجاوز استعادة الأرض العربية.

نأتى بعد هذا للنقطة الثانية وهى قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت والذى أثار دهشة الكثيرين، لكنه أراد - من خلاله - أن يؤكد للأمريكان أن أى حرب ستقوم بها القوات المصرية ليست جزءا من الحرب الباردة، وليست انتصارا لأنصار موسكو على أنصار أميريكا لأن أمريكا كانت لا تسمح بهذا، وبدون هذا التأكيد كان رد الفعل الامريكى سيختلف، لهذا حاولنا - إذن - فى ١٩٧٣ أن نؤمن الأمريكيين ونحيدهم مع التأكيد على أن المصريين والعرب يريدون أرضهم، وقد أكد نيكسون - أخيراً - عدم صحة ادعاء كيسنجر بأنه هو الذى أرسل المساعدات لإسرائيل وقال: إننى كرئيس لأمريكا لم أسمح لأحد أن يهزم دولة حليفة لنا ودولة بقاؤها جزء من السياسة الأمريكية الثابتة.

وكان السادات حريصاً جداً، لأن ما ينساه الناس هو أنه إذا كان السادات قد دخل الحرب وفشل، كان سيُعلق كخائن فى ميدان التحرير. فبعد هزيمة ١٩٦٧ لم يكن هناك عذر لأى زعيم مصرى لكى يدخل حربًا ويُهزم، ونجح السادات فى العملية بذكاء شديد جداً، أسرع بمقابلة كيسنجر، وأحدث تغييرات فى المحيطين به نتيجة هذا. هيكل مثلاً كان مختلفاً جداً وحاول السادات أن يحتفظ به، وأتذكر أننى قلت لهيكل: رغم أنك مختلف، فلتبق معه لأنه يحترمك. المهم أن السادات كان على وعى بالحاجة لتغيير نظرة أمريكا لمصر ولذلك قصد أن يأخذ كيسنجر لكل مكان فى مصر، من أسوان إلى القناطر، حتى يرى الطقم الصحفى والإعلامى والتليفزيونى المرافق له أن مصر بلد متحضر. وفى أسوان وقف كيسنجر وقال «إن أحد أخطاء أمريكا الكبرى كانت عدم تمويل السد العالى» إذن فقد نجح السادات فى أن يتعامل مع كيسنجر، وعملنا فك الارتباط الأول ولكن ظهرت صعوبات فى فك الإرتباط الثانى. والسادات لم يكن رجل

ديبلوماسية، ولكن كانت عنده رؤية سياسية، فهو رجل صاحب رؤية، ومن مفارقات هذه الفترة أن الرئيس الأمريكى - الذى خرج له المصريون من القاهرة إلى الإسكندرية واستقبلوه استقبالاً عظيما -وها هو نكسون ذهب وجاء رئيس جديد، وفى سجله أنه أكبر رئيس أيد إسرائيل طوال حياته الانتخابية وتوقفت المفاوضات. وفى هذه الفترة جاء إلى مصر الجنرال بوفر وجلس مع السادات وقال له إن الجيش المصرى أصبح وضعه مختلفاً بعد العبور، عما كان عليه قبل العبور، وبالتالى لا بد أن تؤمن نفسك بأى طريقة ومن هنا كان السعى الشديد جداً للوصول إلى فك الارتباط الثانى، لكن كيف؟

قمنا باتصالات حتى تم اللقاء مع الرئيس فورد، ولم تكن له معرفة عميقة بالسياسة الدولية، وإنما كان ابن بلد أمريكانى، فتحدث مع السادات بمنطق بسيط، وقال له: إننى أعرف أن الإسرائيليين لا يثقون فينا والحقيقية لهم حق من وجهة نظرهم. وأنا لا أثق فيهم ومن وجهة نظرى عندى أسباب كثيرة جدا لهذا، لكننى أحل لك المشكلة بأن تقف أمريكا بين مصر واسرائيل بوضع قوات امريكية فى سيناء. وانتهت هذه العملية بفك الارتباط الثانى، وأهم ما فى هذه العملية - أساساً أن السادات سعى إلى تغيير المسرح الدولى الفعال، لأن المفاوضات ليست قضية حجج ولكن ديبلوماسية.

د. عمرو عبد السميع: وإنما كيف ندير العلاقة مع القوة الفعالة ثم لا نستطيع أن تأخذ حلاً شاملاً كاملا مباشرة؟

اللواء طه المجدوب: أبدأ بنقطتين صغيرتين تعرض لهما الأخ تحسين كرد سريع عن تخطيط الجيش المصرى للعملية، فقال إننا لجأنا لكتاب الجيش المصرى، لكننا - فى الحقيقية - لم نكتف بالكتاب، الجيش المصرى اعتمد على الفكر المصرى، وكان لى الشرف أن كنت رئيس التخطيط فى هيئة عملية القوات المسلحة لحرب أكتوبر، ثم بعدها رئيس التخطيط لعملية السلام من الناحية العسكرية، يعنى فيما بعد حرب أكتوبر، حتى وقعنا المعاهدة، فأنا كنت موجوداً - الحقيقة - بحكم هذا الموقع فى دائرة القرار فى حالات كثيرة جداً، والجيش

المصرى - طبعاً - حقق نصره بقدرات أبنائه، وبسواعد أبنائه، وفكر أبنائه، وقد تعبنا كثيراً جدا فى الدراسات والتجارب. يعنى عملية الاختراق لخط بارليف عملنا لها ٣٥٠ تجربة كى نختار الأسلوب المناسب. موضوع هدف العمليات -أيضاً- تعرض له الأخ تحسين منْ ناحية أنه كان من المقرر أن تنتهى العملية بالعبور، وهذا خطأ، أنا آسف لأن خطة العمليات عملناها بأيدينا وكانت تتضمن الوصول حتى شرق المضايق على مرحلتين.

د. عمرو عبد السميع: هل يعنى ذلك عدم عبور المضايق؟

اللواء المجدوب: لا بل عبورها، على مرحلتين، المرحلة الأولى نسميها عملية رؤوس الكبارى والعبور، وهذه طبعاً مرحلة أساسية جداً وشاقة ومعقدة، ثم مرحلة التطبيق ولهذا هدف العمليات النهائى كان شرق المضايق، والوضع السياسى فى ذلك الوقت كان فى الحسبان أو فى ذهن - على الأقل - القيادة السياسية، وبالتالى كان هناك ما سميناه الوقفة التعبوية، أى بعد تحقيق المرحلة الأساسية الأولى تحصل وقفة. هذه الوقفة كانت ضرورية من الناحية العسكرية لعمليات إعادة التنظيم وعمليات تعزيز الخطوط وعمليات دفع قوات جديدة. يعنى أعمال كثيرة جداً كانت مطلوبة -فعلاً - عسكرياً ومن الناحية السياسية خلال هذه الوقفة - أن تتضح أبعاد الموقف السياسى الدولى، وهل هناك أمل فى تحريكه.

السفير تحسين: لكن هل كان أمر القتال يشمل هذه الخطة؟

اللواء المجدوب: نعم أوامر القتال التى أرسلت للجيوش أشارت إلى شرق المضايق وأنا كتبتها مع زملائى بخط اليد.

د. عمرو عبد السميع: والوقفة التعبوية هل كان هناك نص عليها؟

اللواء المجدوب: الوقفة منصوص عليها قبل المضايق طبعاً وكانت تبدأ من ٩ أكتوبر لمدة ثلاثة أيام لكنها زادت قليلاً.

السفير تحسين: وهل كانت هذه الخطة تطمح للوصول إلى ما بعد المضايق بدون غطاء جوى؟

اللواء المجدوب: لا بغطاء دفاع جوى. بحيث تتحرك الصواريخ من الغرب إلى الشرق والطيارات تحتل مطارات القناة وبالتالى تستطيع أن تغطى هذه الأجزاء من سيناء، ولكن هناك نقطة مهمة جداً أحب أن أخوض فيها. لأننى مازلت فى إطار الملاحظات. موضوع حرب الاستنزاف، وأنا أتفق مع الأخ تحسين أنه بالرغم من أننا كنا قد تعبنا جداً فى الاستنزاف تعبنا جدا واليهود كذلك تعبوا جداً، إلا أنها كانت فترة غنية جداً بالخبرة وأنا أعتبر أننا كسرنا فيها الحاجز النفسى لدى الجندى المصرى، الذى عبر وواجه الجندى الإسرائيلى، وقاتله وقتله وأسره وطارده، وكان هذا يحدث أثناء حرب الاستنزاف للمرة الأولى. هنا حدث التغيير الأساسى للجندى المقاتل، ولهذا فائدة حرب الاستنزاف المعنوية لا تقدر بثمن. والذين هاجموها كلهم مخطئون لأنهم حسبوها بالورقة والقلم، واحد، زائد واحد وخسرنا مليون جنيه و٢٠ مليون جنيه، وكلام من هذا القبيل.

المهم خطة العبور طبعا لها أبعاد كثيرة جداً، ولها صعوبات، فهى عبور لمياه كان من الممكن أن تتحول إلى حاجز يشتعل بالنابالم، وفى الليلة السابقة للقتال قوات خاصة عبرت وأتلفت المواسير والخزانات الإسرائيلية.

هذه الخطة - والحمد الله - نجحت نجاحاً باهراً نتيجة للمفاجأة الاستراتيجية التى حصلت وكان رد الفعل الإسرائيلى ضعيفاً جداً.

أدخل الآن فى موضوع سورية، وفجوة الثقة من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية وطبعاً مشكلة الثقة بين العرب مشكلة قديمة من أيام ١٩٤٨، لم تكن هناك ثقة بين الجيوش فبالرغم من أن سبع جيوش كانت تحارب ولكنها لم تكن تتعاون. وبالتالى ضاعت فلسطين وقامت إسرائيل، وطبعاً الثقة ظلت مفقودة إلى أن جاء جمال عبد الناصر، وبدأت القومية العربية، ونتج عنها طبعا وحدة مصر وسورية، وأنا حضرتها لأننى كنت هناك منتدباً فى قيادة الجيش السورى قبل الوحدة كخبير مصرى فى شئون المدرعات، و كانوا يعيدون تنظيم قواتهم،

وكنت أنا منتدباً لهذا الغرض، وحضرت وعاصرت أحداث الوحدة وكان السوريون كعرب على مستوى عال جداً من المشاعر، وتدفق رهيب لها. وبالرغم من هذا ضاعت الوحدة، وبعد الانفصال تعمق جداً شعور عدم الثقة، وبالذات بيننا وبين السوريين، بدأت أحاسيس الانفصال فى تعميق عدم الثقة، ثم بدأت العلاقات تعود بالتدريج فى خلال الستينيات وتتحسن الاوضاع إلى أن جاءت حرب ٦٧، وجمعت بيننا الهزيمة. وطبعاً الهزيمة أكدت أن الانفصال أو عدم وجود شىء من التنسيق والتضامن سيؤدى إلى مأساة فى النهاية. ولكن قبل ٦٧ كانت هناك عملية تنسيق خطط عسكرية.

السفير تحسين: لقد تم ذلك من خلال الإحراج فى القمة العربية، كانت عملية إحراج بالأساس؟

اللواء المجدوب: يعنى الثقة لم تكن موجودة حتى حرب ٦٧ والتى أدت إلى عودة الثقة مع السوريين بالذات أو عودة العلاقات إلى مجاريها فهزيمة ٦٧ هى التى أكدت حقيقةأنه لا بد أن نتعاون.

د. عمرو عبد السميع: وكيف تحقق ذلك من الناحية العملية؟

اللواء طه المجدوب: حدث اتصال بين القيادات، وكنا نتزاور ونتدارس الخطط ويتم الاتفاق. وتم الاتفاق على تحديد يوم الحرب، ثم جرى تعين قائد، وليس صحيحاً أنه لم يكن هناك قائد، فقد تم تعيين قائد وهو أحمد إسماعيل. قائدا للقيادة المشتركة للجبهتين وتشكلت هيئة عمليات مشتركة كان يرأسها اللواء بهى الدين نوفل، وقبل الحرب سافر طقم كامل من الضباط الكبار إلى سوريا لتولى عملية التنسيق المباشر بين القيادة السورية وبين القيادة المشتركة. الحقيقة أننى أعتبر أن موضوع فقدان الثقة والخلل الذى حصل بدأ فى الجانب السورى. . . كيف؟ لقد كنا مخططين أن نطور على مستوى الجبهتين بما يحقق التوازن. لقد كانت مهمتهم محدودة لأن العمق فى الجولان لا يتجاوز ١٥ كيلو فى جبهة عرضها ٤٥ كيلو إن لم يكن أقل، وبالتالى كان يماثل عمق المهمة الأولى

على الجبهة المصرية التى يصل عرضها إلى ١٨٠ كيلو، وعمق المهمة الأولى كان ١٥ كيلو، على أساس أنه سيحدث نجاح على الجبهة السورية وهذا النجاح سيؤدى إلى حجز قسم كبير من القوات الإسرائيلية، وهذا العامل سيخلق نوعاً من التوازن بين الجانبين يسمح للقوات المصرية أن تطور الهجوم فى سيناء بعد ذلك، ولكن ما حدث - للأسف الشديد - هو أنه بعد أيام قليلة انهارت الجبهة السورية واستردت اسرائيل الجولان بالكامل، بل وتوغلت فى أرض لم تحتلها من قبل، لمسافات كبيرة حتى أصبحت على بعد ٢٥ كيلو مترا من دمشق، يعنى بالمدفعية تضرب دمشق، ولولا التدخل الأميركى كان الموقف سيتأزم أكثر. المهم أن هذا التطور أخل بالتوازن الكامل بين الجبهتين والذى لم يكن متوقعاً. وكان له رد فعل عسكرى استراتيجى خطير فى مصر. فبعد اختلال التوازن، كان السؤال هو كيف نستطيع تطوير عملنا؟

هذا الخلل كان من الصعب أن نتغلب عليه وزاد من عمقه وبشدة الجسر الجوى الأميركى.

د. عمرو عبد السميع: كيف أدى ذلك إلى تنامى الشكوك بين مصر وسورية؟

اللواء طه المجدوب: كان من الضرورى أن نعزز خطوطنا أكثر لكى نقابل ما سيأتى من الجبهة السورية بعد الانهيار الذى حصل فيها، وبالتالى كان يقابل هذا الضغط الاستراتيجى، ضغط سياسى من سورية مفاده أن مصر لابد أن تكمل وأن تطور عملياتها حسب الاتفاق السابق.

لكننا كنا متفقين على أن نطور فى ظروف قتال أفضل بكثير من ظروف القتال التى حدثت نتيجة لخلل ما لا نعلم سببه، يعنى كل شىء كان مخططاً بمنتهى الدقة، والخلل الذى بدأ فى الجولان كان السبب وراء ثغرة الدفرسوار عندنا، وأمام هذه الضغوط زائد الضغوط السياسية من الجبهة السورية والبرقيات والاتصالات مع الرئيس، اضطر السادات طبعا أن يباشر قرارات سياسية لإجراء تطوير جزئى للهجوم، يعنى لا نصل الى المضايق شرقا ولكن نصل إلى المضايق غربا، وهذه كانت مسافة ٣٠ كيلو أو أقل..

السفير تحسين بشير: هل كان هناك غطاء جوى للخطوط؟

اللواء المجدوب: نعم.

السفير تحسين: كيف كان شكله؟

اللواء المجدوب: طلعات جوية. . الصواريخ لا تصل.

د. عمرو عبد السميع: ونعود إلى موضوع عدم الثقة يعنى كيف عكس هذا الموقف العسكرى تأثيره؟

اللواء المجدوب: لا أريد أن أتهم أحداً، لكن السوريين تصوروا أننا قصرنا وأنه لو كنا طورنا لتغير الموقف. وهذا تحليل غير سليم.

السفير تحسين بشير: إذا كنا طورنا هل كنا سنخفف عليهم؟

اللواء المجدوب: احتمال، لكن المسألة ليست أن نخفف عليهم، لم نكن متصورين أنهم سيتعرضون لهذا الموقف أساساً.

وعلى أى حال، فالذى حدث أنه نتيجة الدعم الأمريكى، ولكشف الخطة، ونتيجة للحشد الإسرائيلى الذى أخذ يتركز ضد الجبهة المصرية، تمهيداً لعملية الثغرة بعد سقوط الجبهة السورية، كل هذا أدى إلى فشل عملية التطوير، وتحملنا خسائر كبيرة فى ذلك اليوم (١٤ أكتوبر) لم تحدث من أول الحرب، بلغت ٢٥٠ دبابة، وبالطبع كنا دمرنا لليهود أكثر من هذا بكثير فقد كانت خسائرهم أكثر.

ولذلك صدرت تعليمات فى نهاية اليوم، بانسحاب القوات وعودتها إلى الخطوط التى كانت عندها، وكانت هذه فرصة لعملية التسلل الإسرائيلى، وبدأوا يعبرون عند نقطة اتصال البحيرات المرة بالقنال.

السفير تحسين: وهل منطقة التماس كانت لا تخضع لقيادة الجيش الثانى ولا الثالث؟

اللواء المجدوب: لا منطقة التماس لا تخضع لقيادات الجيشين فإذا عدنا إلى الشكل الجغرافى للبحيرات فهناك منطقة البطن بالنسبة للبحيرات المرة، وعرضها

١٥ كيلو مترا يحتاج العدو إلى قطعها لكى يصل إلى الضفة الغربية للقناة، وإنما عبوره إذا تم من نقطة التماس مع القناة وعرضها ٢٠٠ متر فإن ذلك أسهل وهناك فرق كبير جداً بين هذا وذاك.

د. عمرو عبد السميع: هذا الموقف العسكرى كيف عكس نفسه فيما بعد على الثقة بين الطرفين المصرى والسورى فى العملية السياسية؟

اللواء المجدوب: أقول إن عملية الثقة لا فرق فيها بين موقف عسكرى وموقف سياسى طالما أننى أشك فى تصرفات الطرف الآخر، فكل أنواع التصرف أصبح مشكوكاً فيها، سواء كان هذا التصرف سياسياً أو عسكرياً، وطبعاً بعد أن توقفت الحرب كان اختراق الدفرسوار وقد حصل وانطلق الإسرائيليون جنوبا تجاه السويس، وفشلوا فى اتجاه الإسماعيلية.

د. عمرو عبد السميع: ماذا كان تأثير ما سمى بديبلوماسية هنرى كيسنجر فى تعميق أو عدم تعميق فجوة عدم الثقة بين مصر وسورية؟

اللواء المجدوب: هذه التطورات كلها التى بدأت من الجبهة السورية وانتهت عند السويس، وضعتنا فى موقف ليس خطراً ولكنه موقف حرج... لأنه أصبح هناك فرقتان فى الشرق معزولتين تماما.. لا نستطيع تزويدهما بإمدادات وبخدمات طبية، ولو أن موقف الإمدادات والمخزونات التى كانت لدى هذه القوات كان يكفيها لفترة طويلة، لعدة أسابيع، ولكننا كقيادة كنا طبعا فى قلق فلا نستطيع أن نعتمد على هذا ثم إلى متى؟ فكان هذا المأزق الذى لا بد أن نخرج منه وبسرعة، وكان هذا سبب وجود كيسنجر، وقبولنا لاتفاقية النقط الست يعنى كان لا بد أن نفتح الطريق إلى السويس وإلى أفراد الجيش الثالث لكى يأكلوا ويشربوا ونخلى الجبهة، فمستشفى السويس وحده، كان به ١٥٠٠ جريح تم إخلاؤهم - طبعاً - بعد اتفاقية النقط الست، وتم تبادل الأسرى، وكان هذا حلا لموقف عسكرى إنسانى، كان لا بد أن يحدث، ولكنه فتح الطريق لموضوع الخطوة خطوة، عملنا هذه الخطوة فلنتحرك إلى التى بعدها، ومادمنا فتحنا الطريق،

كان لابد أن نُخلى الضفة الغربية من القوات المصرية بأى ثمن، وعقد مؤتمر جنيف فى ديسمبر ١٩٧٣، وأنا كنت مندوب القوات المسلحة فى الوفد المصرى وكان حضور المؤتمر الذى لم تحضره سورية قد حدث انطلاقا من فجوة الثقة.

أما انهيار حلف أكتوبر فالحقيقة أنه لم ينهر تماماً، لكنهم فى دمشق بدأوا يتخذون خطاً مخالفاً لأن وضعهم رغم أنه كان سيئاً، إنما كان مؤمناً أكثر منا، لان قواتنا فى غرب القناة كان وضعها سيئ جدا، لكن الموقف الاستراتيجى الإسرائيلى غرب القناة كان أيضاً من اسوأ ما يكون، وأنا قلت لمردخاى جور فى جنيف: أنتم رهينة عندنا، وليس فى مقدوركم عمل شىء، وهذه حقيقة، لقد كان عندنا ست فرق فى الغرب وكان من الممكن أن نمسحهم، لولا التدخل الأمريكى، ولم نتخل عن شبر من الشرق وهذه نقطة مهمة جداً، وحتى الجيش الثالث الذى حوصر وضربوه ثلاثة أيام متواصلة جواً وبراً لم يستسلم. المهم أن سورية قاطعت مؤتمر السلام وتمخض عن هذا المؤتمر تشكيل لجنة العمل العسكرية وفيما عدا ذلك فشل، وكانت أمريكا وراء هذا الفشل لأن كيسنجر كان يريد عمل كل شىء بنفسه.

السفير تحسين بشير: بالعكس دور كيسنجر بدأ بموافقة مصرية من جنيف، لكن السوريين لم يبلغونا بالمقاطعة إلا الساعة العاشرة ليلة المؤتمر، وكنت أرتب شنطتى وبلغنى تليفون من الرئيس قال إنه حدث كذا، واذهب لهيكل لتكتبوا ردا، وأنا مسافر فى الفجر، قلت له طيب، ممكن إحضار أسامة الباز لأن خطه مقروء جيداً، ومن الممكن أن يكتب، نتيجة عدم وجود آلة كاتبة. وأصدرنا بياناً يعبر عن إدراكنا وتقديرنا لدواعى عدم حضور سورية. وأننا سنذهب لنستكشف الأرض، فإذا ثبت نجاح العمل السلمى ستشترك سورية.

اللواء المجدوب: المهم، بعد هذا عقدت لجنة العمل العسكرية، وكنت أنا رئيس الجانب المصرى فيها.

وظللنا من ٢٦ ديسمبر إلى ٩ يناير نخوض فى متاهات إسرائيلية ليس فيها أى وضوح، ولا أى إيجابيات، ووضح ـ فى النهاية - أنها كانت مقصودة لكى

يجئ كيسنجر بعد أن ذهب له ديان من إسرائيل، وإسماعيل فهمي من مصر، لكن أمكن بعد ذلك توقيع اتفاق فض الإشتباك الأول في يناير ١٩٧٤.

وفي مايو طالب السوريون بفض الإشتباك وبدأت أيضا العملية مع كيسنجر واتفقوا على المبدأ، ووقعوا بالحروف الأولى، كان التوقيع على الاتفاق سيتم في جنيف فطلبوا من مصر أن تكون موجودة، وأنا عُينت ممثلاً لمصر وحدى لحضور عملية فض الاشتباك بين الإسرائيليين والسوريين في جنيف، وتم فعلا توقيع الاتفاق في يونية ١٩٧٤ بين سورية وإسرائيل وكانت العلاقات طيبة بين مصر وسورية في ذلك الوقت.

لكن فك الارتباط الثاني هو الذى أدى الى القطيعة وهاجمونا فيه بشدة، واعتبروه اتفاقاً سياسياً أو شيئا من هذا القبيل، رغم إننا رفضنا أن يكون اتفاقا سياسيا.

الدكتور حسن الزيات: أعتقد أن الموضوع المطروح هو تقييم الاختلاف الذى حدث بين السياسة المصرية والسياسة العربية وهل كنا على صواب أم كنا على خطأ، وكيف يمكن معالجة مثل هذا الخلاف في المستقبل.

وأبدأ بتأكيد أنه كان هناك - دائماً - اتجاه من الخارج لفصل مصر عن العرب.

حرب ١٩٧٣ - في رأيي - هي القسم الثاني من حرب ١٩٦٧، هي رد الفعل لحرب ١٩٦٧التي كانت إسرائيل تتصور أنها ستكون الحرب النهائية التي تستقر فيها في المنطقة، ففي رأى إسرائيل كانت هي الحرب التي أقرت إسرائيل في المنطقة كحركة صهيونية تتوسع في المستقبل عندما تريد، وكلما زاد سكانها، على أساس أن الدولة اليهودية هي دولة اليهود وليست دولة يهودية.

لكن حلم دولة اليهود سنة ١٩٦٧ عورض بمقاومة العرب، وبمقاومة مصر فقد قاومت مصر الهزيمة، ورفضت أن يستقيل رئيسها، وقالت إنها ستحارب من جديد، الفترة بين ٦٧ و٧٣ هي فترة المقاومة والإعداد لرد الحرب وتصحيح نتائج

حرب ٦٧، وكل حرب لها ثلاث مراحل، أو يجب أن يكون لها ثلاث مراحل، المرحلة الأولى الإعداد السياسى للحرب، العالم لا يحب الحرب، ولما يسمع أن مصر شنت حرب يكره مصر، فلا بد من إعداد سياسى يتبين منه أن مصر لم يكن أمامها وسيلة إلا الحرب، وفى المرحلة الأولى - أيضاً - تعد حلفاءك، المرحلة الثانية هى الحرب التى حصلت فعلاً، المرحلة الثالثة استثمار نتائج هذه الحرب، وأقول إن المرحلة الأولى والثانية من حرب ٧٣ أدتهما مصر بكفاءة ممتازة وأصبحت - الآن - نموذج يدرس فى الكتب.

فقد حصل إعداد سياسى للحرب، ومن هذا الإعداد موقفنا مع العرب، وأود أن أكشف جانباً من ذلك - لم ينشر من قبل - وهو زيارتى لأحمد حسن البكر فى بغداد ومعى سفيرنا هناك حيث قلت له: إننا لا بد أن ندخل فى حرب، فسأل البكر: من يقف معكم من البلاد العربية غير سورية، وأفيدكم أن سورية لن تكون مستندة إلينا لأننا لا نملك قوة نحمى بها ظهرنا وليس عندى إلا فرقة كشافة، لا يوجد لدى جيش، وهذا الكلام - بالنص - فى أوائل عام ١٩٧٢ .

وأضاف أنه يقول ذلك لأنه يحب مصر، وأنه إذا سقطت مصر سقطت العراق بغير شك، ورغم أن وزير الخارجية العراقى طلب منى أن نقابل صدام، لأن كلام البكر لم يرق له، إلا أننى أخذت هذا الكلام، وشكرته جداً ولا أزال أشكر هذه الصراحة، التى تكلم بها أحمد حسن البكر، مع أنه - فى النهاية - أرسل بعض القوات، ومع ذلك حاولنا إقامة تحالف عربى ونجحنا مع سورية، لكن بدخول الحرب انهار الجانب السورى - بسرعة - وبدأ الخلاف من هنا. وفى الوقت نفسه كان معظم العرب غير مقتنعين بالحرب قبل بدايتها رغم أنهم وافقوا عليها واشتركوا فيها وأيدوها، إنما لما دخلنا الحرب - فعلاً - ونجحنا حصل تأييد عربى ليس له مثيل.

يعنى إذن - كان العالم العربى يتحد لما يحصل اتفاق، وعندما يشعر بالثقة بنفسه فعندما تكون مصر قوية وقادرة تستطيع أن تجمع العرب، وإذا كانت غير قادرة ينفرط عنها العرب، وهذا شىء طبيعى جداً. المهم أننا دخلنا هذه الحرب

وخرجنا منها وناصرنا الاتحاد السوفيتى كرد فعل موجه إلى أمريكا لكن لم يكن موقفه استجابة لمصر.

وكان السادات مقتنعا بأنه توجد دولة كبرى واحدة فقط فى العالم وقد سبق الجميع بهذا التصور ووصل - فعلا - إلى تخيل المرحلة الحاضرة، تنبأ بها قبل وقوعها، كان متأكداً أنه لا توجد إلا دولة واحدة كبرى أما الدولة الأخرى فلم تكن كبرى فى رأيه وقد أدرك ذلك من ملاحظاته المباشرة خلال زياراته لموسكو.

واحس أن موسكو ليست فيها قدرة أو إمكانية تجعلها دولة كبرى، فقد كانت دولة كبرى عسكرية ولكنها ليست دولة كبرى ثقافياً ولا حضارياً، ولذلك كان مقتنعاً بأن الحل عند أمريكا.

ما هو الحل؟ الحل شيء مهم جداً، وأنا أوافقه عليه تماما، وتكلمت معه ٢٠ مرة بوضوح شديد، الحل أن نفرق بين الحركة الصهيونية وبين الدولة اليهودية، الحل أن أفرق بين دولة اليهود وبين الدولة اليهودية، والدولة التى قامت فى فلسطين - الآن - باسم دولة اسرائيل والتى من الصعب جداً أن تنتهى كدولة فى العالم، لكن يمكن - ويجب - أن نضع لها حدودا وأن تكون لها حدود مشروعة ومُعترف بها، لكن لا تتمدد جغرافيا ولوكان من الممكن أن تتمدد اقتصاديا من خلال التطور التكنولوجى، فمثلا نيويورك متمددة تليفونيا وتستطيع استغلال كل ولايات أميركا بالتليفون، وممكن جداً أنه بالكومبيوتر تستطيع إسرائيل أن تستغل كل عالم الشرق الأوسط من أوله لآخره، وهناك - بالفعل - كتابات إسرائيلية تتحدث عن أن إسرائيل سوف يكون عندها السيادة فى الكومبيوتر والصناعات الإلكترونية، وأن مصر عندها صناعات السيارات، وأن العراق عندها صناعة البتروكيمائيات، فإذن يمكن إيقاف إسرائيل بأن نقبل الدولة اليهودية وأن نرفض دولة اليهود، أن نقبل الدولة المحدودة بحدود باقية فيها، وتكون هذه الدولة من دول المنطقة مصلحتها هى مصلحة المنطقة، وألا تكون دولة مثل الكولون الفرنساويين فى الجزائر. كيف يمكن إذن تحويل دولة

إسرائيل إلى دولة من دول منطقة الشرق الأوسط؟ تعيش مع دول الشرق الأوسط، وتتعاون معهم وتصل إلى أن تكون موجودة، والآن عندنا فرصة لهذا لأن الامريكان ليسوا - كلهم - مع وجود دولة تسيطر على رعاياها اليهود فى أمريكا.

إذن الصراع الحقيقى الإسرائيلى، العربى هو الصراع على المستقبل، من سوف يسيطر على المنطقة حضارياً، وليس من يسيطر عليها عسكرياً.

د. عمرو عبد السميع: هل نتابع إذن مرحلة الإعداد السياسى لحرب ١٩٧٣؟

الدكتور محمد حسن الزيات: المرحلة الأولى وهى الإعداد السياسى كانت بطيئة جداً بدليل أن مجلس الأمن فى يوليو عندما نظر الموضوع، صوت بأغلبية ١٤ صوتا، وصوت واحد ضدنا وهو صوت مندوب أميركا، العالم كله كان معنا أثناء الحرب وطبعاً كان عندنا تأييد معنوى فالحرب أُعدت بمهارة.

وقد قابلت المشير أحمد إسماعيل بناء عن طلب السادات، قبل أن أسافر لحضور الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٧٣ وسألنى عما إذا كان من الأفضل أن تقوم الحرب أثناء الجمعية العامة أم بعدها، فقلت له: ما هى حدودكم أولاً، قبل أن نتكلم عن الحرب فلنعرف قدرتنا، فقال لى سوف نصل إلى حيث تحمينا الصواريخ، إذن نحن نجحنا فى الحرب مائة فى المائة، كما أن كيسنجر قال لمسز مائير: لقد خسرتم الحرب، وأنتم الخاسرون بغير شك لأنكم احتجتم إلينا أثناء الحرب، إذن أدرنا المعركة الأولى بمهارة، والمعركة الثانية بمهارة غير منتظرة، حتى جاءت المعركة الثالثة وهى معركة استغلال واستثمار نتائج الحرب. هنا أقف لكى أقول - بكل تواضع - أن الانسان الذى يدعى أنه يرى كل شىء ليس لديه التواضع اللازم. أنا كنت وزير خارجية أرى الأوضاع حتى مستوى معين ورئيس الدولة يرى أبعد من هذا، وقد قلت لكيسنجر إن هدفنا فى غاية البساطة، وهو خروج إسرائيل من الأرض التى احتلت ١٩٦٧، وقبول قرار التقسيم وقبول ما أخذته إسرائيل قبل ١٩٦٧ يعنى تنازلات عربية ضخمة جداً ومحاولة، أن تكون لإسرائيل حدود حتى تصبح دولة من دول المنطقة، فقال

نأخذ الخطوة الأولى فقط، ثم نفكر فى الثانية وسواء كان كيسنجر أمريكية أم اسرائيلى التوجه بالأساس، أم الاثنين معا فالمهم أننا فى مصر قبلنا لسبب مهم جداً وهو أن نتيجة الحرب كانت أكثر مما توقعنا بالنسبة لنا، وقلنا الحمد لله على ما تم ولا نريد حرباً أخرى لا نعرف ما يمكن أن يحدث فيها.

تقبلنا الكلام الذى قاله لنا كيسنجر ووعد بأن تكون هناك فى المستقبل خطوة ثانية وخطوة ثالثة، وأصبحنا معلقين بعد الخطوة الاولى، وحصل - عندئذ - انقسام مع سورية الحليفة وبدأنا نتبادل الاتهامات، حول من المخطئ.

وتراجع الثقة بين مصر وسورية له أسباب، منها أنه كانت هناك مشروعات قبل ٢٤٢ أحسن جداً من ٢٤٢، كان هناك مشروع أمريكا اللاتينية الذى ينص على العودة إلى خطوط الخامس من يونيو ١٩٦٧ بالنص، والذى منع قبولنا هذا المشروع هو إبراهيم ماخوس وزير خارجية سورية حين خطب خطبة حماسية ضده، لأنه كان يحوى اعترافاً ضمنياً بإسرائيل. وكان معه وزير خارجية الجزائر، وعرف أنور السادات هذا الكلام، وأحس أن المبالغة الوطنية العربية هى - أحياناً - ضد المصلحة الوطنية الحقيقية، يعنى من الأمور التى تأكد منها وجعلته يأخذ هذا الموقف، معرفته بأن مشروع القرار اللاتينى كان يمكن أن يمر، لولا حماس - فى غير محله - لوزير خارجية سورية فى سنة ٦٧، وعلى أية حال كان السادات يرى أنه عندما تأخذ مصر خطوة ستتبعها سورية، وبالتالى لم يكن ضد الاتحاد العربى، والتآلف العربى، لكن أراد تأجيله حتى تتوافر الظروف التى نعيشها اليوم، يعنى ممكن القول بأنه رأى بالأمس ما يحدث اليوم.

فالحاصل اليوم تنبأ به أنور السادات عندما فكر فى أن يأخذ الطريق الذى يؤدى إلى حل مصرى منفرد، وأنا قدمت استقالة لم أرد نشرها إطلاقاً لأنى وجدت أنه يرى شيئاً وأنا أرى شيئاً آخر، ولابد أن أعطيه حقه فى أن يرى ما لا أرى، فأنا رأيت أن ننتظر حتى نخطىء معاً، ولا نكون على صواب منفردين، وقلت له هذا، أن نجلس مع العرب ونخطىء معهم، أفضل من أن نكون على صواب منفردين.

السفير وفاء حجازي: ما هو جوهر القضية التى نتحدث بشأنها اليوم والتى تثير قضايا المفاوضات، وهل كانت كامب ديفيد إيجابية أم سلبية، وهل المواقف العربية من غير مصر سليمة أم غير سليمة، وما هو تقييمنا لحرب أكتوبر، وهل القضية كيفية تشكيل هذه العلاقات الدولية بما يخدم المصالح القومية على الصعيد المصرى، وهل تصحيح هذه العلاقات أو تشكيل الواجهة الدولية، يتوقف على أسلوب التعامل واستخدام لغة العصر والتأثير السياسى، ومدى نجاحها فى استخدام الأساليب السياسية والديبلوماسية الناجحة فقط، أم أن الذى يشكل هذه العلاقات العربية الدولية والمصرية الدولية هو مصالح إما مشتركة أو متعارضة، يعنى أنا أخشى أن نستخلص أنه اذا استطعنا أن نتوصل الى الأسلوب الأمثل فى التعامل فإن قضيتنا ستكون ناجحة وبالتالى نحصل على جميع الحقوق، وأنا شخصياً لا أميل للأخذ بهذا الرأى لأن المحك الحقيقى هو الموقف السياسى المصرى أو العربى الذى يتفق أو يختلف مع مصالح القوى العالمية الكبرى.

وبالتالى أدخل مباشرة إلى جوهر القضية التى نحن بصددها، مفاوضات جرت ومفاوضات تجرى، ومحادثات حول السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وكيف نتوصل الى هذا السلام، حقيقة أنا أرى أن جوهر القضية هو مشروع صهيونى، فلم تكن هناك أزمة فى منطقة الشرق الأوسط الا بعد أن قرر المؤتمر الصهيونى فى بازل أن ينشئ دولة فى الشرق الأوسط اسمها إسرائيل، والمشروع الصهيونى هذا ليس مشروعا ثابتاً أو جامداً ولكنه مشروع ديناميكى فعلا له نقطة بداية، فهو يتحرك باستمرار ولا يتوقف عند حد النقطة التالية، المشكلة - فى تصورى - هى قضية الإدراك العربى وأتصور أننا نعيش -اليوم- أزمة إدراك عربى لحقيقة المواقف وحقيقة القضايا التى نعالجها، فعلى سبيل المثال حينما يُدس علينا أن المشكلة بيننا وبين إسرائيل هى حاجز نفسى، أرى أن هذه مسألة مضحكة فلا يمكن اختزال الموضوع بهذه الشكل الدراماتيكى، ويقال إنها مسألة نفسية بينما هى فى أساسها تعارض مصالح قومية عربية ومصرية مع مصالح تراها إسرائيل أنها قومية وخاصة بالمجتمع اليهودى، ومازال هذا التعارض قائما وإلا ماكانت استمرت الأزمة حتى ساعتنا هذه.

والسؤال - الآن - هو كيف نعالج هذه الحقائق من موقف واقعي وعملى نتصدى لها ولا نصورها فى غير حقيقتها؟ فهى فى الأصول تصادم مصالح.. مصالح عربية مصرية أومصالح مصرية عربية مع مصالح أجنبية تتمثل فى الكيان الصهيونى من ناحية، وفى المصالح البترولية والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للقوى المتحكمة فى النظام العالمى، والتى تمثلها اليوم الولايات المتحدة الأميركية، فلابد أن يجرى نوع من الإجلاء لبصيرة الإدراك العربى، ويجرى نوع من التوضيح حتى يبرز هذا الإدراك، وحتى نستطيع أن نتعامل مع الواقع، وأنا - فى هذا - أتعرض لنقطة أخرى وهى الاستراتيجية العربية التى أدخلتها ثورة يوليو وجمال عبد الناصر إلى الموقف المصرى والموقف العربى عموما، وهو إدراك - فى تعامله مع القوى العالمية الكبرى أو تستطيع أن تسميها قوى التدخل الأجنبى فى المنطقة - لابد أن يبدأ بتجميع الموقف العربى على اعتبار أن هذا التجمع نقطة انطلاق لاسترداد الحقوق العربية الضائعة، ولتطوير الأوضاع العربية والمصرية بأبعادها المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ثم أود أن أتكلم عن نقطة مهمة جداً وهى ما يتعلق بالعلاقات السوفيتية العربية أو المصرية، فى الحقيقة هناك كلام قيل كثيراً حول هذه العلاقات، وكلام متضارب جدا لكن أنا كنت أحد الشهود الذين حضروا معظم الجلسات التى تمت.

حضرت لجمال عبد الناصر ثلاث جلسات، وجلستين لأنور السادات مع السوفييت، وأحب أن أسجل أنه منذ البداية - كان الموقف السوفيتى واضحاً وقالوا لجمال عبد الناصر نحن لا نحب أن ندخل فى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية إطلاقاً.

نحن مستعدون أن ندعم قدرات مصر ونؤيدها من أجل تحرير الأراضى العربية المحتلة، لكن غير مستعدين للدخول فى مواجهة مع أمريكا. وهذا التحذير تكرر بصيغ مختلفة فى جميع اللقاءات التى تمت، فالموقف السوفيتى فى ذلك كان واضحا.

السفير تحسين: هل كان ذلك قبل ٦٧ أم بعدها؟

السفير وفاء حجازي: بعد ٦٧، أنا أتكلم عن المرحلة التى أعقبت معركة ٦٧، وهى عملية تحرير الارض، كان الموقف السوفيتى واضحاً والتحول الوحيد الذى حدث فى هذه العلاقات كان حينما ذهب جمال عبد الناصر فى يناير ٧٠ فى الزيارة السرية المشهورة بعد ضرب مصنع «أبو زعبل ومدرسة بحر البقر»، وقال: إن الموضوع تحول إلى ضرب عمق مصر ،فالمقصود بهذا إسقاط النظام أى لاأستطيع أن أتحمل مسئولية كارثة قومية بأن أظل حاكماً لمصر، إذا لم تتوافر لدى مصر القدرات الدفاعية الكافية التى تمكنها من الرد على إسرائيل.

ومن هنا اتفق - لأول مرة - أن يقوم الاتحاد السوفيتى بتزويد دولة صديقة بقوات ووسائل دفاع جوى، وإرسال قوات مقاتلة، ولكن كلها كانت متركزة فى الدفاع الجوى، بعد ذلك فإن الذى يهمنى هو المفهوم السياسى لحرب أكتوبر وحرب الاستنزاف، وأعتقد أننا نصطدم بنوع من الخلط الشديد حول تقييم حرب أكتوبر.

التقييم الصحيح لهذه الحرب، هو الذى يجعلنا نتصور ما هو المستقبل، أنا فى تقديرى أن حرب أكتوبر، كانت تجربة عملية مؤداها أن مصر بالاعتماد على قدراتها، وهى التى قادت الموقف العربى تستطيع أن تسترد حقوقها، وتدافع عن هذه الحقوق، هذا المعنى لو فهمناه لكان بإمكاننا عن طريق تعزيز قدراتنا الذاتية، أن نحقق الانتصار الذى غاب عنا فى ٦٧.

أعود إلى قضية الإدراك العربى، حيث يجب ألا نتصور أن مصيرنا كله يتقرر فى ضوء ما تريده لنا القوى العالمية الكبرى، وما لا تريده لنا، لهذا كنا فى مختبر صعب، وهو حرب أكتوبر وحرب الاستنزاف، واستطعنا أن نجتاز هذا الاختبار بنجاح بل وبتفوق، وأثبتنا أننا اعتمادا على قدراتنا، واعتمادا على الحشد العربى الذى وقف حولنا استطعنا أن نحرز هذا الانتصار، وإذا فهمنا هذا المعنى، فسيجعل نظرتنا للأمور تتغير كثيرا، وكذلك تقديرنا للمواقف المستقبلية لما يجرى من مفاوضات الآن.

السفير تحسين بشير: أريد - أولاً - أن أوضح استكمالاً للحوار حول المسئولين، عن الخلاف الخاص بالتحرك السياسى، أن الخطأ ليس مصرياً أو عربياً، فقبل ذلك هناك خطأ عام وشامل فى فهم العلاقات الدولية لدى عدد كبير ممن يتعرضون لها، وخصوصاً أن مدرسة العلاقات الدولية المصرية نشأت فى أحضان الأمم المتحدة فهذه المدرسة تتكلم عن قرار التقسيم ولجنة التوفيق الفلسطينية و٢٤٢ و٣٣٨، ويارنج، واللجنة الرباعية، وكأن العلاقات الدولية تتقرر فى ضوء لجان فنية فى الأمم المتحدة، هذا البحث نشأ- أساساً - من أيام الحزب الوطنى وحزب الوفد، ثم اعتبر قضية الكفاح الوطنى (قضية)، نظراً لأن الزعماء المصريين -أساساً - هم من مدرسة قانونية مثل سعد زغلول ومحمد فريد ومصطفى كامل ، فكانوا يظنون أن هناك منبرا دولياً وأنه إذا أحسنا الكلام وخطبنا بالفرنسية جيداً سيؤيدنا العالم، هذه النظرية ناشئة من مدرسة داخلية فى المجتمع المصرى وهى مدرسة الوسط. . فنحن أصلاً مجتمع لا يواجه علاقات قوى متصارعة، فالقرية المصرية تختلف عن الضيعة فى لبنان، فالأخيرة فى داخلها تعاون وهى مستقلة وقد تحارب الضيعة المجاورة. . فقد تكون هذه مارونية وتلك شيعية أو سنية أو درزية، لكن فى داخل الضيعة الناس يملكونها ويقررون شئونها، والمختار لا يحكم الضيعة. . ولا توجد سلطة مركزية تحكم الضيعة، وإنما هناك ائتلافات، القرية المصرية تختلف تماما عن هذا، مصر منذ الفراعنة دولة مركزية، عندنا حاكم ثم عندنا عمدة والسلطة فى يده، إذا لم يوجد المدير أو العمدة أو رئيس الدولة تحدث فوضى، والمصريون - مثلاً - فى الخارج لا ينتظمون فى جمعيات، الجمعيات العربية الوحيدة مثلاً فى أمريكا وكندا أقامها كاثوليك مصريون.

وحتى فى سياستنا الدولية لجأنا إلى الواسطة - الواسطة أن تلجأ إلى العثمانيين كما فعل «الحزب الوطنى» أو إلى الفرنسيين والرأى العام الليبرالى، بالنسبة لحزب الوفد وأحزاب الأقلية (الدستوريين وغيرهم) وحتى لما جاءت الثورة - وخلقت قوة ذاتية محلية من الضباط - ظل الاعتماد على دولة كبرى،

فنحن نعتمد دائما على واسطة لأن الاعتماد على القدرة الذاتية وتحمل المسئولية -إن نجاحاً وإن فشلاً - بعيد عنا، نحن نعول على الحظ ونجرب حظنا فإذا خابت نقول هذا حظنا.

ولما نشأت الأمم المتحدة، كانت عملية التفكير القديم هذه أخذت شكلا مؤسسياً، ونجحنا جداً فى إعداد دبلوماسيين ناجحين جداً فى أعمال الأمم المتحدة، ذات الطابع الجماعى وكان صعبا علينا جداً إعداد الدبلوماسيين الذين ينجحون فى العلاقات الثنائية، ربما ثورة ٥٢ نجحت فى المنطقة العربية والمنطقة الأفريقية نتيجة أننا أثناء ثورة الاستقلال الأفريقى استطعنا خلق طبقة من العاملين فى السياسة بمعنى التحريك من الداخل، وهى عملية السياسة الطبيعية أو التعامل مع كتل الضغط وكتل المصلحة المختلفة.

المشكلة أن العرب واجهوا إسرائيل فى ٤٨ بالطريقة التقليدية وحماسة اجتماعات رؤساء الوزراء العرب، وحضور المنتديات الدولية، وإلقاء الخطب، فى حين أن الإسرائيليين يحركون أعضاء مجلس الشيوخ والنواب واللوردات أى يحركون القوى الحقيقية السياسية.

كانت اتصالاتنا - دائماً - بصانعى القرار. ولما نقارن ما حدث منذ حرب ٧٣ نجد تهرؤاً فى اتصالاتنا بجميع مستويات القرار من بيت أبيض، لمساعدين، لنواب الشيوخ، معلوماتنا فى ٦٧ كانت شديدة الفجاجة وليس لها بُعد عمقى، لا نعرف غير دين راسك.

لم نتعلم هذا الدرس إلا بعد أن فشلنا ووقعنا فى هوة رهيبة اسمها ٦٧ واكتشفنا أن بيننا وبين العالم هوة سحيقة جدا.

الدكتور الزيات كان أول متحدث رسمى، وتم خلق هذه الوظيفة نتيجة الإحساس بأن العالم لا يفهمنا ونحن لا نفهمه، ثم جاء الدكتور عصمت عبدالمجيد لفترة قصيرة جداً وجئت أنا بعده.

د. عمرو عبد السميع: هل يعنى ذلك أنك تتفق مع السفير وفاء حجازى فى التقليل من أهمية الاقتصار على التعامل الدبلوماسى؟

السفير تحسين بشير: نعم، لكننى أريد أن أرد على وفاء حجازى فأنا لم أقل فى أى وقت إن المسألة الأساسية هى طريقة التعامل الدبلوماسى فأنا لا أومن بالدبلوماسية، أنا أومن بالسياسة، والسياسة هى علم القوى، بما فيه القوة العسكرية لكنه يشتمل على قوى أكثر من عسكرية، فمن هذه الناحية نحن مختلفان، ثانياً عندما تكون هناك قوة أقوى منى أو موجة أقوى منى - سواء صهيونية أو استعمارية - فالنقطة الحاكمة هى كيف أتعامل مع هذه القوى - وللأسف الشديد مهما قيل عن الإنجازات العظيمة لمصر فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر، إلا أن القوة الذاتية لمصر كان يمكن أن تتضاعف إذا ركزنا على النوع والجودة من دون الناحية العسكرية، ولكننا ركزنا على إقامة قوة توازن إسرائيل فى ٦٧، نحن فتحنا المجال لإسرائيل واصطادتنا ونحن الذين بادرنا بهذا.. وأنتهى إلى كلام الدكتور الزيات - أنا شخصياً - متفق فى أنه إذا وافقت إسرائيل على حدودها الدولية، والتزمت بعلاقات متبادلة - مضمونة دوليا - يصبح من الممكن أن نتعايش فى سلام فى حدود الشرق الأوسط، لكن يبقى الأمر بالنسبة لمصر، ومصر أولاً.. يعنى لا نستخدم الدول العربية كمبرر لعدم قيام مصر بواجباتها، واجبها نحو نفسها هو بناء القوة المصرية علمياً وتكنولوجياً وإنسانياً وفكرياً وعسكرياً وسياسياً، أما القول، بأن بعض الدول العربية كانت فى خلاف مع أمريكا فهذا ادعاء غير صحيح ، وحتى مصر إلى قيام ثورة ٥٢ كانت متعاونة مع أمريكا اصطدمنا مع أمريكا، بعد ذلك فى علاقتها مع إسرائيل، ونحن لم نفهم كيف نتعامل مع أمريكا بالنسبة لإسرائيل، ولعل طريقة السادات قامت على صدمات واستفزت ناساً كثيرين لأنها كانت عكس التيار، ولكنها كانت ناجحة جداً، لأنه استطاع - أكثر من أى زعيم عربى حتى من أنصار أمريكا مثل الملك حسين وغيره - أن يكتسب شعبية فى الشارع الأمريكى، وليس فقط مع الحكومة الأمريكية، وهذا تاريخ، إنما للأسف الشديد انحيازنا للاتحاد السوفييتى الذى دُفعنا إليه نتيجة لسياسة المواجهة العسكرية، جلب لنا المشاكل وجعلنا هدفاً لأمريكا بجانب أننا هدف للتوسع

الصهيونى، نحن - الآن - فى عالم جديد وعلينا أن نفهم علاقات القوى، وقد وصل السادات - عن طريق رؤية قد لا تكون رؤية علمية ولكنها رؤية شخصية إلى إدراك أن الاتحاد السوفييتى يتقاعس فى مساندتنا بل إنه فى ٦٧، هددنا وأبلغنا بوجود تجمعات إسرائيلية وإلى الآن هذا سؤال غير مردود عليه، الاتحاد السوفييتى كانت له مصالحه، ونحن لنا مصالحنا، ولأمريكا مصالحها واليابان وألمانيا أعيد بناؤهما تحت الاحتلال الأمريكى وخرجا من الاحتلال ماردين.

فالحكمة أن نعرف ما هى الإمكانات والفرص، وكيف نرعى مصالحنا ونتقى الأشرار، فالمهم هو أن نخلق قوة جذابة مصرية لا تُفرض على العرب. . أنا ضد الفرض، وضد الوحدة العربية بالقوة لأنها فشلت فشلاً ذريعاً، وفى كل فشل كانت النتيجة أسوأ، السوريون رفعوا جمال عبدالناصر عن الأرض بسيارته، لكن يوم حدوث الانفصال ضربوا المصريين، ولا يمكن أن يرجعوا من الانفصال إلى الوحدة لابد أن نكون عمليين.

د. عمرو عبد السميع: هناك سؤال حول تصرف السادات فى مؤتمر القمة العربى عام ١٩٧٤ حول اعتبار المنظمة الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ومدى اتفاقه واختلافه مع ما ذكره بعض المراقبين عن وعود هنرى كيسنجر بشأن هذا الأمر.

السفير تحسين بشير: الحقيقة أن هزيمة العرب فى ٦٧ وخصوصا هزيمة مصر، أتاحت مجالاً للمقاومة الفلسطينية والقومية الوطنية الفلسطينية لكى تبزغ فى معركة «الكرامة»، وقبل هذه المقاومة الفلسطينية كقوة عسكرية كانت ضعيفة جداً. . لكن العرب كانوا خارجين من هزيمة شديدة وفى وسط الإحباط حصلت الكرامة، الاردنيون يقولون إنهم الذين حاربوا فى الكرامة وليس عرفات.

والمهم أن الرئيس السادات فى مؤتمر قمة الرباط فى ٢٣ أكتوبر ١٩٧٤ لم يكن موجوداً فى اللجنة التى أقرت اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، وكانت لجنة صغيرة جدا فرعية، وكان حاضراً منها حازم

نسيبة وزير خارجية الأردن - وهو فلسطينى الأصل - ولم تحدث مناقشات كثيرة وذهل الحاضرون.

وطالما أن هناك قمة، لا يستطيع أحد أن يقف ويقول إن المنظمة ليست ممثلة للفلسطينيين. الوحيد الذى حذر فى جلسة سرية من بعض نتائج هذا كان الملك حسين، أما مصر فسايرت هذا التطور فلا إسماعيل فهمى ولا الرئيس السادات تعرضا، المهم أن هذا القرار كان مواكبا لتحرك فلسطينى بخلق سلطة وطنية فلسطينية، فكانت عنده بداية اعتراف العرب بأن الفلسطينيين لهم كيان وطنى مستقل، يمكن أن يتحدوا مع العرب لكنهم شعب له كيان مستقل، وكانت هذه مسألة رمزية أعطيت لهم ثم اكتُسبت بمرور الزمن، ولم يكن لكيسنجر دور فيها ولا أمريكا فى إعطائهم هذا الرمز الذى نما مع الزمن وأصبح قوة، واضطر الملك حسين أن يعترف بهم.

اللواء طه المجدوب: أريد أن أسأل: نحن الذين اخترنا الحل المنفرد أم أنه فُرض علينا نتيجة لمواقف جامدة ونظرة قصيرة لم تستوعب المستقبل بالطريقة الصحيحة فى ذلك الوقت، وأنا فى صف الإجابة الثانية وهى أنه فُرض علينا الحل المنفرد، لقد فقدنا الكثير عندما كنا نتفاوض وحدنا - بلا شك - ولكن الفرص كانت متاحة أمام الإخوة العرب لأن يشاركوا، وهناك أمثلة كثيرة ففى ٧٣ - مثلاً - سورية لم تحضر مؤتمر جنيف، كان من الممكن أن تحضر مؤتمر جنيف وترى ما الذى سيحدث، وفى ٧٧ - بعد مبادرة السلام - عُقد مؤتمر ميناهاوس، وأنا كنت عضواً فى هذا المؤتمر والمائدة كانت مستديرة وكانت تضم أماكن لوفود الأردن وسورية والفلسطينيين ولم يحضر أحد، يعنى أنا أتخيل لو كان هذا السيناريو نجح فكيف كان سيصبح الوضع؟ التحرك العربى أعتقد أنه كان سيختلف تماماً وحتى فى كامب ديفيد ومعاهدة السلام، الالتزام القومى لمصر كان موجوداً، الحل فى كامب ديفيد كان موجوداً فى الديباجة، ومعاهدة السلام نصت على أنها جزء من سلام شامل لكل العرب، وفعلاً خضنا معركة مع الإسرائيليين من أجل وضع هذه الديباجة، فالفرص كلها كانت موجودة وكنا

بدأنا الحركة ولابد أن نستمر، لأن التوقف كان ضاراً بالمصالح المصرية فى ذلك الوقت. . وكان من الصعب أن نتوقف طالما أن العجلة بدأت تدور فكان من الضرورى أن نستمر، ومصر فى الحقيقة- وليس مناً على أحد- هى أكثر دولة عربية تحملت وعانت، وأنا بصفتى رجلاً عسكرياً تخرجت عام ٤٨ بعد بدء حرب فلسطين بشهرين اثنين ومن الكلية الحربية إلى ساحة القتال فى فلسطين. . وشاهدت بعينى رأسى زملاء لى تخرجوا معى - فى نفس اليوم - استشهدوا بعد ١٥ يوما فى أرض فلسطين، ثم حضرنا ٥٦ ولاقينا المآسى ثم حضرنا ٦٧ وأنا كنت فى سيناء وخضت فى الدم وفى الجثث. والنابالم كان ينفجر على بعد أمتار منا، يعنى عانينا الكثير جداً من الناحية العسكرية، ومن الناحية الاقتصادية، وكان لابد أن نخرج من هذه المعاناة بطريقة أو بأخرى، طالما كان هناك نوع من عدم الوضوح فى الرؤية العربية، أو عدم القدرة على النظر لمستقبل أبعد، والاكتفاء بالنظر تحت القدمين، أو أمام القدمين أو سيادة المصالح القطرية أو الذاتية على المصالح العامة والمصالح القومية، رغم الارتباط بين هذين النوعين من المصالح.

وإذا كنا قد اخطأنا فى مصر، فبماذا نفسر ما يحدث الآن من تسويات عربية / إسرائيلية، وإذا كانت الدول العربية قد اشتركت معنا فما هو تصورنا لما سيكون كان عليه الوضع، الآن هذه تساؤلات لابد من طرحها، وهل لو سارت مصر خلف العرب فى ذلك الوقت، ولم تحرر سيناء، وتوقفنا عند حد معين، فماذا كان يحدث؟ وأرجو أن يكون الدرس قد استُوعب، وأنا أعتقد أن مصر اليوم - فى هذا الإطار وفى إطار ما هو واضح لدى الأطراف المختلفة - لابد أن يكون لها دور فيما هو قادم من عمليات السلام، ويمكن أن تشارك بإيجابية أكثر خصوصاً أنها مطالبة - الآن - بهذا سواء من العرب أو من الولايات المتحدة أو حتى من إسرائيل فالكل يريد من مصر أن تفعل شيئاً.

السفير وفاء حجازى: سأتعرض لنقطة ذكرها أستاذنا الدكتور الزيات وترتبط بالسؤال المطروح علينا جميعا وهو: من الذى سيسيطر على المنطقة؟ فنحن نعيش

مأزقا وخروجنا منه يرتبط بأن الصراع هو - أساساً - صراع شأنه من الذى يتحكم ويسيّر الاتجاه فى المنطقة .. إسرائيل أم الدول العربية وفى مقدمتها مصر؟

والإجابة فى رأيى تتوقف على تمسك إسرائيل بتنفيذ المشروع الصهيونى، وإذا كانت إسرائيل مازالت مستمرة بمنطق التوسع ومنطق الاستيطان ومنطق انحسار العرب، فهذا يعنى أن الصراع مازال وسيستمر دائراً، والشاهد حتى الآن أن إسرائيل فى أى مرحلة من مراحل تاريخها من ٤٨ حتى ٩٢ (وقت حدوث الندوة) لم تتراجع خطوة عن ذلك المشروع، فنحن أمام مشروع ديناميكى وليس مشروعاً فى حالة سكون.. وليس مشروعا تم تنفيذه.. ولكن هو مشروع ينفذ بمراحل، إذن عملية التحكم أو عملية تشكيل مناخ المنطقة وتشكيل التوجه السياسى فى المنطقة هل يكون بيد إسرائيل أم بيد الدول العربية، هذه مسألة تتوقف على مدى نجاحنا أو فشلنا فى توقيف هذا المشروع الصهيونى، ومدى علمنا بأن إسرائيل - حتى بعد انتخاب رابين - لم تتراجع عن هذا المشروع ولم تقل إنها ستوقف عملية الاستيطان، ولم تقل إنها ستوقف عملية المهاجرين، ولم يذكر أحد أنه مستعد أن ينسحب من الأراضى العربية أو مستعد لرد الحقوق العربية بشكل من الأشكال، حتى الآن ليس أمامنا مقولة - إسرائيلية ولا أمريكية - تحدد بشكل واضح ما هو المستقبل.. بينما هناك مواقف عربية محددة بالنسبة لقبولنا الإعتراف بإسرائيل والتعاون مع إسرائيل.

إذن كيف ستكون صورة التحدى بين مشروع صهيونى يقوم على التوسع وموقف حضارى تطلبه مصر وتقول إن لها دوراً ريادياً قائداً فى إدارة وتوجيه السياسات بالمنطقة.

إذن لو أن المشروع الصهيونى استكمل مرحلته الحالية، وواضح جداً أنها مرحلة ضم أراض عربية فى الضفة الغربية، إن لم يكن كل الضفة فالجزء الأغلب منها، واستجلاب مليون مهاجر جديد واستكمال قدراتها العسكرية بما فى ذلك الترسانة النووية، هذا الشكل الذى يمكن أن يترسخ ويتمتع بالموافقة

السياسية والقانونية سيوجه إلى من أولا؟ هل سيكون هذا الثقل السكانى العسكرى الحضارى موجه إلى سورية، أو موجه إلى الأردن، أم سيكون موجهاً إلى الأمن القومى المصرى؟ ونحن لا نستطيع - حتى لو كان بيننا وبين إسرائيل مليون معاهدة - أن ننسى أموراً بسيطة جداً، فهناك ترسانة لأسلحة دمار.. ولأسلحة نووية، وهناك قدرات عسكرية تتزايد يوما بعد يوم، وهناك سكان جدد يأتون إلى إسرائيل ويمنحونها من القوة العسكرية والتكنولوجية والعلمية الكثير.. وهناك توسع إسرائيلى وامتداد إسرائيلى إلى العمق العربى، من سيكون أكثر الدول تأثرا بهذا الوضع. هذا يقودنا فى النهاية إلى أن قدرنا ومصيرنا أن تكون لنا علاقات عضوية عربية متينة، وأن الدفاع عن الحق العربى والدفاع عن القضايا الوطنية المصرية يبدأ من ضرورة التعاون مع القوى العربية كلها، حتى نستطيع أن يكون لنا، ليس تأثير اقليمى فقط، ولكن أيضاً حتى تكون لنا قدرة التعامل الدولى من موقع قوة وموقع تقدير.

إذن قضية الأمن القومى المصرى تبدأ - وأظن أن الأخ طه المجدوب له فى هذا محاضرة كبيرة - تبدأ من التضامن والتعايش والالتحام العربى إلى أبعد الحدود، وألا يصبح الأمن القومى المصرى فى حالة انكشاف، الاهتمام المصرى بالمفاوضات التى تجرى بين العرب وإسرائيل - الآن - مصدره الوحيد كما أتخيله هو الأمن القومى المصرى، فلا نستطيع ترك هذه المسائل تجرى ومصر فى غيبة عنها، لابد أن يكون هناك دور مصرى فى صياغة هذه المفاوضات وتوجيهها.

وبناء على كل ذلك، أختلف مع الأخ طه المجدوب فى قوله بأن العرب هم الذين فرضوا على السادات أن يتفاوض منفردا، أقول لا، لم يحدث هذا فالسادات - منذ اللحظة الأولى - رأى أن مصلحته أن يذهب مع الأمريكان لآخر مدى، واتخذ القرار بدليل أن قرار الذهاب إلى القدس كان مفاجئاً للجميع حتى للقيادات المصرية، وإذا كانت المسألة مسألة تفاوض جماعى فقد كان عليه أن يتصل أولاً بالدول العربية، أنا هنا لا أتحدث عما إذا كان محقاً أو مخطئاً،

وإنما أرصد واقعاً عملياً حدث وهو أن عملية المفاوضات المصرية كانت مفاوضات ثنائية منذ البداية وحتى النهاية بدليل أنها توصلت إلى اتفاقيتين إحداهما نُفذت، والأخرى لم تنفذ ولم يحدث تطور فيها، وهو إطار السلام، إنما الذى نُفذ هو العلاقات المصرية الإسرائيلية وتطوير هذه العلاقات. . والسادات - عن وعى كامل جداً - كان يرى أن لا مانع من أن تستمر المفاوضات الثنائية، وحتى إذا فرضنا أنه كانت لديه نية حقيقية فى أن تشمل المفاوضات القضايا كلها، إلا أن هناك نوعاً من «برو العتب» كما يقال فى المثل المصرى.

وأنا أرى - من وجهة نظرى - أنه لا علاقة إطلاقا بين ما تم فى كامب ديفيد، وما يتم اليوم، لأن إطار مدريد إطار جماعى، ويتم على مستويات مختلفة جداً بوجود نوع من أنواع الاشراف الدولى ويشكل تجتمع فيه جميع الأطراف.

د. عمرو عبد السميع: لكن هذا هو ما كان مقترحا فى ميناهاوس وتقاعسوا عنه.

السفير وفاء حجازي: المقترح فى ميناهاوس كان دعوة موجهة للحضور، واعترضت إسرائيل على هذه الدعوة ورفضت أن يرفع العلم الفلسطينى فأُنزلت جميع الأعلام العربية.

اللواء المجدوب: لا لا لا. . لم يحدث هذا إطلاقا.

السفير وفاء حجازى: حصل.

اللواء المجدوب: أنا كنت موجوداً هناك وكنت عضواً فى الوفد المصرى.

السفير وفاء حجازى: أنا آسف جداً. . لكن. .

اللواء المجدوب: كان عصمت عبدالمجيد رئيس الوفد وأسامة الباز وطه المجدوب عضوين فى وفد ميناهاوس.

السفير حجازى: هل عندما انعقد الاجتماع فى ميناهاوس كانت كل الأعلام مرفوعة؟

اللواء المجدوب: نعم، بالتأكيد.

السفير حجازي: يعنى قد نختلف على هذه القضية- إنما حتى..

اللواء المجدوب: المقاعد كانت موجودة فى القاعة.

السفير حجازي: حتى هذه الدعوة تأتى من باب استكمال الشكل وليس استكمال المضمون، يعنى - مثلاً - عندما ذهب السادات إلى القدس، ذهب من دون أن يخطر أحداً واتخذ هذه المبادرة بنفسه.

السفير تحسين بشير: ليس صحيحا أيضاً، لقد أخطر الزعماء العرب - كلهم - بما فيهم الرئيس الأسد.

السفير حجازى: هل تعتقد - يا تحسين بك - أنه كان المقصود فعلاً والمستهدف هو استحضار العرب إلى موائد المفاوضات، أم استكمال شكل كان من الضرورى أن يُستكمل؟، والدليل أن السادات استمر حتى وصل بالمفاوضات إلى نهايتها فى غيبة العرب.

السفير تحسين بشير: لأنهم لم يحضروا ورفضوا المشاركة.

السفير حجازى: أياً كان السبب، إنما الحقيقة التى لا تقبل الجدل، أنها كانت مفاوضات ثنائية وانتهت إلى اتفاق ثنائى. أما اليوم فما يجرى فى مدريد فهو شكل آخر من المفاوضات، مختلف عن تلك التى كانت تجرى بين مصر وإسرائيل، قد يكون السادات هو الذى فتح الباب، إنما السؤال المطروح: كيف ندير هذه المفاوضات مع إسرائيل وما هو منظورنا لهذه المفاوضات ولماذا قبلت إسرائيل يعنى - مثلاً - السؤال الذى أطرحه هل لو كان العرب حضروا مفاوضات ميناهاوس، هل معنى ذلك أن إسرائيل كانت ستسلم بالحق العربى؟ وكانت ستنسحب من الأراضى العربية.

د. عمرو عبد السميع: هذا بحث فى المجهول لكن إذا حضروا لكانوا الآن فى موقف أفضل كثيرا من الموقف الذى حضروا به مدريد؟

السفير حجازى: هذا صحيح، إنما أيضا علينا أن نستشهد بالسوابق، يعنى

إسرائيل - على مدى تاريخها وحتى هذه اللحظة - لم تعترف إطلاقا لا بالحقوق العربية ولا بالانسحاب ولا بحق الفلسطينيين ولا بدولة، بما فى ذلك رابين.

السفير تحسين بشير: نحن لسنا مختلفين لكن كيف نغير هذا الموقف العربى وكيف نوقف إسرائيل، هذا هو السؤال، لكن هل قال لك أحد إنه ضد الوحدة العربية.

السفير حجازى: لكى نكون متفقين لا بد من إقرار مبدأ مهم وهو أن التضامن العربى والوحدة العربية ضرورة لكى تتحقق كل الأهداف.

السفير تحسين بشير: لم يناقش أحد هذه النقطة، لكن المهم أن يكون الاتفاق على خير وليس على شر.

السفير حجازى: أسأل سؤالا: ألست محتاجاً لهذا أشد الحاجة اليوم أكثر من أى وقت مضى حتى لإنجاح المفاوضات.

السفير تحسين بشير: الأهم من التضامن العربى هو نوعية هذا التضامن. فى ٦٧ كان هناك تضامن عربى.

السفير حجازى: لا.. أنا أختلف معك فى هذه النقطة.

السفير تحسين بشير: انا أقول فى عام ٦٧ كان العرب متضامنين وانحرفوا فرادى وجماعات، ولذلك أقول إن التضامن يكون على خير، على سياسة عاقلة ممكنة، وليس مجرد مظاهرة، فى عام ٦٧ حصل تضامن، لقد كنا متضامنين على أهداف وهمية وهُزمنا مجتمعين.

السفير حجازى: يعنى بما أنك هزمت فى ٦٧ يصبح التضامن العربى غير وارد.

السفير تحسين بشير: لم أقل هذا، قلت يحصل تضامن عربى على مفهوم حديث.

السفير حجازى: إذن متفقون، أن تكون نقطة البداية بالنسبة للتعامل مع الواقع - الآن - هى التضامن وعلينا أن نعمل لهذا التضامن.

اللواء المجدوب: المأزق هو توفر الإرادة العربية الحسنة لإجراء هذا التضامن إنما الكل يتكلم على التضامن ولا توجد دولة عربية لا ترفع شعار «يحيا التضامن».

السفير حجازى: إذن نحن لسنا مختلفين.

اللواء المجدوب: كيف هذا؟إننا مختلفون جداً.

السفير حجازى: لسنا مختلفين على أن التضامن أساسى وضرورى للخروج من هذا المأزق. وعدم تحقيق هذا التضامن وتبرير عدم تحقيق التضامن، يعتبر خطأ فكرياً وثقافياً.

السفير تحسين بشير: أقول مرة أخرى إن التضامن العربى مطلوب على أن يكون تضامنا برؤية عملية لما هو ممكن، ولما يمكن أن يقدمه كل طرف طواعية، ومع فهم معقول لفعاليات العالم الحالية، وليس مجرد تظاهرة عربية.

السفير حجازى: أنا لن أناقش حرفاً قلته، ولتكن هذه دعوتك، إن علينا كعرب أن نضع كل الوسائل الممكنة لتحقيق ما تفضلت به وإعطائه أسبقية يحتمها الموقف الآن

د. عمرو عبد السميع: الذى فتح هذه المناقشة هو الكلام عما إذا كان التحرك المصرى للسلام مع إسرائيل هو تحرك حل منفرد أم أنه كان تحركا فى الإطار العربى، وبالمفهومين اللذين عرضاً يبدو لنا أن تحرك مصر كان تحركاً فى إطار عربى والحل عربى.

السفير تحسين بشير: صحيح.

اللواء المجدوب: قطعاً.

د. عمرو عبد السميع: وكونه أفضى فى النهاية إلى تفاوض ثنائى فليس هذا مسئولية مصرية.

السفير حجازى: أنا أختلف فى هذا، لأن ما جرى فى كامب ديفيد كان تحركا منفرداً، لا يمكن مقارنته بمفاوضات مدريد، إلا إذا اعتبرت مجرد الجلوس إلى

مائدة المفاوضات هو تشابه بين كامب ديفيد ومدريد الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليس السابقة الأولى والسابقة الأولى كانت سنة ٤٩.

السفير تحسين بشير: فى رودس كان التفاوض منفرداً أيضاً

السفير حجازى: لا.. لم يكن منفرداً فإذا كانت هناك سابقة للمفاوضة جرت بين العرب وإسرائيل فقد بدأت فى سنة ٤٩ فى مفاوضات رودس، فى كامب ديفيد كان التحرك عبارة عن مبادرة شخصية قام بها الرئيس السادات، فالفكرة - أساساً - فكرته والرغبة أتت من جانبه والدعوة وجهها هو أمام مجلس الشعب، يعنى خاطب الجانب الإسرائيلى يدعوه إلى المبادرة وأن يزور القدس قبل أن يجرى أى اتفاق مع الجانب العربى، سواء كان العرب مخطئين أو غير مخطئين، فهذا موضوع آخر لكننا نرصد حقيقة تاريخية أن ما جرى فى بداية كامب ديفيد كان مبادرة فردية وانتهى إلى اتفاق ثنائى.

دكتور الزيات: هل كان من الممكن أن يصل إلى اتفاق عربى فى رأيك ،هل كان من الممكن أن يصل الرئيس السادات إلى اتفاق مع العرب على أن يوافقوا على مبادرة السلام.

السفير حجازى: والله هذا صعب الرد عليه يادكتور، لكننى أرد على السؤال بسؤال هل جرى جهد حقيقى سياسى مصرى بقصد إقناع الجانب العربى للدخول فى مفاوضات إلى جانبه؟

دكتور الزيات: لا، ولا يمكن أن نسأل هذا السؤال أصلاً، فالمفترض أن الشخص يتدبر أولاً هل يمكن أن ينجح جهده أم لا، فإذا تأكد أنه كان لا يمكن أن ينجح، يصل إلى النتيجة العكسية وأعتقد أن الرئيس السادات أدرك أنه لا يمكن أن ينجح جهده.

السفير حجازى: هذا يؤكد وجهة النظر أنه حينما أدرك هذا رأى أن يأخذ الموضوع بنفسه ونفسه.

دكتور الزيات: لا لقد أراد أن يصبح عبر موقفه قيادة للعرب.

السفير حجازى: قيادة للعرب. . إنما ليس فى إطار جماعى، إذن فهو إدراك منه أن العرب لن يوافقوا لوقام بعمل منفرد. والاتفاق اتفاق مصرى واللقاء جاء بمبادرة مصر، وبناء على طلب رئيس مصر ومن دون وساطة وأيضاً جاء بطريقة سرية واستخدمت فيها أجهزة المخابرات.

د. عمرو عبد السميع: نحن نتحدث عن عملية التفاوض وليس عن المبادرة، والمبادرة بطبيعتها لابد أن تكون فردية، أما التفاوض فتم فى إطار جماعى.

السفير حجازى: هذا إذا قسمنا الموضوع لموضوعين: المبادرة التى تمت بشكل فردى ثم الدعوة إلى المفاوضة الجماعية، الشىء الثانى أنه عندما ذهب السادات إلى القدس هو فى الواقع وقع الاتفاق فى القدس، ويعنى مجرد وصوله القدس يعنى أنه قد وصل إلى نتيجة مفادها أننا وصلنا إلى نهاية الطريق.

دكتور الزيات: لكن ماذا قال فى خطابه أمام الكنيست؟

السفير حجازى: قال حل شامل، وكان الخطاب عظيماً جداً فى الكنيست، إنما هذا لا يغير من حقيقة أنه بدأ المبادرة بدعوة فردية، وقد يكون الرئيس السادات نيته سليمة جداً فى أنه لا يتقيد بالمواقف العربية فى سبيل تحقيق مصلحة وطنية مصرية، قد يكون له كل الحق فى هذا، إنما هذا لا يغير من الرصد التاريخى أن المبادرة كانت فردية والاتفاق كان ثنائياً.

السفير تحسين بشير: أنا سأرد على هذه النقطة فقط، هناك مفاوضات جماعية عربية بدأت منذ سنة ٤٩ ولا تزال قائمة فى أضابير الأمم المتحدة، يصدر فيها سنوياً قرار من الجمعية العامة عبر لجنة اسمها أعمال لجنة التوفيق الفلسطينية، منذ سنة ٤٩ إلى الآن حصرت بعض الاملاك، وفى وقت من الأوقات وصلوا لاتفاق حول ١٠٠ ألف لاجىء ولم ينفذ حرف واحد، ولم يتمكن العرب مجتمعين من سنة ٤٩ إلى الآن إلا من زيادة مآسى الشعب الفلسطينى.

والرئيس عبد الناصر حين دعا إلى القمتين الأولى والثانية، كان ذلك بمبادرة شخصية تماماً، بل بالعكس كانت قدرة السادات تكمن فى أنه بادر وأربك أوراق

اللعبة الأمريكية والإسرائيلية، وطرح شيئاً جديداً فى عالم السياسة هذا خلق وإبداع، فقيمة أى محارب سواء كان محارباً دبلوماسياً أو سياسياً أو عسكرياً أنه يبادر بشىء جديد لم يتعود عليه الناس، ويأخذ عنصر مبادرة ويتحرك، مبادرة السلام تحتاج إلى شجاعة وقدرة، والقدرة - هذه - اكتُسبت لمصر والعرب.

والواقع أنه بدون مبادرة السادات، ومن غير زيارته القدس، ومن غير معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية لما حدث مدريد ولا المفاوضات المتعددة ولما حدثت مفاوضات واشنطن، فمصر الآن أساس السلام مع إسرائيل، والذين يريدون أن يحاربوا إسرائيل هذا موضوع آخر، والذين يريدون تحقيق السلام، يمكن أن يستفيدوا من علاقة مصر بإسرائيل وعلاقة مصر بأمريكا، فقد نجحت مصر فى المبادرة بعملية السلام، وفتحت أرضاً جديدة فى العالم وهذا أصل من أصول النجاح المصرى نتمسك به ونستثمره ونوظفه، أما التفكير فى جمع العرب لمجرد جمعهم لاتفاق جماعى كى يتفقوا فهذا ثبتت استحالته، السلام يعنى أننا لن نستطيع أن نحد من الغلو الإسرائيلى ونجعل إسرائيل تعيش معنا بقواعد نقبلها وتقبلها إلا بسياسة منفتحة.

السفير حجازى: لو سمحت لى، رداً على كلامك ياتحسين بك فى الجزء الأول من حديثك، أنا من غير شك رافض، لكنك تؤكد المعنى الذى بدأت أنا به وهو أن ما تم كان بمبادرة فردية أنا لم أقل إذا كانت صواباً أو خطأ ولم أقل إذا كانت فى صالح مصر أو غير صالح مصر، ولم أوجه لها انتقاداً، أنا رصدت رصداً تاريخياً، أنا قلت لك أن هذه مبادرة فردية.

السفير تحسين بشير: كل حرب مبادرة أيضاً.

السفير حجازى: هذا الجزء أنا غير مختلف عليه لكن الجزء الذى أختلف عليه هو قولك إنه لن يحدث أن يلتقى العرب، فلابد من انتزاع هذه المسلمة القائلة بأنه لا أمل فى أن نلتقى من المدركات العربية.

أقول إنه لا أمل فى المستقبل إلا إذا شاركنا جميعاً فى محاولة إيجاد هذا

التضامن وبدونه صعب جداً أن نصل إلى شيء.

اللواء المجدوب: نعم، لكن كيف مرة أخرى؟

السفير حجازي: هذا يتوقف على العملية الإجرائية وهى عملية المفاوضة نحن نتكلم الآن حول ماذا يمكن عمله فى هذه المفاوضة، وأنت تعلم -حتى الآن- أن كل يوم يمر تصل طيارة فيها ٣٠٠- ٤٠٠ مهاجر، وكل يوم يمر يعنى بناء كذا مسكن، وتكريس احتلال أرض.. كيف نوقف هذا؟ هل من الممكن أن تكون المفاوضة من وجهة نظر إسرائيل هى الحصول على موافقة العرب على المشروع الصهيونى، فالمفاوضة من وجهة النظر العربية يجب أن تكون محاولة توقيف هذا المشروع الصهيونى، نحن لا نملك من القوة والقدرات العسكرية ما نستطيع أن نواجه به هذا.

السفير تحسين: لو كنت فاوضت عام ١٩٧٧ لما حدث هذا..

السفير حجازى: لا .. لا.. هذا الكلام مردود عليه وأنت فاوضت سنة ٧٩ ووصلت إلى اتفاق وفى اليوم الثانى الجيش الإسرائيلى اخترق الحدود اللبنانية ودخل بيروت.

اللواء المجدوب: وماذا يمكن أن أفعل له؟

السفير حجازى: هذا هو الموضوع بالضبط، إذن أنت تتعامل مع طرف لا تستطيع أن تضمن موافقته على حقوقك، كما قلت.

اللواء المجدوب: لو كانوا انضموا للمفاوضات لما حدث ذلك.

السفير حجازى: من قال هذا الكلام، كيف تضمن هذا وأنت تعلم أن الطرف الذى نتفاوض معه طرف عدوانى بطبيعته.

اللواء المجدوب: إذن ما الحل؟

د. عمرو عبد السميع: ربما لأن إسرائيل غير ملتزمة مع لبنان بشيء.

السفير حجازى: أريد أن أسأل سؤالاً، الآن نحن موجودون فى داخل قاعة

المفاوضات ولدى الطرف الإسرائيلى تعهدات سلام من الطرف العربى، ما هو رد الفعل الإسرائيلى؟

اللواء المجدوب: الذى حدث أنه وقع مع مصر معاهدة سلام واحترمها.

السفير حجازى: إذا كنت تجلس على مائدة المفاوضات والأوراق العربية كلها أوراق تعطى لإسرائيل جميع مطالبها، الاعتراف والتعاون وتبادل العلاقات، لماذا لم يجب الطرف الإسرائيلى على مطالبك، وكيف تفترض أن الطرف الذى يرفض - الآن - الموقف الجماعى العربى السلمى كان سيسلك سلوكاً مختلفاً إذا كانت المفاوضات إكتملت قبل عدة سنوات، ثم فى أى مرحلة من المراحل فى الصراع العربى - الإسرائيلى، جلست إسرائيل للتفاوض وأعطت؟!

د. عمرو عبد السميع: فى المفاوضات مع مصر؟

السفير حجازى: لأن مصر كانت تملك القوة أو تملك الورق.

السفير تحسين: إسرائيل طلبت مشروع التقسيم ونحن رفضنا، وحالياً هى تعرض على لبنان الحدود الدولية، ولبنان غير قادر لأسباب معروفة، فإذا كنا نتحدث فى المفاوضات فليكن كلامنا جاداً.

اللواء المجدوب: إذن ما هو الحل؟

السفير تحسين: هل يرفض العرب الآن ما هو معروض عليهم مرة أخرى؟

السفير حجازى: لا . . أنت مفروض عليك وضع، وهذا الوضع مستمر، ومازالت أكرر المشروع الصهيونى الاستيطانى يتحرك متجها نحو احتلال مزيد من الأرض فأنت مطالب بأنك تقف اليوم أمامه وهذا هو الحل.

اللواء المجدوب: كيف؟

السفير حجازى: نقطة البداية التى لا غنى عنها هى التضامن العربى بأبعد حدوده.

اللواء المجدوب: كيف أيضاً؟

السفير حجازى: أنا لست حاكماً وأنت لست حاكماً.

السفير تحسين: ولا الحاكم يعرف، وأنا أريد أن أعرف بم تنصح الحاكم فى هذا الموضوع؟

السفير حجازى: كل موضوع يبدأ بفكرة وهذه الفكرة هى التى تضىء الطريق، هل عندك طريق آخر من الممكن أن يوصلك إلى حقوقك.

السفير تحسين: نعم

السفير حجازى: ما هو؟

السفير تحسين: زيادة القوة النوعية لكل دولة عربية.

السفير حجازى: كيف؟

السفير تحسين: بالتقدم العلمى والتكنولوجى، وهذا هو المفتاح لمن يريد تغيير الوضع إلى الأحسن.

« المؤلف د. عمرو عبد السميع »

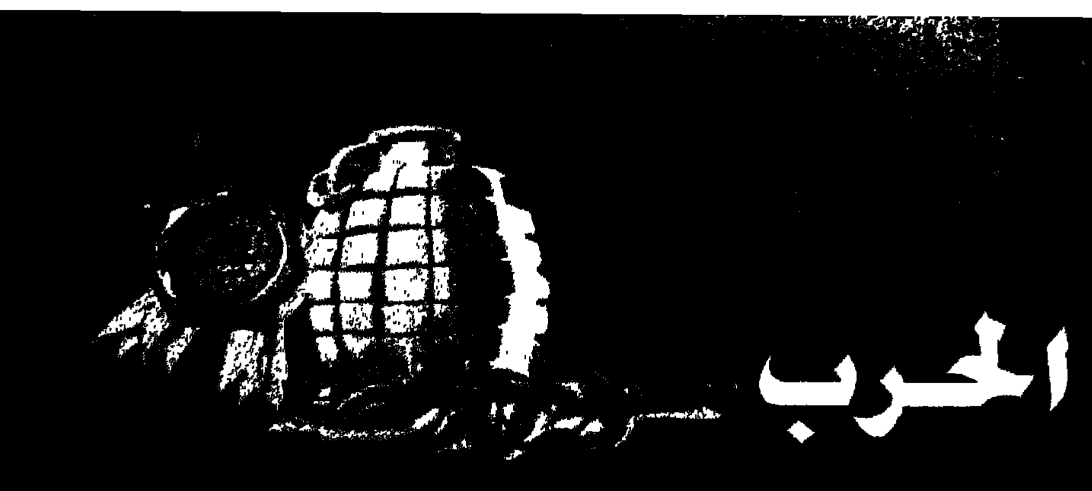
* مساعد رئيس تحرير الأهرام ومدير مكتب الأهرام فى بريطانيا.
* مواليد ٤/ ١١/ ١٩٥٥.
* بكالوريوس إعلام/ صحافة ١٩٧٦.
* الماجستير إعلام/ صحافة ١٩٨٠ [تقدير ممتاز]
* الدكتوراه إعلام/ صحافة ١٩٨٤ بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع والتبادل.
* عمل معيداً ومدرساً مساعداً ومدرساً بكلية الإعلام - جامعة القاهرة حتى عام ١٩٨١.
* عمل مديراً لمكتب الشركة السعودية للأبحاث والتسويق بالقاهرة، ونائباً لرئيس تحرير مجلة (المجلة) فى لندن من ١٩٨١ - ١٩٨٥
* عمل مديراً لمكتب صحيفة الحياة ومديراً للتحرير مجلة الوسط من ١٩٨٩ - ١٩٩٥.
* حاصل على جائزة نقابة الصحفيين فى الحوار الصحفي ١٩٨٩.
* حاصل على جائزة على ومصطفى أمين عن مؤلفاته فى الحوار الصحفى عام ١٩٩٤.

*** مؤلفاته:**

الإسلاميون: حوارات حول المستقبل - النصارى: حوارات حول المستقبل - المتطرفون: ندوات ودوائر حوار - اليمين واليسار: حوارات حول المستقبل - حوارات الحب والفن والحرية - من الأدب الساخر: كفاحى، السادات والكاريكاتير السياسى.

* تحت الطبع: عبد الناصر والكاريكاتير السياسى - من الأدب الساخر : الأشرار.

الفهرس



بهذا الكتاب يستكمل الدكتور عمرو عبد السميع المجموعة الأولى من مث
الحوار الكبير، الذى خاض غماره فى السنوات الأخيرة، مستخدماً منابر مت
فى الصحافة المصرية والعربية، ومبلوراً تياراً جديداً فى استخدام فن ا
الصحفى، استخداماً سياسياً وثقافياً، ووظيفياً فى آن.

وفى هذا الجزء من «أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية» ، الذى
بدراسة مواقف الاضداد من حدث فرض الارادة الوطنية بالحرب، يعمد الد
عمرو عبد السميع إلى جمع الشهادات، مستخدماً أداته فى الحوار،
الاستخدام الفريد الذى يتسم به، سواء على المستوى الفردى، أو المس
الجماعى فى الندوات ودوائر الحوار.

وهو ينصرف فى هذا الجزء إلى دراسة حدث الحرب ما بين ١٩٦٧ و ٧٣،
وما ترتب عليه من نتائج سياسية ومن استثمار سياسى.

ويفعل هذا بإدراك واع لكلمة الحرب التى تعنى صدام إرادات بلغ نقطة
الأقصى دماء ونيراناً، وإدراك أشد وعياً لمعنى دور القوات المسلحة الذى يعنى
بلد يمر بمثل مرحلة نمونا الاقتصادى / الاجتماعى، ويعنى فى بلد مثل مصر
وجه الخصوص، شيئاً أكبر بكثير من أن تكون جهازاً منوطاً به الدفاع عن ح
الدولة السياسية، أو أداة للقهر المادى للسلطة، أو أوليجاركية حاكمة تطلق
نفسها (المؤسسة) أحياناً ويطلق عليها الآخرون (العسكرتاريا) أحياناً أخرى.

القوات المسلحة ـ عنده وعند كل مداخل هذا الكتاب التى يطرح أسئلته ع
ـ محور الوطنية المصرية، وأساس المشروع النهضوى، ومدرسة للناس، يتعل
فيها معنى الارتباط، أو الانتماء، إلى حد الاستشهاد من أجل فكرة رومانس
ورمزية، إسمها: (الوطن)، وإسمها: (الشعب). . وإس
وللشعب؟